جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠

رقم (٣٣٩) – شهر ٢٠٢٢

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣٣٩)

متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠

٢٠٢٢

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أية جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"
"الآراء في هذا البحث تمثل رأي الباحثين فقط"

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

رجائي، حنان وأخرون

عنوان البحث: متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٢، ١٤٠ ص.

الكلمات الدالة: التعاونيات - الجمعيات الزراعية - التنمية المستدامة.

رقم الإيداع: ١٥٠٦٣/٢٠٢٢

ISBN: ٩٧٨-٩٧٧-٨٦٢٠٤-٢-٩

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى: ٢٠٢٢

مدينة نصر- طريق صلاح سالم- القاهرة- جمهرية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/(+202) 22627372-22634040
الفاكس/(+202)24011398 -22634747

تقديم

تُعَدُّ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسة لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي التخصصات، مما يضيف قيمة وفائدة إلى مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها، بالإضافة إلى شموليتها، والاهتمام بالأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والمعلوماتية، وغيرها من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، والإنتاجية والأسعار والأجور، والاستهلاك والتجارة الداخلية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، والتكتلات الدولية، وقضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، والتنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، وآفاق الاستثمار وفرصه، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية والتنمية الريفية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناهج النمذجة التخطيطية وأساليبها، وقضايا البيئة والموارد الطبيعية، والتنمية المجتمعية، وقضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، ...إلخ

تتنوع مصادر النشر وقنواتها لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، والمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز البحث

تعد التعاونيات الزراعية أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الزراعية والنهوض بالقطاعات الزراعية، بما تمتلكه من مزايا وإمكانات تجعلها الأقرب للريفيين، وكذلك فهي حلقة الوصل بينهم وبين الدولة، وبالرغم من قدم التجربة التعاونية في مصر، إلا أن التعاونيات الزراعية تعاني من الكثير من التحديات التي ساهمت في ضعف مستوى أدائها، وتراجع دورها في تحقيق التنمية.

وتتمثل مشكلة الدراسة فيما تواجهه التعاونيات الزراعية في مصر من المعوقات التي انعكست في تدني مستويات أداءها لوظائفها الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى تراجع دورها في تحقيق التنمية الزراعية، ومع عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي لكونه الملاذ الآمن في مواجهة الأزمات والصدمات، وإن النهوض بهذا القطاع لن يتم إلا من خلال مؤسسات زراعية فاعلة تساهم بشكل حقيقي في نهضة هذا القطاع، أصبح من الضروري تطوير دور التعاونيات الزراعية وتفعيله، وحل المشكلات والمعوقات التي تواجهها حتى يمكنها مواكبة المتغيرات، والبيئة العالمية المتغيرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد التحليل الوصفي لأداء التعاونيات الزراعية الذي تم تغطيته بأسلوبين: الأسلوب النظري من خلال البيانات والبحوث المنشورة وغير المنشورة والتقارير العالمية، والأسلوب التطبيقي من خلال عقد مقابلات شخصية محدودة (في حدود الوقت والتمويل المتاحين لإجراء البحث) مع ممثلي التعاونيات والمسئولين عنها والمستفيدين من خدماتها لاستطلاع آراءهم حول معوقات التعاونيات الزراعية وسُبل تحسينها وتطويرها، والنهوض بها من خلال اللقاء الريفي السريع.

ويتكون البحث من خمسة فصول، بالإضافة إلى: المقدمة، والأهداف البحثية، ومشكلة البحث. تناول الفصل الأول: التعاونيات الزراعية في العالم، والثاني: الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر، والثالث: استطلاعات رأي حول دور التعاونيات الزراعية في مصر، والرابع: رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة في ضوء أهم التجارب الإقليمية والعالمية، الخامس: التعاونيات الزراعية في مصر متطلبات الإصلاح وبناء القدرات. تمثلت نتائج البحث في تحديد أهم متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وهي متطلبات تتعلق بموقف الدولة من التعاونيات، متطلبات تشريعية وقانونية، متطلبات تنظيمية وإدارية وفنية، متطلبات خاصة بإدارة العمل التعاوني الزراعي، حوكمة العمل في التعاونيات الزراعية، رقمنه التعاونيات الزراعية، المتطلبات المالية، المتطلبات الثقافية، التأمين التعاوني ضد المخاطر، دور المرأة في التعاونيات الزراعية، متطلبات خاصة بدور الشباب في التعاونيات الزراعية، متطلبات خاصة بالخدمات الاجتماعية للتعاونيات الزراعية.

الكلمات الدالة: التعاونيات – الجمعيات الزراعية – التنمية المستدامة.

فريق البحث

فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيسى	حنان رجائي عبد اللطيف محمد	أستاذ	تنمية زراعية وريفية
البـــاحثون من داخل المعهد	سمير عبد الحميد عريقات	أستاذ	اقتصاد زراعي
	نجوان إبراهيم سعد الدين	أستاذ	اقتصاد زراعي
	بسمة نصر	مدرس مساعد	هندسة زراعية
	مي عبد الله	مدرس مساعد	علوم أغذية
	نهلة سالم	معيدة	اقتصاد كلي
الباحثون من خارج المعهد	محمد عبد الحافظ عبد المطلب	أستاذ	اقتصاد زراعي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
الفصل الأول: التعاونيات الزراعية في مصر والعالم	٦
١-١ الدراسات السابقة عن التعاونيات الزراعية	٦
١-٢ مقدمة	٦
١-٣ تطور الحركة التعاونية في مصر والعالم	١٥
١-٤ مبررات الاهتمام بالتعاونيات الزراعية	١٦
١-٥ التعاونيات والتنمية المستدامة	١٧
١- ٦ تطور التعاونيات الزراعية في العالم	١٨
١-٧ المبادئ العامة للتعاونيات	١٩
١-٨ نشأة الحركة التعاونية في مصر	١٩
١-٨-١ مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢	٢٠
١-٨-٢ مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢	٢١
١-٨-٣ مرحلة الإصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة	٢٢
١-٨-٤ مرحلة تعديل قانون التعاونيات رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠ حتى الآن	٢٣
الفصل الثاني: الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر	٢٤
٢-١ الوضع الراهن للبنيان التعاوني الزراعي في مصر	٢٤
٢-١-١ تعاونيات الائتمان الزراعي	٢٤
٢-١-١-١ تعاونيات زراعية متعددة الأغراض	٢٤
٢-١-١-٢ جمعيات تعاونية زراعية نوعية	٢٤
٢-١-٢ تعاونيات الإصلاح الزراعي	٢٥
٢-١-٣ تعاونيات استصلاح الأراضي	٢٥
٢-١-٤ تعاونيات الثروة السمكية	٢٥
٢-١-٥ الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي	٢٥
٢-١-٥-١ الجمعية التعاونية الزراعية العامة للائتمان الزراعي	٢٥
٢-١-٥-٢ الجمعية التعاونية الزراعية العامة للإصلاح الزراعي	٢٥
٢-١-٥-٣ الجمعية التعاونية الزراعية العامة للأراضي المستصلحة	٢٥
٢-١-٥-٤ الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية العامة والمتخصصة	٢٦

٢-٢ تطور أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية	٢٧
٢-٢-١ تطور أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية	٢٧
٢-٢-٢ تطور عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية	٢٨
٢-٢-٣ تطور رأس المال بالجمعيات التعاونية الزراعية	٢٩
٢-٣ الإطار التشريعي للتعاونيات الزراعية في مصر	٣١
٢-٤ دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٣٣
٢-٤-١ الدور الاقتصادي للجمعيات الزراعية	٣٤
٢-٤-٢ دور الجمعيات الزراعية في مواجهة مشكلة التفتت الحيازي	٣٧
٢-٤-٣ دور الجمعيات الزراعية في مجال التسويق الزراعي	٤٢
٢-٤-٤ دور الجمعيات الزراعية في مجال التمويل الزراعي	٤٥
٢-٤-٥ دور الجمعيات التعاونية الزراعية في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوريدها	٥٣
٢-٤-٦ الأنشطة الاستثمارية للتعاونيات الزراعية	٥٥
٢-٥ أمثله لأداء بعض التعاونيات الزراعية النوعية في مصر	٥٧
الفصل الثالث: استطلاعات رأي المهتمين بالتعاونيات حول دور التعاونيات الزراعية في مصر	٥٩
٣-١مقدمة	٥٩
٣-٢استطلاع رأي أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي في الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر	٥٨
٣-٢-١ المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي	٥٨
٣-٢-٢ مقترحات أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والقيادات التعاونية لتفعيل دور الجمعيات الزراعية في خدمة المزارعين	٦٢
٣-٣ تقييم الوضع الراهن بالجمعيات التعاونية الزراعية	٦٥
٣-٣-١ دراسة حالة عن محافظة كفر الشيخ	٦٥
٣-٣-٢ استطلاع رأي مجموعة من الأعضاء المستفيدين من خدمات الجمعيات الزراعية محل الدراسة	٧٣
٣-٣-٣ المشكلات والمعوقات التي تواجه التعاونيات الزراعية في مصر	٧٦
٣-٣-٣-١ مشكلات ومعوقات إدارية	٧٧
٣-٣-٣-٢ مشكلات ومعوقات تمويلية	٧٨

٣-٣-٣-٣ مشكلات ومعوقات تسويقية	٧٩
٣-٣-٣-٤ مشكلات ومعوقات مؤسسيه	٨٠
٣-٣-٣-٥ مشكلات ومعوقات قانونية وتشريعية	٨٠
٣-٣-٣-٦ مشكلات ومعوقات متعلقة بالبنية الأساسية	٨١
٣-٣-٣-٧ مشكلات ومعوقات متعلقة بالكوادر التعاونية وتدريبها	٨٢
الفصل الرابع: رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة في ضوء أهم التجارب الإقليمية والعالمية	٨٣
٤-١ تجارب بعض الدول فى مجال التعاونيات	٨٣
٤-١-١ مقدمة	٨٣
٤-١-٢ تجربة التعاونيات الزراعية في اليابان	٨٥
٤-١-٣ التجربة الصينية فى تطوير التعاونيات الزراعية	٨٦
٤-١-٤ تجربة التعاونيات الزراعية في الهند	٩٠
٤-١-٥ التجربة الهولندية	٩١
٤-١-٦ التجربة الألمانية	٩٣
٤-١-٧ التجربة الإثيوبية	٩٤
٤-١-٨ التجربة الفرنسية	٩٧
٤-١-٩ التجربة المغربية في مجال التعاونيات الزراعية (إقليمية)	٩٩
٤-١-١٠ أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية	١٠٠
٤-٢ مستقبل التعاونيات الزراعية في مصر	١٠٢
الفصل الخامس: التعاونيات الزراعية في مصر متطلبات الإصلاح وبناء القدرات	١٠٩
٥-١ مقدمة	١٠٩
٥-٢ محاور إصلاح التعاونيات الزراعية ومتطلباتها	١٠٩
٥-٢-١ متطلبات تتعلق بموقف الدولة من التعاونيات	١٠٩
٥-٢-٢ متطلبات تشريعية وقانونية	١١٠
٥-٢-٣ متطلبات تنظيمية وإدارية وفنية	١١٣
٥-٢- ٤ حوكمة العمل في التعاونيات الزراعية	١١٥
٥-٢-٥ رقمنه التعاونيات الزراعية	١١٦
٥-٢-٦ المتطلبات المالية	١١٦
٥-٢-٧ المتطلبات الثقافية	١١٨

٥-٢-٨ التأمين التعاوني ضد المخاطر	١١٨
٥-٢- ٩ متطلبات خاصة بدور المرأة في التعاونيات الزراعية	١١٩
٥-٢-١٠ متطلبات خاصة بدور الشباب في التعاونيات الزراعية	١١٩
٥-٢-١١ الخدمات الاجتماعية للتعاونيات الزراعية	١٢٠
ملخص الدراسة ونتائجها	١٢١
قائمة المراجع	١٣٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(٢-١)	تطور عدد الجمعيات التعاونية الزراعية طبقًا لجهات الإشراف خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ – ٢٠٢٠/٢٠١٩)	٢٨
(٢-٢)	تطور عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية طبقًا لجهات الإشراف خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ -٢٠١٩ / ٢٠٢٠	٢٩
(٢-٣)	تطور رأس المال طبقًا لجهات الإشراف من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ – ٢٠١٩ / ٢٠٢٠	٣٠
(٢-٤)	التوزيع النسبي للتعاونيات الزراعية في مصر عام ٢٠٢٠/٢٠١٩	٣٠
(٢-٥)	أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان طبقًا لميدان العمل الأساسي لكل المديريات ٢٠٢٠	٣٦
(٢-٦)	عدد الحيازات (بالألف) ومساحة الحيازة (بالألف فدان) ونسبتهما إلى الإجمالي وفقًا للفئات الحيازة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٠)	٣٨
(٢-٧)	كمية المحاصيل المسوقة تعاونيًا من قبل التعاونيات الزراعية بالأسعار الحقيقية بين عامي ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٣
(٢-٨)	الكمية المسوقة من التعاونيات بمحافظة بنى سويف لمحصول القمح حتى ٢٠٢٠/٥/١٩	٤٥
(٢-٩)	المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري للمواسم الزراعية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨).	٤٨
(٢-١٠)	المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الشتوية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٨).	٤٩
(٢-١١)	المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي لأهم المحاصيل الصيفية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)	٥١
(٢-١٢)	المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل النيلية على مستوى الجمهورية خلال الفترة	٥٢

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
	(٢٠١٤- ٢٠١٨).	
(٢-١٣)	دور التعاونيات الزراعية في توفير الأسمدة المدعمة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	٥٤
(٢-١٤)	كميات التقاوي التي تم توزيعها عن طريق التعاونيات لمحصولي القمح والقطن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	٥٤
(٢-١٥)	قيمة استثمارات الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمصر خلال الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٩/٢٠٢٠	٥٦
(٣-١)	المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والقيادات التعاونية	٦١
(٣-٢)	مقترحات تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والقيادات التعاونية	٦٤
(٣-٣)	رأي أعضاء مجالس الإدارة في المشكلات والمعوقات التي تعاني منها الجمعيات الزراعية	٧١
(٣-٤)	مقترحات أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات المختارة لتطوير الأداء بالجمعيات الزراعية	٧٢
(٣-٥)	المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر الزراع المتعاملين	٧٥
(٣-٦)	مقترحات الأعضاء المستفيدين من خدمات الجمعيات الزراعية المختارة	٧٦

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(٢-١)	البنيان التعاوني الزراعي المصري وفقًا لإحصائيات عام ٢٠٢٠ /٢٠٢١	٢٦

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من قبل دول العالم بالتعاونيات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات التي عجزت أمامها الحكومات، فالتعاونيات هي القطاع الثالث المسئول عن التنمية مع الحكومة والقطاع الخاص، فعلاوة على إسهامها في حل مشكلات البطالة في مختلف دول العالم، وخلق فرص العمل، وتخفيف معدلات الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومرورًا بتوفير الطاقة النظيفة والتمويل الشامل المستدام وانتهاء بضمان الأمن الغذائي وتوسيع الخيارات، فقد برز دورها أخيرًا من خلال مواجهتها لوباء كورونا بالتضامن والمرونة، وإتاحة خيار التعافي المنصف بيئيًّا للبشر (البنك الدولي، ٢٠٢٠).

ويقدر عدد التعاونيات في العالم بنحو ٣ ملايين تعاونية، ينتمي إليها ١٢٪ من سكان العالم، وتحقق إيرادات بأكثر من ٣ تريليون دولار، وتوظف نحو ٢٨٠ مليون شخص حول العالم أي (١٠٪ من مجموع العاملين في العالم (ILO,٢٠١٤).

وتعد التعاونيات الزراعية من أكثر أشكال التعاونيات نجاحًا في العالم، فهي تستحوذ على حصة سوقية تبلغ من ٥٠ – ٦٠٪ من إجمالي إيرادات القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي، ٣٣٪ من عمليات التصنيع والتسويق وتوريد المدخلات في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في أستراليا ونيوزيلاندا تستحوذ التعاونيات التسويقية في مجال الألبان على حصة سوقية تزيد عن ٦٠٪،٩٠٪ على التوالي.

وفي ولاية كاليفورنيا ينتظم معظم منتجي المحاصيل المتخصصة في تعاونيات. وفي ألمانيا يعتمد ٥٠٪ من القطاع الزراعي على التعاونيات، أما في كندا يستحوذ القطاع التعاوني على ٧٥٪ من التسويق الزراعي، و٦٠٪ من صناعة الحليب والأجبان، وفى الهند تمثل تعاونيات الألبان الهندية التي يبلغ عدد أعضائها نحو ١٢,٣ مليون عضو نحو ٢٢٪ من الحليب المنتج، وتشكل النساء ٢٥٪ من العضوية، وفى البرازيل تعد التعاونيات مسئولة عن ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، و٦٪ من الصادرات الزراعية الكلية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،٢٠٢١).

وفي مصر يبلغ عدد التعاونيات الزراعية نحو ٦ آلاف تعاونية يساهم فيها نحو ٥.٣ مليون عضو برأس مال بلغ نحو ٣٧٦ مليون جنيه، ويعمل بها نحو ٣٥ ألف موظف في ٢٠٢٠/٢٠١٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١)، وعلى الرغم من قدم نشأة التعاونيات الزراعية في مصر، وانتشارها الجغرافي الكبير، وأهميتها سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، فإنها تعاني من تراجع أوضاعها ودورها في

ضوء تراجع دور الدولة وانسحابها من دعم المنتجين الزراعيين في الأنشطة المختلفة، وغير ذلك مما أفرغها من مضمونها، وأصبحت مجرد هياكل فارغة لا تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني، وفقدت التوجه الإستراتيجي الذي يعكس تطلعات أعضائها، وديناميكية الأداء وكفاءته، مما حد من فرص تطويرها، وأفقد أعضائها الإحساس بالملكية، فانصرفوا عن المشاركة الحقيقة في الإدارة والتطوير، الأمر الذي يمكن معه القول إن التعاونيات في مصر بالرغم من انتشارها، ومنطقية دوافع نشأتها، إلا أنها لم تعمل في أي وقت بالمفهوم السليم لها، وبالتالي أصبحت مجرد كيانات حكومية (مكاتب حكومية وليست نابعة من حاجة أعضائها) عاجزة عن القيام بدورها في خدمة القطاع الزراعي والنهوض به بما يتوافق مع متطلبات التنمية الزراعية المستدامة.

هذا ومع بزوغ أمل جديد للتعاونيات الزراعية بصدور دستور ٢٠١٤م، وما نصت عليه المواد (٢٩،٣٣، ٣٧) من التزام الدولة بتنمية الريف وتطوير القطاع الزراعي، وما تبع ذلك من صدور عدد من القوانين التي ترجمت نصوص تلك المواد في عدة تشريعات كان من أهمها تعديل القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١، فإن هناك حاجة ضرورية للنهوض بتلك التعاونيات لتقوم بدورها التنموي في خدمة القطاع الزراعي في المرحلة المقبلة والتي ستشهد اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع المهم.

وتأسيسًا على ما سبق يأتي هذا البحث في وقت تتطلع فيه الدولة المصرية إلى إعادة صياغة دور التعاونيات الزراعية لكي تقوم بدور فاعل اقتصاديًا واجتماعيًا في ظل المتغيرات الجديدة المحلية والعالمية، وتحقق الانطلاق التنموي المطلوب لكونها شريكًا تنمويًا أساسيًا بجانب الحكومة والقطاع الخاص.

مشكلة البحث:

على الرغم من التواجد المبكر للتعاونيات الزراعية في مصر، إلا أنها تواجه الكثير من المعوقات التي انعكست في تدني مستويات أداءها لوظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى تراجع دورها في تحقيق التنمية الزراعية، ومع عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي لكونه الملاذ الآمن في مواجهة الأزمات والصدمات، وإن النهوض بهذا القطاع لن يتم إلا من خلال مؤسسات زراعية فاعلة تساهم بشكل حقيقي في نهضة هذا القطاع، والمتغيرات المتسارعة التي يمر بها المجتمع والعالم، أصبح من الضروري تطوير دور التعاونيات الزراعية وتفعيله، وحل المشكلات والمعوقات التي تواجهها حتى يمكنها مواكبة المتغيرات، والبيئة العالمية المتغيرة.

أهمية البحث:

يأتي الاهتمام بموضوع التعاونيات الزراعية في الوقت الراهن استجابة للتغيرات التي يمر بها العالم بدءًا من وباء كورونا كوفيد ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية، وما قد يترتب عليها من آثار تتعلق بصعوبة تحقيق الأمن الغذائي، وصعوبة انسيابية سلاسل الغذاء وإتاحته وضبط أسعاره، الأمر الذي يجعل من الاهتمام بالتعاونيات الزراعية ضرورة قصوى، انطلاقًا من نجاحها في الكثير من دول العالم، من تقديم مبادرات وحلول فعالة في مواجهة أزمة كورونا وغيرها من الأزمات عبر توفير الاحتياجات الغذائية للمصابين وضمان عدم اضطراب سلاسل التوريد الخاصة بالمزارعين، وتأمينهم ضد تلف السلع الخاصة بهم، وتوفير التمويل اللازم لحاجة مزارعهم...إلخ.

لذا فان الوقوف على الأوضاع الراهنة للتعاونيات الزراعية، في مصر ورصد أهم المشكلات والمعوقات التي تواجهها، بهدف وضع الحلول اللازمة والمثلى لمواجهتها، وذلك بالإفادة من التجارب العالمية، يعد من الآليات اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي، وتحسين معيشة الريفيين.

أهداف البحث والنتائج المتوقعة

يستهدف البحث تحديد متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وللوصول لتحقيق هذا الهدف ستحاول الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات ومنها:

- ما الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر، وما المحددات والمعوقات التي تواجهها؟
- ما الجهود والبرامج الحكومية المبذولة لتطوير التعاونيات الزراعية في مصر؟
- ما أفضل الممارسات والتجارب العالمية التي يمكن الإفادة منها لتطوير تلك التعاونيات؟
- ما المقترحات والحلول المطلوبة لتطوير تلك التعاونيات؟
- ما الآليات اللازمة لتحقيق تلك المقترحات من أجل تطوير التعاونيات والنهوض بها؟

وفى ضوء ذلك من المخطط تتناول الدراسة النقاط الآتية:

أ. تشخيص الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر.
ب. تحديد المشكلات والمعوقات التي تعاني منها التعاونيات الزراعية في مصر.
ج. تقييم التجارب الإقليمية والعالمية الناجحة في التعاونيات الزراعية، واستخلاص الدروس المستفادة.
د. وضع رؤية وتصور مستقبلي لتطوير التعاونيات الزراعية في مصر.

هـ. تحديد متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر، وتعظيم دورها في النهوض بالقطاع الزراعي المصري، وفق أفضل التجارب الإقليمية والعالمية، ويشمل ذلك كلًا من: المتطلبات التشريعية، والإدارية، والمؤسسية، والفنية، والتمويلية، والمتطلبات الثقافية.... إلخ.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على التحليل الوصفي لأداء التعاونيات الزراعية والمحددات والمعوقات التي تواجهها، بجانب عقد مقابلات شخصية مع ممثلي التعاونيات والمسئولين عنها لاستطلاع آرائهم حول معوقات التعاونيات الزراعية وسُبل تحسينها وتطويرها والنهوض بها من خلال اللقاء الريفي السريع، بالإضافة لاستعراض أفضل التجارب العالمية للتعاونيات الزراعية وصولًا إلى وضع رؤية مستقبلية لما ستكون عليه التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة وأهم متطلبات تحقيق تلك الرؤية، في ضوء إستراتيجية ٢٠٣٠.

تم الاعتماد على البحوث والدراسات المنشورة وتقارير منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو ونشرات التعاون الزراعي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك بيانات الإدارة المركزية للائتمان والتعاون الزراعي بوزارة الزراعة، والدراسة الميدانية التي أجريت في الفترة من النصف الأخير من ديسمبر ٢٠٢١ حتى شهر فبراير ٢٠٢٢، وتمت من خلال استطلاع للرأي على عينة من المسؤولين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري بلغ قوامها ١٠٠ مفردة، وكذلك استطلاعين للرأي في محافظة كفر الشيخ Rapid" Rural Appraisal" لكونها تمثل أحد المحافظات التي تشمل أكبر عدد من تعاونيات الائتمان الزراعي، والتي ركزت عليها الدراسة بوصفها أقرب التعاونيات الزراعية تعاملًا مع صغار المزارعين، وتم اختيار أربعة مراكز عشوائيًا من مراكز المحافظة/ وهي: مركز البرلس، وكفر الشيخ، ودسوق، والحامول، وتم اختيار جمعية تعاونية متعددة الأغراض من القرية الأم في كل مركز من المراكز الأربع، وتم استطلاع آراء عدد من أعضاء مجالس إدارات تلك الجمعيات من خلال المقابلة الجماعية، والذين تم اختيارهم باستخدام أسلوب التقييم الريفي السريع "Rapid Rural Appraisal " لمجتمع مجالس إدارات هذه الجمعيات، والمكون من سبعة أعضاء لكل من الجمعيتين الأوليين، وخمسة أعضاء لكل من الجمعيتين الأخريين بإجمالي ٢٤ عضو مجلس إدارة للجمعيات الأربع، وكذلك استطلاع رأي الزراع التعاونيين المتعاملين مع تلك الجمعيات وآرائهم عن الخدمات المقدمة، من خلال اللقاء الريفي السريع R.R.A مع مجموعة منهم من الجمعيات التي تم عمل اللقاء مع أعضاء مجالس إدارتها بواقع ١٠ مفردات لكل جمعية، وذلك للتعرف على الأداء الراهن لتلك التعاونيات، ومدى قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة منها لأعضائها، علاوة على التعرف على أهم المشكلات التي تعوق تحقيق الدور المطلوب منها طبقًا للقوانين والتشريعات المرتبطة بالتعاون الزراعي.

خطة البحث:

تحقيقًا لأهداف البحث تم وضع خطة على أساسها تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. تناول الفصل الأول التعاونيات الزراعية في مصر والعالم، بينما تناول الفصل الثاني الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر، وتناول الفصل الثالث استطلاعات رأي حول دور التعاونيات الزراعية في مصر، كما تناول الفصل الرابع رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة في ضوء أهم التجارب الإقليمية والعالمية، أما الفصل الخامس فتناول التعاونيات الزراعية في مصر ومتطلبات الإصلاح وبناء القدرات.

الفصل الأول
التعاونيات الزراعية في مصر والعالم

١-١- الدراسات السابقة عن التعاونيات الزراعية

١-٢- مقدمة:

التعاونيات الزراعية هي أحد المداخل الرئيسة لتحقيق الأمن الغذائي، فهي التي تسعى إلى تحقيق ظروف معيشية أفضل لأعضائها ومجتمعها الريفي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والداجني والسمكي وتحسينه، فضلًا عن دورها في استصلاح الأراضي الصحراوية، من خلال توفيرها للإرشاد والدعم والتمويل اللازم للمنتجين والمربين والصيادين لشراء مستلزمات الإنتاج، وتسعى لتسويق إنتاجهم المختلف بشكل يحقق لهم عائدًا مجزيًا، وفى تجارب الكثير من الدول كانت التعاونيات لها الدور الأكبر في خفض معدلات الفقر نتيجة الوظائف المبتكرة إلى تخلقها أنشطة تلك التعاونيات، أو عبر التعاون مع منظمات أخرى في إقامة تعاونيات للنساء والشباب حققت نجاحًا كبيرًا وأسهمت في تمكين كل من المرأة والشباب اقتصاديًا واجتماعيًا، علاوة على التمكين الثقافي والتعليمي لهم.

يتناول هذا الفصل عرضًا لنتائج عدد من الدراسات السابقة في مجال التعاونيات الزراعية، وذلك لاستخلاص أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها، على النحو الآتي:

١- في دراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢١). بعنوان "نموذج جديد للتعاونيات الزراعية في مصر" (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١) أشارت الدراسة إلى أن التعاونيات لم تعمل في أي وقت بالمفهوم السليم لها بل تحولت إلى أداة مالية (مكاتب حكومية) للدولة تستخدمها لإدارة القطاع الزراعي الذي تحول جزء كبير منه إلى القطاع الخاص من خلال احتكار توريد الأسمدة والبذور والمبيدات، وكذلك شراء المحاصيل الإستراتيجية، وتبين من مقارنة الدراسة لنموذج التعاونيات الزراعية في مصر مقابل أفضل الممارسات في العالم وجود فجوة كبيرة بين النموذج المصري وأفضل الممارسات، إذ تعد التعاونيات الزراعية في مصر كيانات حكومية ذات هيكل تنظيمي معقد، يحكمها قانون يخالف المبادئ العالمية للتعاونيات مما يجعلها مجرد أذرع تنفيذية للحكومة، الأمر الذي يقف حائلاً أمام تطويرها، كما أكدت الدراسة على ضرورة الانتقال إلى نموذج جديد للتعاونيات الزراعية في الوقت الراهن، وأن هذا الانتقال يستلزم توافر مجموعة من المقومات منها: مراجعة لنظرة الدولة للتعاونيات على أنها شريك تنموي رئيس، دور داعم من الدولة للنموذج الجديد، تغيير جذري في القانون المنظم للتعاونيات بما يحقق لها الاستقلالية والكفاءة والفاعلية، نشر الوعي التعاوني.

٢- وفى دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO,٢٠٢١). أكدت على أهمية التعاونيات كأداة رئيسة لإدراج الزراعة الأسرية وإضفاء الطابع الرسمي عليها في سلاسل الإنتاج الزراعي، وكذلك للمساهمة في التنمية الإقليمية والقطاعية، وذلك استنادًا إلى مبادئها وسماتها الرئيسية – الدعم المتبادل والتضامن والتعاون. حيث أشارت الدراسة إلى أن النموذج التعاوني في الزراعة والثروة الحيوانية ينتشر أكثر من القطاعات الأخرى، حيث تشير التقديرات إلى أن التعاونيات الزراعية تمتلك ما مجموعه ٣٢% من الحصة السوقية لهذا القطاع. هذا وقد تم تسجيل نحو ١٠٨ ألف تعاونية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ٢٠١٩. تعد الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي من بين البلدان التي لديها أكبر عدد من التعاونيات (نحو ٢٩ ألفًا من المجموع سالف الذكر). وقد ساهمت تلك التعاونيات الزراعية في دمج السكان في العمليات النقابية، وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة التي تدر الدخل وتسهم في الأمن الغذائي لصغار المزارعين والصيادين ومربي الماشية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد التعاونيات على تحسين مهارات أو مؤهلات أعضائها وظروفهم المعيشية، والتي بدورها تعزز تنمية المجتمعات. وقد ساعدت هذه الجوانب على إدراج التعاونيات في سلاسل القيمة، وتحسين قدرتها التنافسية من خلال الإفادة من المزايا التي تقدمها في صورة مشروعات جماعية، مثل سهولة الوصول إلى المدخلات والخدمات، وتعزيز الابتكار والقيمة المضافة، وتوليد وفورات الحجم، والقدرة الأكبر على التفاوض، وخفض تكاليف المعاملات ومخاطر السوق، وتحسين الشفافية. ونفذت التعاونيات العديد من مبادرات الدعم في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولا سيما المنتجين الصغار ومتوسطي الحجم، والتي تشمل نقل الموارد والأصول الاقتصادية والحوافز لدعم تنفيذ خطط العمل. وبهذه الطريقة قدمت التعاونيات المساعدة التقنية والتدريب والوصول إلى المدخلات والخدمات والمعلومات والدعم التنظيمي والمالي، لزيادة الكفاءة الإنتاجية للأعضاء وإدماجهم في السلاسل والأسواق.

وفي ضوء ما تتمتع به التعاونيات من إمكانيات مهمة للمساهمة في إدراج المنتجين الزراعيين في سلاسل القيمة فلا بد من تعزيز السياسات والإستراتيجيات العامة التي تساهم في تحسين القدرة التنافسية للتعاونيات بطريقة مستدامة، الأمر الذي يتطلب إجراءات منسقة على مستويات مختلفة؛ **في المستوى الأول:** يجب أن تستمر التعاونيات في تسهيل توفير الموارد الإنتاجية لوحدات أعمالها المختلفة، مثل الأرض والمدخلات ورأس المال الاستثماري والتكنولوجيات المستدامة والمساعدة التقنية. فضلاً عن تنفيذ إستراتيجيات التسويق. هذا ويجب على أعضائها من جانبهم تحسين كفاءة عملياتهم الإدارية والإنتاجية مما يعني أنهم يجب أن يظلوا منفتحين على الابتكار وتبني التقنيات الجديدة. **على المستوى الثاني:** فيما يتعلق بربط التعاونيات بالأراضي الريفية، من الضروري تعزيز علاقة أوثق مع المؤسسات الأخرى الخاصة أو العامة والتعاونية وغير التعاونية من أجل تعزيز الروابط الإنتاجية مع القاعدة الإقليمية وتقويتها، ولتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية والتجارية.

أما المستوى الثالث: فيتعلق بربط التعاونيات مع من يرسمون السياسات العامة التي تحفز أو تحد من أدائها، الأمر الذي يتطلب إقامة تحالفات تسمح لها بتعزيز قدراتها على الحوار والدعوة السياسية، وبالمثل تحسين التنافسية والاستدامة البيئية للتعاونيات، لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، والتي ينبغي أن تكون الأساس لخلق الفرص، وإعادة تقييم التعاونيات، وتعزيز إدماج الشباب والنساء في المناطق الريفية.

٣- وفى دراسة سيبهاتو وآخرين (Sebhatu & others,٢٠٢١). أشارت الدراسة إلى زيادة عدد التعاونيات الزراعية بسرعة في إثيوبيا منذ التسعينيات. كما بينت تأثير عضوية التعاونيات الإثيوبية، على أدائها. تأخذ هذه الدراسة منظورًا تعاونيًا فريدًا في سياق إفريقي. ويقارن الأداء الاقتصادي الذي تقابله عائدات المبيعات وأرباح مجموعة واسعة من التعاونيات الزراعية في شمال إثيوبيا. تم جمع البيانات من ٥١١ تعاونية زراعية في ١٢ مقاطعة في تيغراي. تم تحليل العوامل المساهمة في الأداء باستخدام نماذج انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) ونماذج اختبار هكمان. أكدت نتائج الدراسة على أهمية حجم العضوية، وإجمالي الأصول، ووجود الصراع بين الأعضاء، وعضوية النقابات. ظهر أن خصائص الرئيس والتنظيم الداخلي للتعاونية أقل ارتباطًا بالأداء.

٤- أما دراسة كامل صلاح الدين، ومحمد رأفت (صلاح الدين ورأفت، ٢٠٢١) بعنوان "دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، "دراسة حالة محافظة الشرقية " التعرف على دور قطاع التعاونيات الزراعية في محافظة الشرقية من خلال أراء معظم المهتمين بالقطاع الزراعي بمستوياته المختلفة، وكذلك نقاط القوة والضعف فيه، ووضع المقترحات والوسائل الكفيلة بتنشيط هذا القطاع، وأوصت الدراسة بزيادة دور الإرشاد الزراعي في توعية المزارعين، ورفع كفاءة مجالس إدارة الجمعيات الزراعية وتحويلها إلى منتظمات اقتصادية اجتماعية قادرة على توفير مستلزمات الإنتاج، والإفادة من قانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته التشريعية في القانون ١٢٤ لسنة ٢٠١٤، بما في ذلك السماح بإقامة مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص، كما أشارت النتائج إلى أن توفير مستلزمات الإنتاج للأعضاء كانت من أهم نقاط القوة لدى التعاونيات الزراعية وفقًا لرأي ٧٠٪ من المبحوثين، في حين كان ضعف الموقف المالي للتعاونية على رأس قائمة نقاط الضعف وفقًا لرأي ٢٢٪ من المبحوثين، وأوصت الدراسة بأهمية تشخيص الثقافة التنظيمية للتعاونيات الزراعية بجميع محافظات الجمهورية كنقطة بداية لتحسين فعاليتها.

٥- ذكر ما وزو في دراسة بعنوان "هل تلعب التعاونيات الزراعية دورًا في الحد من هجرة الأراضي الزراعية في الصين؟" (Ma, W.& Zhu, Z., ٢٠٢٠) إن هجر الأراضي الزراعية الذي يحدث على الصعيدين الوطني والعالمي يهدد الأمن الغذائي والاستدامة البيئية. وتساعد التعاونيات الزراعية في الحد من هجر الأراضي الزراعية من خلال تجميع المزارعين وتوحيد جهودهم في مساجات زراعية مدمجة وتساندهم عبر

تقديم الخدمات الزراعية المطلوبة مما يحقق نوعًا من الانتماء والارتباط بأراضيهم ومزارعهم وأسرهم الكبيرة، وقد استندت الدراسة على البيانات التي تم جمعها من ٥٥٩٣ أسرة في ٢٢٩ قرية في الصين، من خلال تقدير نهج التضمين المتبقي على مرحلتين، وتوصلت إلى أن وجود التعاونيات الزراعية في القرى الريفية قلل من احتمالية التخلي عن الأراضي الزراعية، وأن نسب الاحتمالية هذه اختلفت من قرية لأخرى بحسب الموقع الجغرافي، والقرب والبعد من مصادر المياه والنقل والأسواق والخدمات.

٦- استهدفت دراسة Sakovska (Sakovska, ٢٠٢٠). تحليل تجربة التعاون الزراعي في مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي، واليابان بهدف الإفادة من تجارب هذه الدول لدعم التعاونيات الزراعية في أوكرانيا، وقد أشارت الدراسة إلى أن المنظمات التعاونية هي جزء لا يتجزأ من النظم الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث تلعب دورًا بارزًا في القطاع الزراعي لهذه الدول بشكل خاص. يقوم نشاط تعاونيات الاتحاد الأوروبي على مبادئ الديمقراطية والشفافية والتضامن، ويفتح المجال أمام المزارعين للوصول إلى الموارد المالية واللوجستية، والأسواق الداخلية والخارجية، ويعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية، ويتم تغطية أكثر من ٤٠٪ من المزارع من قبل تعاونيات في دول الاتحاد الأوروبي، حيث يعمل أكبر عدد من التعاونيات الزراعية في إيطاليا (٥٨٣٤ تعاونية)، وإسبانيا (٣٨٤٤ تعاونية)، وفرنسا وألمانيا (٢٤٠٠ تعاونية).

هذا وتحظى التعاونيات الزراعية في جميع البلدان الأوروبية – تقريبًا – بدعم واسع من الدولة، كما أشارت الدراسة إلى أهم مميزات النشاط التعاوني لدول الاتحاد الأوروبي ومنها: القدرة التنافسية العالية للمؤسسات التعاونية بسبب تأثير الحجم (تركز النشاط الاقتصادي، حجم كبير من العمليات) (يتراوح حجم الأعمال السنوي من ٣,٦ مليار يورو في البرتغال إلى ٢٣,٧ مليار يورو في الدنمارك)، وتشجيع الدولة لأنواع مختلفة من التعاون، وارتفاع مستوى تكامل التعاونيات، وتوسيع التعاونيات من خلال الجمع بين وظائف الإنتاج واللوجستيات والتسويق والخدمات، وتنفيذ الابتكارات في الأنشطة التعاونية، وتعميق التكامل الدولي للتعاونيات. وفيما يخص تعاونيات اليابان، البالغ عددها (٨٠٣٨ تعاونية زراعية) فهي تتولى معالجة نحو ٩٠٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي في البلاد وتسويقه (بما في ذلك ما يقرب من ١٠٠٪ من إجمالي الحبوب، و٩٥٪ من البطاطس، والخضار والفواكه والحليب، ٨٥ – ٩٠٪ من لحم الخنزير والبيض والدواجن. تتسم اليابان بإنشاء نظام تعاوني مركزي في البلاد، تتمثل مهمته في حماية مصالح المنتجين الزراعيين من رأس المال الاحتكاري. إنه مستقل تمامًا عن الدولة.

٧- وفى دراسة دياب، وهند مختار (دياب، وآخرون،٢٠٢٠). والتي استهدفت التعرف على الثقافة التنظيمية السائدة والمرغوبة بالتعاونيات الزراعية بمحافظة أسوان من وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة، وتحديد الفجوات بين كل منها، والتعرف على نقاط القوة والضعف لدى التعاونيات الزراعية من وجهة نظر

المبحوثين، حيث أجريت الدراسة الميدانية على ١١ تعاونية زراعية من بين التعاونيات الزراعية بمحافظة أسوان البالغ عددها ١١٢ تعاونية، حيث تم جمع البيانات من ١١١ مبحوثًا يمثلون أعضاء مجالس إدارة التعاونيات محل الدراسة. واستندت الدراسة على أداة قياس الثقافة التنظيمية OCAI، وقد تم جمع البيانات خلال شهري يناير وفبراير عام ٢٠١٩ باستخدام استمارة الاستبانة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن ثقافة العشيرة (التركيز الداخلي والمرونة) هي الثقافة السائدة بالتعاونيات الزراعية بمحافظة أسوان حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط قدره ٢٧,٧١ درجة، تليها ثقافة (التسلسل الهرمي) التركيز الداخلي والثبات (بمتوسط ٢٢,١٢ درجة. أما فيما يتعلق بالثقافة المرغوبة فقد احتلت أيضًا ثقافة العشيرة المرتبة الأولى لقائمة رغبات المبحوثين بمتوسط قدره ٢٧.١٢ درجة، تليها ثقافة النظام المفتوح) التركيز الخارجي والمرونة (بمتوسط قدره ٢٠,١١ درجة. أما فيما يخص الفجوات بين الثقافة التنظيمية الحالية والمرغوبة، فتشير النتائج إلى رغبة المبحوثين في التوسع في ثقافة النظام المفتوح بمقدار ١,٢٢ درجة، وذلك على حساب التقليص من الثقافات التنظيمية الأخرى.

٨- وفى دراسة لعلي، وآخرين (علي، وآخرون٢٠٢٠)، بعنوان "**تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية**"، توصلت الدراسة إلى تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات التمويلية الزراعية للمزارعين، حيث لم يتجاوز متوسط المساحة المستفيدة من الخدامات التمويلية التي يقدمها البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات الزراعية للموسم الشتوي، والصيفي، والنيلي، ومحصول القصب، حوالي ٧٪، و٩٪، و١٧٪، و٢٦٪ على الترتيب من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية، لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، كما أوضحت الدراسة أهم المشكلات التي تعاني منها التعاونيات الزراعية، حيث تركزت تلك المشكلات في ثلاثة جوانب رئيسية، وهي: المشكلات الإدارية، والمشكلات التمويلية، والمشكلات التسويقية، كما توصلت الدراسة إلى مقترحات لآليات تفعيل دور التعاونيات الزراعية لدعم الزراع، وقطاع الزراعة، ومن أهمها مقترح إنشاء جمعية تعاونية نوعية رقمية للتدريب والإرشاد التعاوني.

٩- وفى دراسة ليو وآخرين (Liu et al, ٢٠١٩) أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المنظمات التعاونية تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والتسويق، إلا أنه في بعض البلدان مثل الصين، لا يبيع جميع الأعضاء منتجاتهم من خلال التعاونيات الزراعية، كما تم بحث محددات استخدام التعاونيات الزراعية كقناة تسويق وتأثيراتها على دخل المزرعة ودخل الأسرة، باستخدام بيانات المسح التي تم جمعها من أعضاء التعاونيات في المناطق منخفضة الدخل في مقاطعة سيشوان في الصين. من خلال استخدام نماذج مطابقة درجة الميل ومقدار ترجيح الاحتمال العكسي مع تعديل الانحدار لمعالجة مشكلة تحيز اختيار العينة. تظهر النتائج التجريبية أن موقف المخاطرة، وحجم المزرعة، وملكية الآلات، والقدرة على البيع، والمستوى التوضيحي للتعاونيات هي عوامل رئيسية تحدد قرار الأعضاء باستخدام التعاونيات

الزراعية كقناة تسويق، ويحصل مستخدمو قناة التسويق على دخل مزرعة أعلى بشكل ملحوظ ودخل الأسرة من غير المستخدمين. وتوصلت النتائج إلى أهمية تعزيز التعاونيات الزراعية وضرورتها كقناة تسويق بين غير المستخدمين.

١٠- ركزت دراسة Volkov et al (Volkov et al, ٢٠١٩) على تحليل الدوافع والعقبات التي تعترض تطوير التعاون في الزراعة بالتطبيق على ليتوانيا، حيث يتطلب إنشاء قطاع زراعي مستدام تعزيز أنشطة التعاون نظرًا لمساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمزارع والمزارعين والمجتمعات الريفية، وتتسم الأنشطة التعاونية في مقاطعة ليتوانيا بالتدهور مقارنة بممارسات الاتحاد الأوروبي. وقد أكدت الدراسة على ارتباط القطاع الزراعي بأنشطة التعاون في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تأخذ التعاونيات شكلًا قانونيًّا مشتركًا للمنتجين الزراعيين لتنظيم أنشطتهم التجارية المشتركة، وتعمل الحكومات أو المنظمات على تشجيع التعاون من أجل حل مختلف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مثل التخفيف من الفقر في المناطق الريفية المتخلفة، وتغيير هيكل السوق (المرتبط عادة بمكافحة احتكار القلة)، وتزويد المناطق الريفية المتأخرة بما يلزم من السلع، وحل قضايا الأمن البيئي وأمن الطاقة، وعدم نضج الأسواق المالية، وعدم المساواة الاجتماعية، واختبار الهياكل التنظيمية الجديدة للأعمال وتأثيرها على هيكل السوق الحالي، وإعادة هيكلة الاقتصاد المخطط إلى السوق الموجه، وأشارت الدراسة إلى أنه في حين أن الخبرة الثقافية والتاريخية مهمة لتطوير التعاونيات، فقد يكون تأثير الدولة أكثر أهمية كمنظم وداعم للتعاونيات.

١١- بحث Ma وآخرون (Ma,et al,٢٠١٨) في كيفية تأثير العضوية في التعاونيات الزراعية على قرارات صغار المزارعين للاستثمار في تحسين التربة، والتحول للزراعة العضوية والأسمدة الكيماوية، وتم استخدام نموذج ديناميكي يظهر تلك التأثيرات على قرارات المنتجين والمزارعين غير المتجانسين، وذلك ضمن إطار زمني، مع افتراض أن قرار الانضمام إلى التعاونية هو قرار داخلي. تم استخدام البيانات على مستوى المزرعة لمزارعي التفاح من ثلاث مقاطعات في الصين لتقدير تأثير العضوية التعاونية على الاستثمار في تعديلات التربة العضوية والأسمدة الكيماوية. وتم استخدام نموذج احتمالي متكرر ثنائي المتغير يفسر التجانس المحتمل للعضوية التعاونية وتحيز الاختيار في التحليل التجريبي. وأظهرت النتائج التجريبية أن العضوية التعاونية لها تأثير إيجابي ودلالة إحصائية على احتمالية الاستثمار في تعديلات التربة العضوية. وتكشف النتائج – أيضًا – أن ضمان الحيازة، ورأس المال البشري، وحجم المزرعة، والحصول على الائتمان تؤثر بشكل إيجابي وكبير على احتمال انضمام المزارع إلى تعاونية واحتمالية الاستثمار في تحسين جودة التربة.

١٢- استهدفت دراسة Fulton et al (Fulton et al,٢٠١٦) التعرف على دور التعاونيات في ستة بلدان (اليابان، إسرائيل، روسيا، كندا، الهند، الصين). وأوضحت الدراسة أن النموذج التعاوني يعمل في

مجموعة متنوعة من البيئات، ولعدد كبير من المشكلات، وأن هذا النموذج التعاوني قابل للتكيف بدرجة كبيرة مع تلك البيئات، وأن تطوير التعاونيات يتطلب أولًا معرفة تفصيلية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وأنواع المشكلات التي تواجهها حاليًا. تشير المؤشرات من البلدان التي تم فحص نماذج للتعاونيات بها، إلى أن التعاونيات تزدهر في بيئة اقتصادية نامية حيث تكون البنية التحتية للسوق غير فعالة نسبيًا ويحتاج الأفراد إلى عمل جماعي لتعزيز موقفهم، لكن هذا الاعتماد على التعاونيات يتضاءل مع انخفاض مستوى خدمات السوق والمستوى العام للمعيشة من سكان الريف. إن العوامل والميزات التي تحدد النجاح التعاوني كثيرة ومعقدة للغاية، حيث يجب فهم التعاونيات على أنها كائنات حية معقدة تستجيب وتؤثر على البيئة التي تعمل فيها. على الرغم من أن التعاونيات تواجه حاليًا ضغوطًا هائلة من أجل التغيير، تختلف طبيعة هذه الضغوط ومجموعة الخيارات المتاحة لكل تعاونية. حيث إن الخصائص الهيكلية الفريدة للتعاونيات في كل بلد هي استجابات لسمات بيئية محددة، وبالتالي لا يمكن دائمًا نقل نماذج تعاونية محددة من منطقة إلى أخرى، حيث إن كل نموذج خاص بنفسه، ومع ذلك فإن تلك النماذج وطرق العمل المختلفة لها في البلدان المختلفة توفر فرصة ممتازة للتعاونيات في بلد ما للتعلم من التعاونيات الناجحة والمميزة في البلدان الأخرى.

١٣- وفى دراسة لفايد، وعتمان (فايد وآخرون،٢٠١٦) بعنوان" تحديد متطلبات تفعيل الدور الإرشادي للجمعيات التعاونية الزراعية بمحافظة البحيرة، حيث تم اختيار ٧ مراكز إدارية بطريقة عشوائية بسيطة، وبنفس الطريقة العشوائية البسيطة تم اختيار ٦٠ جمعية تعاونية زراعية متعددة الأغراض تمثل ٢٠٪ من الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض الموجودة بالمراكز المختارة. يتضمن البحث عينتان، الأولى تشمل مدراء الجمعيات الزراعية المختارة، والثانية تشمل رؤساء مجالس إداراتها، وبذلك بلغ حجم العينة ١٢٠مفردة بحثية (٦٠ مدير جمعية +٦٠ رئيس مجلس إدارة). تم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية خلال شهري يناير وفبراير٢٠١٥ باستخدام استمارة استبانة موحدة للعينتين. استخدمت جداول التوزيع التكراري العددي والنسبي، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمتوسط المرجح، واختبارT، كأدوات إحصائية لشرح النتائج وتفسيرها. وتمثلت أهم نتائج الدراسة في الآتي:

أ. نحو ٧٥٪ من مدراء الجمعيات، وأكثر من ٨٨٪ من رؤسائها كانت درجة موافقتهم مرتفعة على بنود المتطلبات الاقتصادية لتفعيل الدور الإرشادي للجمعيات التعاونية الزراعية، وفى مقدمتها: تخصيص جزء من أرباح الجمعية لتغطية الأنشطة الإرشادية المقدمة لأعضاء الجمعية – تحديد سعر ضمان مناسب لشراء المحاصيل الزراعية.

ب. أكثر من ٩٨٪ من مدراء الجمعيات، وقرابة ٧٧٪ من رؤسائها، كانت درجة موافقتهم مرتفعة على بنود المتطلبات التنظيمية والإدارية لتفعيل الدور الإرشادي للجمعيات التعاونية الزراعية، وفى

مقدمتها: إعادة هيكلة التعاون الزراعي القائم بما يتوافق وأنظمة الجودة الشاملة – التنسيق والتنظيم مع البحوث الزراعية والجامعات فيما يتعلق بمشكلات الزراع بالناحية.

ج. أكثر من ٨٣٪ من مدراء الجمعيات، وأكثر من ٧٣٪ من رؤسائها، كانت درجة موافقتهم مرتفعة على بنود المتطلبات التشريعية لتفعيل الدور الإرشادي للجمعيات التعاونية الزراعية، وفى مقدمتها: اختيار مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بالانتخاب الحر العلني المباشر– للجمعية الحق في اختيار مدير الجمعية الذي يحقق أهدافها دون إملاء من وزارة الزراعة.

د. قرابة ٨٧٪ من مدراء الجمعيات، و٩٥٪ ورؤسائها المبحوثين، كانت درجة موافقتهم مرتفعة على بنود متطلبات تنمية الموارد البشرية لتفعيل الدور الإرشادي للجمعيات التعاونية الزراعية، وفى مقدمتها: الاهتمام بالتعليم الزراعي بمختلف مستوياته فيما يتعلق بدور التعاونيات الزراعية في النهوض بالزراعة المصرية – عمل دورات تدريبية للفلاحين لتوعية الفلاح بالمخاطر والخسائر التي يتعرض لها نتيجة التغيرات المناخية وتهيئته لاستخدام أساليب وآلات جديدة من شأنها مساعدته في مواجهة هذه المخاطر.

لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات موافقة كل من مدراء الجمعيات الزراعية ورؤسائها المبحوثين على كلٍ من بنود المتطلبات الاقتصادية، وبنود متطلبات تنمية الموارد البشرية لتفعيل الدور الإرشادي للجمعيات التعاونية الزراعية.

١٤- أشار خلاف وآخرون (خلاف وآخرون،٢٠١٤) أن الجمعيات التعاونية الزراعية تعد أحد مكونات الإطار المؤسسي الزراعي التي من خلالها يجب أن يتم توفير الائتمان الزراعي بكافة أنواعه لتحقيق متطلبات نمو القطاع الزراعي في ظل الأهداف الإستراتيجية المخططة. ونظرًا لأن القطاع التعاوني تعرض لكثير من المتغيرات خلال العقود الماضية، فإن تفاعل تلك المتغيرات والنتائج المترتبة عليها تلقي بظلالها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على وظائف التعاونيات الزراعية ومهامها، وتعاملاتها مع المنتجين الزراعيين، الأمر الذي يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لها من خلال الاعتماد على الذات في ظل المحددات الحالية والممكنات المستقبلية حتى يمكن تهيئة القطاع التعاوني لمواجهة تحديات القرن الحالي، لذا تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية للتعرف على المحددات الحالية لأداء التعاونيات الزراعية، ووضع تصور مستقبلي لتطوير دورها وتفعيله في مجال التمويل والائتمان الزراعي لتعظيم الفائدة المرجوة منها وزيادة قدرتها على المواءمة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة على المستويين العالمي والمحلي، وتشير أهم نتائج الدراسة إلى تزايد الاتجاه العام لإجمالي رأس مال التعاونيات الزراعية المحلية متعددة الأغراض حيث بلغ نحو ١٢٥٥٧٦ ألف جنيه سنويًا بمعدل نمو بلغ نحو ٤.٥٪، كما تبين أن الاتجاه العام لأجمالي رأس مال التعاونيات الزراعية المحلية للإصلاح الزراعي متزايد غير

معنوي بلغ نحو ٢١٠٩.٣ جنيه سنويًا بمعدل نمو بلغ نحو ١٠.٧٪، واتضح أيضًا أن الاتجاه العام لإجمالي رأس مال التعاونيات الزراعية المحلية للاستصلاح الزراعي متزايد غير معنوي بلغ نحو ٢١٦.٨ ألف جنيه سنويًا بمعدل نمو بلغ نحو ٢.٧٪.

١٥- في دراسة هناء حافظ، (عبد العليم، ٢٠١٢) بعنوان "الملامح الرئيسة للتعاونيات الزراعية المصرية وسبل وتحسين أدائها"، استهدفت الدراسة التعرف على بعض الملامح المميزة للوضع الراهن للتعاونيات الزراعية المصرية، بالتطبيق على التقييم الاقتصادي لأداء تعاونيات الائتمان الزراعي بمركز أبو تشت، وقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: ضعف المركز الاقتصادي لتعاونيات الائتمان الزراعي بمركز أبو تشت بصفة عامة، وعدم امتلاك التعاونيات لموجودات إجمالية كافية تمكنها من القيام بوظائفها بكفاءة اقتصادية مثلى، حيث لا تملك مقرات كافيه أو مخازن مستلزمات إنتاج أو الآلات الزراعية اللازمة لخدمة المحاصيل التي يزرعها أعضاؤها، حيث اقتصرت الأصول الثابتة على مقار للجمعيات تبرع بها الأعضاء، ومجموعة من ماكينات الرش لمقاومة الآفات الزراعية، ومعظمها خردة غير صالحة للاستعمال.

١٦- في دراسة قادوس، إيمان (قادوس، ٢٠٠٤)، بعنوان "دراسة لتطوير دور التعاونيات الزراعية المصرية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي بالقطاع الزراعي"، استهدفت الدراسة التعرف على أهم المشكلات التي تتعرض لها التعاونيات الزراعية في مصر خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي، وكذلك الوقوف على إيجابيات هذا البرنامج، بهدف الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات التي تساعد مخططي السياسات التعاونية الزراعية ومنفذيها على تطوير هذه التعاونيات، ودعم دورها في التنمية الزراعية. اعتمدت الدراسة على إجراء دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية لقياس اتجاهات أعضاء مجالس إدارة التعاونيات الزراعية، وأعضاء هذه التعاونيات من الزراع نحو إمكانية تطوير هذه التعاونيات في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي، وتبين أن ٩٩٪ من أعضاء مجالس إدارة التعاونيات المختارة يرون أهمية دمج تعاونياتهم المحلية مع أخرى لتكوين كيان اقتصادي تعاوني زراعي قوى. وتوصلت الدراسة لتحديد آثار تحرير القطاع الزراعي في مصر على التعاونيات الزراعية، وإن أولى مظاهر هذه الآثار انخفاض عدد التعاونيات النوعية المحلية من ٨٤٧ تعاونية عام ١٩٩١ إلى ٧٢٣ عام ٢٠٠٠ وأرجعت الدراسة ذلك بصفة رئيسة إلى حل عدد من تعاونيات الثروة الحيوانية وتصفيتها خاصة بعد إلغاء دعم الأعلاف، ونظام التأمين على الماشية، والتسهيلات الائتمانية التي كانت تحصل عليها تعاونيات الثروة الحيوانية. كما أكدت الدراسة على أن التعاونيات الزراعية تعاني من نقص كبير في الأموال اللازمة لقيامها بأنشطتها خاصة في غياب بنك للتعاون، وعليه تحتاج هذه التعاونيات إلى تمويل من مصادر متعددة، ومنها الأعضاء ثم من مصادر أخرى، كالبنوك، والتعاونيات الأخرى، والجمعيات

الأهلية، وصناديق التمويل الحكومية والمشتركة، هذا بالإضافة إلى تنمية الموارد المالية الذاتية للتعاونيات من خلال رفع قيمة السهم، وتناسب مساهمة العضو مع حجم معاملاته، وإصدار أسهم ممتازة تعطى ريع استثمار، ووضع نظام للادخار يشجع الأعضاء، وإنشاء صناديق توفير القروض الميسرة.

١-٣- تطور الحركة التعاونية في مصر والعالم

تعد التعاونيات الزراعية حركة شعبية ديمقراطية تستهدف تحقيق احتياجات الأعضاء، وتقوم بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دفع عملية الإنتاج، وزيادة الدخول وتحسين المستويات المعيشية، ومن ثم تحقيق تنمية ريفية يستفيد منها المجتمع، حيث تهدف التعاونية الزراعية لمساعدة أعضائها المزارعين لمواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وتقف في مواجهة الوسطاء الذين يستغلون هؤلاء المزارعين أبشع الاستغلال من خلال تجميعها لهم في منظمة واحدة، وبالتالي توحد طاقتهم ومواردهم من أجل تحسين حالاتهم. كما تعد أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الزراعية في ظل الاقتصاد الحر، بجانب القطاع الحكومي والخاص وإحدى وسائل التخفيف من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، **ويمكن تعريف التعاون** بأنه نظام اقتصادي اجتماعي ديمقراطي يقوم من خلال ترابط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية للتغلب على ما قد يعترضهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي ومواجهة الرأسمالية التجارية وما ينتج عنها من فوارق في الدخول الفردية، فهو تجميع للقوى البشرية لضم طاقات وجهود وعزائم الأفراد المتفقين في روح المشاركة والمصالح المشتركة في منظمات شعبية ذات كيان قانوني تحقق جهودًا مشتركة تهدف إلى تحقيق النفع إلى هؤلاء الأفراد من رفع مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم الفردية (الخشن، ٢٠٠٤). فالتعاون تجميع للقوى الاقتصادية الفردية تجميعًا يحقق مجهودًا مشتركًا بهدف الوصول إلى نتائج تسعى إليها مجموع هذه القوى الفردية، والتعاون كسلوك إنساني لم يخلو منه عصر من العصور البشرية حيث لجأ إليه الإنسان في عمله وتصرفاته العامة والخاصة وهو ما يزال وسيلة دفاع عن الحقوق ومكافحة الظروف الاقتصادية السيئة التي نتجت عن تطور النظم الاقتصادية المختلفة منذ بداية الثورة الصناعية والتطور التجاري في العالم (معهد التخطيط القومي،٢٠٠١).

وتعرف التعاونيات على أنها رابطة مستقلة للأشخاص الذين اجتمعوا طوعًا لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المشتركة من خلال نشاط يتم التحكم فيه ديمقراطيًا مع تعزيز الاستدامة على المستوى المحلي، والاقتصادات الإقليمية والوطنية (FAO, ٢٠٢١).

١-٤ مبررات الاهتمام بالتعاونيات الزراعية

ترجع أهمية التعاونيات لدورها المباشر والمحرك للعملية الاقتصادية، ولإسهامها في إجمالي الناتج القومي للدول، إضافةً إلى تعزيزها لقيم الفكر التعاوني في المجتمعات ومبادئه؛ الأمر الذي اقتضى اهتمامًا عالميًا بقطاع التعاون؛ لقدرته في المساهمة بالتنمية المستدامة الشاملة، واقتراح الحلول والمساعدة في حل المشكلاتٍ الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مختلف دول العالم، ويمكن عدها أحد النماذج التنموية التي يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفى تخفيض معدلات الفقر وتحقيق مستويات معيشية أفضل للفئات المهمشة من أفراد المجتمع.

وتبرز الحاجة إليها في أوقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول لقدرتها السريعة على الاستجابة لوضع الحلول لتلك الأزمات، وخاصة فيما يتعلق بالأزمات الغذائية والصحية، إذ تقع عليها مسئولية ضمان تحقيق الأمن الغذائي، ومحاربة الغلاء وارتفاعات الأسعار، وكذلك الدور الحيوي لها في تحقيق الممارسات الزراعية المستدامة وتطبيقها، ولا أدل على ذلك مما أظهرته جائحة كورونا من ضرورة الاهتمام بالقطاعات الزراعية في دول العالم، وما يتطلبه ذلك من وجود مؤسسات زراعية قوية وفاعلة، وعلى رأسها التعاونيات الزراعية في تحقيق نهضة تلك القطاعات. وقد حافظت تعاونيات المنتجين والمستهلكين على سلاسل توريد السلع والخدمات الأساسية لمواطني الدول، كما قامت التعاونيات الصناعية والعمالية والاجتماعية بتحويل منتجاتها وخدماتها لتلبية الطلب المحلي العاجل سواء بتوفير الإمدادات الغذائية أو الأجهزة الطبية والآلات الجراحية اللازمة، علاوة على قيام بعض التعاونيات بدعم المزارعين من خلال تنويع المحاصيل بوصفها وسيلة لمقاومة الجفاف أو من خلال تحسين إدارة المتجمعات المائية للحفاظ على الموارد الطبيعية (منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة، ٢٠٢١)، كما أن تحقيق الأمن الغذائي وإتاحته عبر انسيابية سلاسل توريد الغذاء، أصبح أحد التحديات المستقبلية التي تواجه عالم اليوم. لذا فالتعاونيات الزراعية كأحد نماذج الاقتصاد الاجتماعي التضامني أو التشاركي (عميري، ٢٠١٩) يمكنها أن تكون بديلًا عن دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع في الريف والحضر، وهي الأقدر على الوصول إلى فقراء الريف ومناطقهم المختلفة، في الوقت الذي يصعب على القطاع الخاص بشركاته وتنظيماته الوصول إليهم، وتحقيق استفادة جميع أفراد المجتمع سواء منتجين أم مستهلكين من السلع والخدمات بعدالة.

١-٥ التعاونيات والتنمية المستدامة

يمر العالم اليوم بمتغيرات كثيرة تجعله عند مفترق طرق على المستوى الاقتصادي والصحي والاجتماعي حيث تزداد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وخلق فرص عمل لخفض معدلات البطالة المرتفعة في الكثير من دول العالم، ومعالجة ما خلفته الأزمات الاقتصادية والصحية المتعاقبة، والتي كان آخرها أزمة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي، والحرب الروسية الأوكرانية، وغيرها. ولا شك أن المؤسسات والمنظمات الفاعلة في جميع الدول عليها مسئولية كبيرة إزاء مواجهة تلك المتغيرات والتعامل مع آثارها بشكل تشاركي، وتعد التعاونيات كقطاع ثالث بجانب القطاع الحكومي والخاص أحد تلك المؤسسات التي يقع عليها مسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية وأعبائها، وتقديم الحلول لمواجهة الأزمات والقضايا المختلفة، وإشباع الحاجات التي يعجز عن تقديمها كلا القطاعين العام والخاص دون أن يكون الهدف من ذلك هو تحقيق الربح (أيوب ،٢٠١٨)، فالتعاونيات هي القطاع الأقرب للمجتمعات، وهي التي تعمل من القاعدة حتى القمة، ولها القدرة على توفير فرص عمل لائقة، وتخفيف معدلات الفقر وتحقيق حدود معقولة من العدالة الاجتماعية، ومن ثم فإنها تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة العالمية في التخفيف من معدلات الفقر، وتمكين الفقراء والدفاع عن مصالحهم، وتوفير الأمن للفقراء بالسماح لهم بالوصول إلى الموارد والإمكانيات اللازمة في حياتهم لكسب العيش، والحد من المخاطر الاجتماعية التي تواجههم. فالتعاونيات الزراعية تيسر لأعضائها عمليات الاستثمار والحصول على رأس المال عبر الإقراض وتأسيس المشروعات التي تمكنهم من تحقيق أرباح بشكل تعاوني دون تحقيق مقابل ربحي، ويحصل المزارعون على المدخلات اللازمة لزراعة المحاصيل والاحتفاظ بالماشية، كما يقومون بالتسويق عبر التعاونية التي يمكنها أن تحقق لهم أسعارًا تفاوضية أعلى، علاوة على ذلك يقوم الكثير من التعاونيات بتوفير الاحتياجات المنزلية لأعضائها من مأكل وملبس وكساء بأسعار مناسبة، وأيضًا الدور الكبير للتعاونيات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي وخفض معدلات الجوع عبر سلاسل الإنتاج والإمداد والتوريد المختلفة، وذلك بما تملكه من خاصية تجميع جهود الأعضاء، علاوة على توفير الغذاء الآمن والتغذية المحسنة بما تقدمه من سلع ذات جودة عالية أعضاؤها هم المراقبون والقائمون على جودة هذه السلع والخدمات؛ للتحقق من مطابقتها للمواصفات والمعايير المحلية والدولية المطلوبة، كما تسهم الخدمات الابتكارية المقدمة من تلك التعاونيات في تحسين الدخول والظروف المعيشية لأعضائها. كما تقوم التعاونيات بدور كبير في تحقيق الهدف السادس المتعلق بضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، من خلال تيسير الحصول على المياه النظيفة، وتوفير خدمات الصرف الصحي جنبًا إلى جنب مع القطاعين العام والخاص بالكثير من دول العالم على حد سواء، وقد وفرت التعاونيات طرقًا بديلة للحصول على مياه نظيفة ومأمونة، وكذلك خدمات الصرف الصحي، ويوجد بمدينة بوليفيا سانتا كروز مثلًا

أكبر تعاونية للمياه في العالم تخدم ١,٢ مليون شخص، وتتحكم في ١٣٨٠٠٠ متر مكعب من المياه، وكذلك نتج عن النقص الحاد في مياه الشرب في التسعينات في الهند بولايات بناشبات ولافانا لإنشاء ٧٠ جمعية تعاونية لمياه الشرب وتوفير المياه لأكثر من ١٤٠٠٠ أسرة معيشية، وهكذا. هذا علاوة على ما يقوم به الجيل الجديد من التعاونيات لعملية الانتقال إلى الطاقة المتجددة المملوكة للمجتمع، وتسخير طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وكذلك الغاز الحيوي. فتقوم تعاونيات الطاقة الشمسية في إثيوبيا بدورها في منح اللاجئين والسكان المحليين الطاقة النظيفة، وفرص كسب العيش (نابولي وآخرون، ٢٠٢١).

كما تحقق التعاونيات الإدارة الفعالة والمسئولة في الكثير من المجالات، وذلك كأحد العوامل التي تحقق التحول الاجتماعي من خلال المبادئ التي تتبناها تلك التعاونيات، والتي على رأسها ديمقراطية الأعضاء، والتصويت المتساوي لهم، وهكذا. برزت التعاونيات في كثير من الأحيان كمصادر لرأس المال الاجتماعي الإيجابي، وتعزيز الإحساس القوي للمشاركة والتمكين والعدالة (رجائي، ٢٠١٧) ومن ثم فإنها تعد عنصرًا أساسيًّا للاستقرار الاجتماعي في النظام العالمي.

ولهذه الأسباب وغيرها، نخلص إلى أنه إذا كانت الدولة ملتزمة حقًّا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة فإن التعاونيات هي المنوطة بالقيام بهذا الدور، وهذا ما تؤكد عليه المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية في دور التعاونيات كعوامل دافعة للتنمية المستدامة.

١-٦ تطور التعاونيات الزراعية في العالم:

بدأ ظهور التعاونيات الزراعية، بعد تأسيس الحركة التعاونية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبعض البلدان الاشتراكية في شرق أوروبا، وأربع دول عربية هي مصر والسودان وسوريا والعراق. ونشأت الحركة من أجل المنفعة المتبادلة بين المنتفعين، وظهر أول نموذج تعاوني استهلاكي ناجح عام ١٨٤٤ في روتشديل بإنجلترا، ثم أعقبه التعاون الإنتاجي الحرفي في فرنسا، ثم تلاه التعاون الائتماني في ألمانيا (تعاونيات رايفاريزن وشولز ديلتزين)، ثم انتشرت هذه الجمعيات في أوروبا ثم كافة أنحاء العالم، وتنوعت حسب الحاجات، فمنها الاستهلاكية والزراعية أو صيد الأسماك...إلخ، لتشمل كافة نواحي الحياة، ونتج عن نجاح التعاون تأسيس الحلف التعاوني الدولي بلندن عام ١٨٩٥.

وكان للنظريات التعاونية الأثر الكبير في نجاح التعاونيات في بقاع العالم وانتشارها، بداية من روبرت أوين بإنجلترا، وجهود شارل فورييه بفرنسا، وتعاونيات وليم كينج، ومساهمات لويس بلان، وفردينا ندلا سال، والمدرسة الألمانية، بالإضافة لنظريات ميلر التعاونية، ونظريات التعاون في القرن العشرين.

١-٧ المبادئ العامة للتعاونيات:

وقد وضع الحلف التعاوني الدولي International Co-Operative Alliance (ICA) مجموعة من المبادئ التعاونية والمتعارف عليها دوليًا تحت عنوان (New Cooperative Principles) تمثلت في (ica-coop,٢٠٢٢): -

١- التطوعية والعضوية المفتوحة (Voluntary and Open Membership).
٢- الرقابة الديمقراطية للأعضاء (Democratic Member Control).
٣- المساهمة الاقتصادية للأعضاء (Member Economic Participation).
٤- الاستقلال والإدارة الذاتية (Autonomy and Independence).
٥- التعليم والتدريب والمعلومات (Education, Training and Information).
٦- التعاون بين التعاونيات (Co-operation among Co-operatives).
٧- الاهتمام بالمجتمع المحلي (Concern for Community).
٨- التطوعية والعضوية المفتوحة (Voluntary and Open Membership).
٩- الرقابة الديمقراطية للأعضاء (Democratic Member Control).
١٠- المساهمة الاقتصادية للأعضاء (Member Economic Participation).
١١- الاستقلال والإدارة الذاتية (Autonomy and Independence).
١٢- التعليم والتدريب والمعلومات (Education, Training and Information).
١٣- التعاون بين التعاونيات (Co-operation among Co-operatives).
١٤- الاهتمام بالمجتمع المحلي (Concern for Community).

١-٨ نشأة الحركة التعاونية في مصر:

ظهرت الحركة التعاونية في مصر عام ١٩٠٨م، حيث كان عمر لطفي أول من جلب فكرة إنشاء الحركة التعاونية المصرية بعد عودته من إيطاليا، حيث أعجب بالحركة التعاونية وأنظمة التعاون في الخارج، ونادى بها كوسيلة لعلاج حالة البؤس والفقر والوضع الاقتصادي المتردي بين طبقة العمال والفلاحين، وأخذ ينشر أفكاره من خلال إلقاء محاضرات حول التعاون وأهميته كونه وسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية التي كان يعاني منها المجتمع المصري في ذلك الوقت، وقام بافتتاح أول شركة تعاونية زراعية فى عام ١٩١٠ أنشئت تحت إشرافه في " شبرا النملة " بمحافظة الغربية تلتها في العام نفسه ١٠ شركات تعاونية أخرى كانت جميعها من النوع متعدد الأغراض، وفي سنة ١٩١٢م تأسست الجمعية التعاونية العامة، وكان الغرض منها توحيد

فكرة التعاون في مصر وإعداد قادة تعاونيين لنشر أفكار التعاون وفوائده ومبادئه ودراسة الوسائل التي تساعد التعاونيين في الحصول على احتياجاتهم سواء كانت مالية أو مدخلات إنتاج أو أدوات.

وشهدت بعد ذلك الحركة التعاونية الزراعية حالات من الازدهار تارة والركود تارة أخرى، بسبب ارتباط التعاون كنظام اجتماعي واقتصادي بالأيدولوجيات التي مرت بها البلاد عبر الزمان. حيث ساد النظام الاشتراكي عقدي الستينيات والسبعينيات، ثم النظام الاقتصادي المختلط خلال العقود المتتالية، والتي ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي وتحرير قطاع الزراعة، حتى **صدر قانون التعاون** الموحد عام ١٩٨٠ بتعديلاته وازدادت أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية، حتى بلغت نحو ٦٠٣٥ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢١).

من ناحية أخرى اهتمت الدساتير المصرية المتعاقبة بالتعاونيات باعتبارها قطاع ثالث مع القطاع العام والخاص، وأن الملكية ثلاث، هي: ملكية عامة، وملكية خاصة، وملكية تعاونية، وفرض الدستور على الدولة حماية الملكية التعاونية ورعاية الحركة التعاونية.

وفى دستور ٢٠١٤ تم إفراد ١١ مادة للتعاونيات وهي المواد ١٧، ٢٧، ٢٨ ، ٢٩،٣٠ ،٣٣، ٣٧، ٤٢، ٧٥، ٧٦، ٨٧[١]، وعلى الرغم من ذلك تعاني التعاونيات وخاصة الزراعية حالة من الركود والجمود في أداء وظائفها لأسباب عديدة، منها السيطرة الحكومية على قرارات الإنتاج والتسويق الزراعي في المرحلة الاشتراكية، ثم الالتباس في بداية الإصلاح الاقتصادي بأن التعاونيات شأنها كشأن القطاع العام، وانفراد القطاع الخاص باهتمام الدولة في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مع تزايد تدخلات الجهات الحكومية المعنية في عمل تلك الجمعيات، ويوضح الجزء التالي مراحل تطور التعاونيات الزراعية في مصر.

١-٨-١ مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢

صدر فيها أول قانون تعاوني مصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣، وكان له الأثر في تكوين شركات تعاونية، وأنشاء قسم للتعاون الزراعي بوزارة الزراعة بهدف إصدار التشريعات الزراعية ودعم الحركة التعاونية، ثم تلاه القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ لمعالجة عيوب القانون الأول، وكان له الأثر في تكوين الاتحادات التعاونية لنشر التعليم التعاوني، تلى ذلك إنشاء بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣١، بهدف إقراض المزارعين، ودعم أسس التعاون، وقبل انتهاء عام ١٩٤٤ صدر قانون لأنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية، وبذلك وضعت اللبنة الأساسية في صرح التعاون الزراعي المصري، ثم تحول بنك التسليف الزراعي في بداية عام ١٩٤٨ إلى بنك زراعي

---

(١) انظر الملحق

تعاوني، وذلك لتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها وأشكالها وزيادة أعدادها. وكان لصدور التشريع الثالث للتعاونيات رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الأثر في منح الجمعيات الفرعية حق الاشتراك معًا لتكوين جمعيات إقليمية، ثم تأسست اتحادات تعاونية إقليمية من الجمعيات المحلية والمشتركة للتفتيش والمراجعة على أعمال الجمعيات، والمساعدة في تكوين جمعيات جديدة، وتعميق المبادئ التعاونية ونشر روح التعاون حتى يتم تكامل الهيكل بإنشاء اتحاد عام على مستوى الدولة، ووسع القانون اختصاصات مصلحة التعاون حتى سيطرت تمامًا على التعاونيات، حيث منحها حق نقض وإيقاف قرارات الجمعية العمومية لأية تعاونية، بالإضافة لحق دعوة الجمعية العمومية مباشرة.

وتجدر الإشارة هنا أن بداية هذه الفترة قد اقتصرت خدماتها على أصحاب الملكيات الكبيرة، حيث احتلت العائلات الكبيرة مجالس إدارتها، ولم يكن لصغار المزارعين أدنى علاقة بهذه الجمعيات.

١-٨-٢ مرحلة ما بعد ثورة١٩٥٢(معهد التخطيط القومي،٢٠٠٩)

تم تأميم الجمعيات التعاونية **(ما قبل الثورة)**، وكذلك بنك التسليف الزراعي، وتم في هذه المرحلة خدمة صغار المزارعين ممن تقل حيازاتهم عن خمسة أفدنة، وساعدت الحكومة جمعيات الإصلاح الزراعي على التمتع بمزايا الإنتاج الكبير لصغار الملاك المزارعين، من خلال استخدام أحدث وسائل الإنتاج، مع تسويق حاصلاتهم بأفضل الأسعار، وإمدادهم بالسلف الزراعية، وتنظيم الاستغلال الزراعي، مع المساعدة بالخدمات الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة.

وفى هذه الحقبة الزمنية صدر القانون رقم (٣١٧) لعام ١٩٥٦، ونتج عنه رعاية الدولة للحركة التعاونية وإخضاعها لرقابة الدولة وتفضيلها على الأفراد في التعامل مع الحكومة، وتحديد العلاقة بينها وبين الاتحادات التعاونية، مع تنظيم البنيان التعاوني في شكل هرمي قاعدته الجمعيات التعاونية المحلية وقمته الاتحاد العام التعاوني، ويعد هذا القانون شاملًا لكل فروع الحركة التعاونية.

ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٠، وعلى أثره تم إنشاء المؤسسة التعاونية الزراعية العامة، والتي تحولت للهيئة العامة للتعاون الزراعي، واختصت في رسم السياسة العامة للقطاع التعاوني الزراعي وتنميتة عن طريق تقديم المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية الزراعية وتوجيه نشاطها والإشراف عليها لضمان استقرارها، ولهذه الهيئة حق الاستعانة بالأجهزة الحكومية والتعاونية المختصة في إنجاز أعمالها. بعد ذلك صدر القانون رقم ٥١ لعام ١٩٦٩، بهدف توسيع نشاط التعاونيات، ليشمل جميع مجالات الإنتاج الزراعي، ومنح التعاونيات الزراعية الحقوق والاختصاصات في قيامها بالنشاط التعاوني داخل إطار خطط الدولة وأصبح العاملين بها في حكم الموظفين العموميين. وأقر القانون مبدأ عدم توزيع رأس مال التعاونية ومنح نسبة ٤ من مقاعد مجلس الإدارة لصغار الفلاحين.

ونشير هنا أن فترة الستينيات كانت سلبية للحركة التعاونية المصرية نظرًا لارتباطها بالتطبيق الاشتراكي وما صاحبها من قوانين التأميم، وفقدان الحركة التعاونية لاستقلاليتها وشعبيتها وذاتها الديمقراطية في اتخاذ قراراتها (فقدان التعاونيات لأسسها).

وتم إنشاء الاتحاد التعاوني الزراعي عام ١٩٧٠، وصدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك الرئيسي للتنمية والائتمان وبنوك القرى، والقرار الجمهوري رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦، لحل الاتحاد التعاوني المركزي، والقرار الجمهوري رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٨ بإلغاء الهيئة العامة للتعاون الزراعي. ويمكن القول إن هذا القانون بداية لانهيار التعاونيات، نظرًا لسلب البنك الرئيس للتنمية والائتمان لأنشطة التعاونيات، مع الاستيلاء على كثير من منشآتها، ونقل نشاط الجمعيات إلى بنوك القرى. هذا بالإضافة لتضمنه الكثير من القيود على الحركة التعاونية، وبموجبها تم إلغاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي (الذي عمل على استقلال الحركة التعاونية وتوضيح شخصيتها في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة). ومنح هذا القانون بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالقرى سلطات توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي والفوارغ والآلات والمبيدات والأعلاف الزراعية (من صميم اختصاص التعاونيات)، وبالتالي أعطى القانون للبنك حق حيازة المنشآت والممتلكات التعاونية واستغلالها مع تحديد المقررات المنصرفة، وحصص توريد الحاصلات الزراعية، مما أفقد الزراع الانتماء والروح التعاونية (إلغاء صميم اختصاصات التعاونيات الزراعية).

١-٨-٣ مرحلة الإصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة

وتم في هذه المرحلة صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، والمعدل بالقانون رقم ١٨٦ لعام ١٩٨٦. صدر القانون لمعالجة الثغرات في النظام التعاوني، بما يتلاءم مع سياسة الانفتاح وتحرير العلاقة الإنتاجية الزراعية من قيود فترة التخطيط المركزي. كما تخلت الحكومة عن دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، واقتصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه على القيام بمهام البنوك التجارية، وتوقفت علاقته بالنشاط الزراعي عند التدخل لإعادة التوازن لسوق مستلزمات الإنتاج عند اختلال عوامل العرض والطلب وظهور الاحتكارات. كما تم إلغاء الكثير من القوانين المحددة للإنتاج والتسويق الزراعي الإجباري، وشمل نشاط التعاون بجانب الإقراض كافة أنشطة الجمعيات الزراعية متعددة الأغراض والجمعيات النوعية.

ومن أهم نتائج هذا القانون إعادة تكوين الاتحاد التعاوني الزراعي، والقيام بوظائفه المحددة، وأصبح قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠ هو المرجعية لتحديد مساهمة التعاونيات في الخطة العامة للدولة، بكونها حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة، وتقدم خدمتها لأعضائها من ناحية، وبما يؤدي للتنمية الريفية المتكاملة لرفع مستوى معيشة الأعضاء من ناحية أخرى.

صدرت بعد ذلك المادة ٤٦ لقانون التعاون ١٢٢ لعام ١٩٨١، والتي قيدت حركة نشاط التعاونيات الزراعية، بسبب تضمنها ١٢ شرطًا لعضوية مجلس الإدارة، كما لم يسمح القانون للجمعيات التعاونية بتأسيس شركات مساهمة فيما بينها، أو الاشتراك مع غيرها أو شراء أسهم الشركات والبنوك، أو إنشاء صناديق موازنة أسعار المحاصيل الزراعية، وأيضًا مستلزمات الإنتاج الزراعي، أو إنشاء صناديق للتمويل والتكامل (ثغرات وقيود القانون)، بالإضافة لعدم إدراج التعاونيات في استثمارات الدولة وخططها.

١-٨-٤ مرحلة تعديل قانون التعاونيات رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠ حتى الآن (نصار، ٢٠٢٠)

تم تعديل القانون رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠، بهدف إحداث إصلاح وتطور مؤسسي للجمعيات التعاونية الزراعية، بما يضمن استقلاليتها وعملها كمؤسسات شعبية ديمقراطية ترعى مصالح أعضائها، في إطار السياسة العامة للدولة، مع تعزيز القدرات المالية لها، للوصول للحجم الاقتصادي المناسب، ورفع قدراتها الفنية والإدارية، وإعادة هيكل البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي. ثم صدر القانون رقم ٨٤ لعام ٢٠١٦، والذي تم تعديل أحكام القانون ١٢٧ لعام ١٩٧٦ بشأن البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي، والذي بمقتضاه يتحول من شركة قابضة إلى بنك عام، يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية تملكها الدولة بالكامل، ويسمي البنك الزراعي المصري، ويدمج فيه بنك التنمية والائتمان الزراعي بالوجهين البحري والقبلي والمندوبيات وبنوك القرى التابعة لها (١٢٠٠ مندوبية وبنك قرية). وللبنك حق إنشاء فروع ووحدات ومندوبيات تابعة له داخلها وخارجها، بهدف توفر التمويل اللازم لمختلف أنشطة التنمية الزراعية والريفية، حسب النظم المصرفية المعمول بها في إطار السياسة العامة للدولة، مع توفير التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج الزراعي، سواء بالاستيراد أو بالإنتاج المحلي.

الفصل الثاني
الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر

٢-١ الوضع الراهن للبنيان التعاوني الزراعي في مصر:

يؤدي القطاع التعاوني في مصر دورًا مهمًا في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأحد القطاعات المهمة في الدولة، ويتميز هذا القطاع بصفة خاصة ببعض المزايا التي تضيف له الأهمية، ومنها ديمقراطية الإدارة والتي ترتكز في طبيعة تكوينه ومعاملاته وشكل إدارته وتوزيع فائض الإنتاج على الأسس التعاونية التي تساعد على حشد جهود الأفراد ومواردهم لمواجهة المشكلات والمعوقات الموجودة في الريف، ووضع الحلول لها من خلال المشاركة في تنفيذ خطط الدولة وسياساتها الرامية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية (نصار، ٢٠٢٠).

ويؤدي القطاع التعاوني مهامه المنوطة به في خدمة القطاع الزراعي من خلال بنيان مؤسسي مهم وحدته ونواته الأساسية هي الجمعية الزراعية.

يتكون البنيان التعاوني الزراعي من مجموعة من الوحدات التعاونية، موزعة بين أربع مجموعات رئيسة هي:

٢-١-١ تعاونيات الائتمان الزراعي:

يقصد بها التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض، وتمارس نشاطها في الأراضي القديمة المستكملة البنية والخدمات، وتقع على قمة هذا البنيان الجمعية التعاونية العامة للائتمان الزراعي، والتي تعمل على مستوى الجمهورية، وتتكون من قسمين رئيسين، هما:

٢-١-١-١ تعاونيات زراعية متعددة الأغراض، وتشمل:

أ. جمعيات تعاونية متعددة الأغراض (على مستوى القرية).
ب. جمعيات تعاونية مشتركة (على مستوى المركز).
ج. جمعيات تعاونية مركزية (في عواصم المحافظات).
د. جمعيات تعاونية متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية.

٢-١-١-٢ جمعيات تعاونية زراعية نوعية، تشمل كل من:

أ. الجمعيات التعاونية للميكنة الزراعية.
ب. الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية.

ج. الجمعيات التعاونية للدواجن.

د. الجمعيات التعاونية للنحل والحرير والنباتات الطبية.

٢-١-٢ تعاونيات الإصلاح الزراعي:

تمارس نشاطها في مناطق الإصلاح الزراعي **ومن أهم وظائفها** كما حددها القانون (العدوي، ٢٠٠١): الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقًا لحاجات الأراضي المملوكة لأعضائها، مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأراضي وما يلزم لحفظ المحصول ونقله، تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها على خير وجه. بيع المحاصيل الرئيسة لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحاصيل أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية الأخرى التي تطلبها حاجات الأعضاء، وكذلك القيام بجميع الخدمات الاجتماعية. ويقصد به التعاونيات التي أنشئت وفقًا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢.

٢-١-٣ تعاونيات استصلاح الأراضي:

ويقصد بها الجمعيات التعاونية المنشأة بالأراضي الجديدة طبقًا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١.

٢-١-٤ تعاونيات الثروة السمكية:

وتخضع لأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ وتقع على قمته الاتحاد التعاوني للثروة المائية.

٢-١-٥ الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي:

ويأتي على قمة البنيان التعاوني الزراعي في مصر ويتكون من ثلاث جمعيات عامة، متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية، تخضع لإشراف جهات حكومية تابعة لوزارة الزراعة، وهي:

٢-١-٥-١ **الجمعية التعاونية الزراعية العامة للائتمان الزراعي** ويشرف عليها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.

٢-١-٥-٢ **الجمعية التعاونية الزراعية العامة للإصلاح الزراعي** ويشرف عليها الإدارة المركزية للائتمان الزراعي.

٢-١-٥-٣ **الجمعية التعاونية الزراعية العامة للأراضي المستصلحة** ويشرف عليها إدارة استصلاح الأراضي

٢-١-٥-٤ الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية العامة والمتخصصة وتأتي تلك الجمعيات على قمة البنيان التعاوني الفرعي المستقل لكل منها.

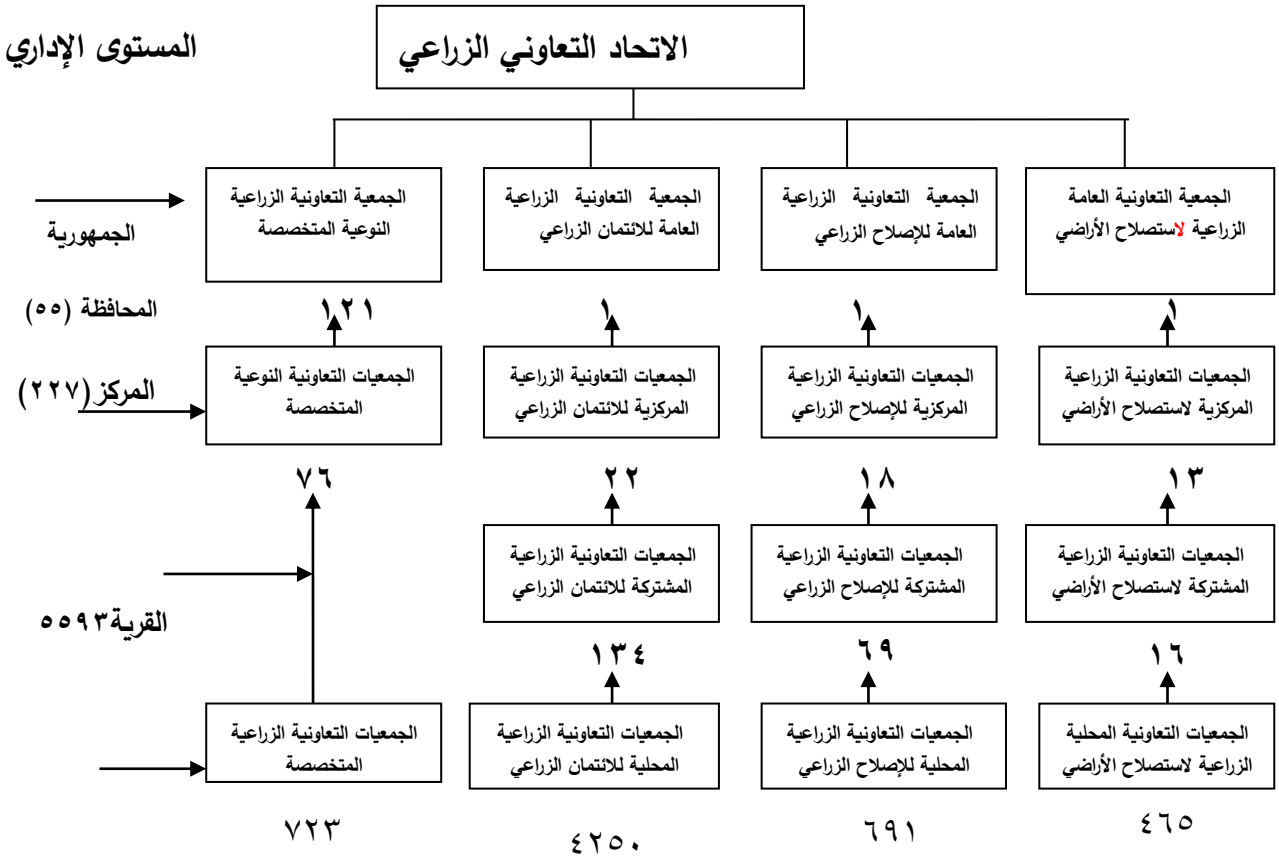

المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للائتمان الزراعي، بيانات غير منشورة.

شكل رقم(٢-١)

البنيان التعاوني الزراعي المصري وفقًا لإحصائيات عام ٢٠٢٠ /٢٠٢١

ويوضح هذا الشكل البنيان التعاوني الزراعي المصري وفقًا لآخر إحصاء حيث بلغت الجمعيات التعاونية الزراعية المركزية على مستوى المحافظات ٥٥ جمعية **٢٠٢٠ عام /٢٠٢١.** كما بلغت الجمعيات التعاونية المشتركة على مستوى المراكز الإدارية ٢٢٧ جمعية، أما الجمعيات المحلية على مستوى القرى فقد بلغت نحو٥٥٩٣ جمعية محلية متعددة الأغراض عام **٢٠٢٠ /٢٠٢١**، وأما الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية والتي تتكون حسب الحاجة إليها ووفقًا لطبيعة نشاط كل منها فقد بلغ عددها ٧٢٣ على مستوى القرية، ٧٦ على مستوى المحافظة، ١٢ جمعية على مستوى الجمهورية عام **٢٠٢٠ /٢٠٢١**، وتضم تلك الجمعيات الجمعية التعاونية العامة لتنمية الثروة الحيوانية ومنتجاتها والجمعيات التعاونية العامة التسويقية حسب أنواعها

مثل البطاطس، الخضر والفاكهة، المحاصيل الزيتية، القطن، الأرز، البصل...، إلخ، وأخيرًا الجمعية التعاونية العامة للميكنة الزراعية.

٢-٢ تطور أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية:

كما سبق القول تعد الجمعية التعاونية الزراعية هي وحدة البنيان التعاوني الزراعي في مصر، وتقوم بالكثير من المهام التي حددها قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠ والتي تتمثل أدوارها في (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٤):

١- بحث التراكيب المحصولية للدورات الزراعية، ومتابعة تنفيذ الخطة التي يتفق عليها في إطار الخطة العامة للدولة في منطقة عمل الجمعية.
٢- القيام بعمليات تسويق محاصيل الأعضاء تعاونيًا على مستوى الجمهورية.
٣- الإقراض الزراعي التعاوني.
٤- تخطيط المشروعات المحلية الإنتاجية وتنفيذها طبقًا لإمكانياتها الاقتصادية على أسس تعاونية، وخاصة إنشاء مصانع للأعلاف والأسمدة والمبيدات أو قطع الغيار للآلات، وإنشاء صناعات غذائية على مستوى الجمهورية للتعبئة أو لتصنيع بعض المحاصيل الزراعية بما في ذلك مشروعات تصنيع الألبان واللحوم والعصائر وتعبئة الخضر والفاكهة.
٥- إنشاء مخازن أو ثلاجات لتخزين مستلزمات الإنتاج وحفظ المحاصيل.
٦- توفير احتياجات الأعضاء من الآلات وقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج المختلفة والأسمدة والبذور والمبيدات سواء من الإنتاج المحلي أو من الاستيراد.
٧- تحقيق التكامل والتنسيق بين الجمعيات على مستوى الجمهورية.
٨- إنشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي في مجالات الإنتاج الحيواني والنباتي واستصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي. ويوضح الشكل البنيان التعاوني المصري في الوقت الراهن.

ويوضح الجزء الآتي تطور أعداد تلك الجمعيات، وعدد أعضائها، وحجم رؤوس الأموال بها، وحجم الزمام الزراعي التي تخدمه:

٢-٢-١ تطور أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١) إلى تزايد إجمالي أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من **٥٧٩٥** جمعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٦٠٣٥ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة

أعداد الجمعيات التعاونية التابعة للائتمان الزراعي من نحو ٤٣٠٦ جمعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٤٥٠٥ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة لعمليات الإرث وتفتت الحيازات، كما حدثت زيادة طفيفة جدًّا في أعداد الجمعيات التعاونية التابعة للثروة المائية من ٩٩ جمعية تعاونية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ١٠١ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وزيادة أعداد الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة من نحو **٦٢٩** جمعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٦٧٠ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ أما بالنسبة للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فقد ثبت عددها عند ٧٦١ جمعية خلال الفترة من عام ٢٠١٥٠/٢٠١٤ – ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما هو مبين من الجدول (١).

جدول (٢-١)

تطور عدد الجمعيات التعاونية الزراعية طبقًا لجهات الإشراف خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ – ٢٠١٩ / ٢٠٢٠)

الجهات / السنوات	الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي (١)	جمعيات الهيئة العامة للإصلاح الزراعي	الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة (١)	الجمعيات التعاونية للثروة المائية	إجمالي عدد الجمعيات
٢٠١٤/٢٠١٥	٤٣٠٦	٧٦١	٦٢٩	٩٩	٥٧٩٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٣١٠	٧٦١	٦٣٠	١٠٠	٥٨٠١
٢٠١٦/٢٠١٧	٤٣١٢	٧٦١	٦٣٥	١٠١	٥٨٠٩
٢٠١٧/٢٠١٨	٤٣١٣	٧٦١	٦٢٦	١٠١	٥٨٠١
٢٠١٨/٢٠١٩	٤٣١٠	٧٦١	٦٢٦	١٠١	٥٧٩٨
٢٠١٩/٢٠٢٠	٤٥٠٤	٧٦٠	٦٧٠	١٠١	٦٠٣٥

(١) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية والأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ محلية فقط.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي).

٢-٢-٢ تطور عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) إلى تزايد إجمالي عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من ٤٧٩٣ ألف عضو عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٥٣٠٠ ألف عضو عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وترجع هذه الزيادة بصفة رئيسية إلى تزايد أعداد أعضاء الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي بسبب تزايد أعداد الحيازات الناتجة عن تفتتها بسبب التوريث.

جدول (٢-٢)

تطور عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية طبقًا لجهات الإشراف خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ – ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (العدد بالألف)

الجهات / السنوات	الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي	جمعيات الهيئة العامة للإصلاح الزراعي	الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة	الجمعيات التعاونية للثروة المائية	إجمالي عدد الاعضاء
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٩٨٤	٤١٧	٢٩٨	٩٤	٤٧٩٣
٢٠١٥/٢٠١٦	٣٨٨٥	٤٢٥	٢٩٨	٩٧	٤٧٠٥
٢٠١٦/٢٠١٧	٣٦٦٧	٤٣١	٣٠١	٩٧	٤٤٩٦
٢٠١٧/٢٠١٨	٤٠٣٣	٤١٧	٢٩٦	٩٧	٤٨٤٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٣٩٠٨	٤٣٩	٢٩٦	٩٦	٤٧٣٩
٢٠١٩/٢٠٢٠	٤٤٥٨	٤٥٠	٢٩٦	٩٦	٥٣٠٠

(١) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية والأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ محلية فقط.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي).

٢-٢-٣ تطور رأس المال بالجمعيات التعاونية الزراعية:

تشير البيانات الواردات بالجدول رقم (٣) إلى تزايد رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من نحو ٢٢٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ لنحو ٣٧٧ مليون عام ٢٠١٩/٢٠٢٠) وترجع هذه الزيادة بصفة رئيسة إلى زيادة رأس مال الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي من نحو ٨٧,٣ مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ لنحو ٢٦٤ مليون عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠. ويفسر ذلك بأن الجمعيات العمومية العادية وغير العادية بجميع أنواعها تتخذ قراراتها بزيادة رأس المال على فترات زمنية متفرقة لمواجهة الطلب المتزايد على الأسمدة والخدمات التي يحتاجها الأعضاء (خلاف وآخرون، ٢٠١٤)، أما الزيادات الطفيفة في رأس مال التعاونيات الإصلاح الزراعي فإنها ترجع لأنها تستثمر المتوفر لديها في مشروعات إنتاجية حقيقية مثل مصانع الأعلاف وإنتاج الدواجن والإنتاج الحيواني بموازنات استثمارية في صناديق خاصة بها، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى زيادة رأس المال حيت إن حيازات الإصلاح الزراعي غير قابلة للتجزئة أو التفتيت الحيازي، ولكن تنتقل الحيازة لأحد أفراد الأسرة بالتوكيل من الوراثة لأحدهم، ومن ثم لا تقوم التعاونية بمطالبة العضو الجديد بأسهم على الحيازة الجديدة (خلاف وآخرون، ٢٠١٤).

جدول رقم (٢-٣)

تطور رأس المال طبقًا لجهات الإشراف من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (القيمة بالمليون جنيه)

الجهات / السنوات	الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي	الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي	الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة	الجمعيات التعاونية للثروة المائية	إجمالي رأس المال
٢٠١٤/٢٠١٥	٨٧,٣	١٢٥,٢	١٤,٣	٢,٠	٢٢٩
٢٠١٥/٢٠١٦	١٠٠,١	١٣٨,٩	١٤,٣	٢,٠	٢٥٥
٢٠١٦/٢٠١٧	١١٨,٢	١١٥,٦	١٤,٣	٢,١	٢٥٠
٢٠١٧/٢٠١٨	١٥٩,٦	١١٤,٧	١٤,١	٢,٢	٢٩١
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١,٥	١١١,٥	١٤,١	٢,٣	٣٢٩
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٣٦,٤	١٢٤,١	١٤,١	٢,٣	٣٧٧

(١) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية والأراضي المستصلحة حتى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ محلية فقط.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي)، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢-٤)

التوزيع النسبي للتعاونيات الزراعية في مصر عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

البيان	الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي	الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي	الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة	لجمعيات التعاونية للثروة المائية
عدد الجمعيات	٧٤,٦	١٢,٦	١٨,١	١,٦
عدد الأعضاء	٨٢,٥	٩,٢	٦,٢	٢
رأس المال	٦٢,٧	٣٢,٩	٣,٧	٠,٦
مساحة الزمام المنزرع	٦٨٪	٨٪	٢٤٪	-

المصدر: حسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي) لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ويتضح عمومًا مما سبق أن الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي تستحوذ على النصيب الأكبر سواء من حيث عدد الجمعيات التي تمثل نحو ٧٥% من عدد الجمعيات الزراعية، أو عدد الأعضاء الذين يمثلون ٨٢,٥% من عدد أعضاء الجمعيات، وحتى رأس المال ٦٢% أو مساحة الأراضي التابعة لها والتي تبلغ نحو ٦٨% من مساحة الزمام التابع للجمعيات الزراعية.

٢-٣ الإطار التشريعي للتعاونيات الزراعية في مصر:

هناك الكثير من التشريعات والقوانين التي صدرت بشأن التعاونيات الزراعية سيتم التعرض لأهم تلك القوانين والتشريعات التي أثرت في مسيرة التعاونيات على مدى السنوات السابقة، وكانت محددًا أساسيًا لأدائها:

- بدأت تلك التشريعات بصدور أول قانون تعاوني مصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ وإنشاء قسم للتعاون الزراعي بوزارة الزراعة لإصدار التشريعات الزراعية ودعم الحركة التعاونية. ثم إنشاء بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣١ لإقراض المزارعين ودعم أسس التعاون.
- صدر قانون إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية عام ١٩٤٤، والذي أعقبه قانون ٩٤٨ لسنة ١٩٤٨ بتحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك زراعي تعاوني بهدف تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها وأشكالها.
- صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ٧٨ لعام ١٩٥٢ بهدف تأميم الجمعيات التعاونية ما قبل الثورة، وتأميم بنك التسليف الزراعي، وخدمة صغار المزارعين وحماية المنتفعين الجدد ممن تقل حيازاتهم عن خمسة أفدنة.
- القانون رقم ٦٧ لعام ١٩٦٠ والخاص بإنشاء المؤسسة التعاونية الزراعية العامة، التي تحولت إلى الهيئة العامة للتعاون الزراعي، وصارت الهيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية.
- صدور القانون رقم ٥١ لعام ١٩٦٩ والذي أتاح للتعاونيات أن تتوسع في أنشطتها لتشمل جميع مجالات الإنتاج الزراعي في شكله الهرمي، وأعطى التعاونيات الزراعية الحقوق والاختصاصات في قيامها بالنشاط التعاوني داخل إطار خطط قانون العقوبات، وأصبح العاملين بالتعاونيات وأعضاء مجلس إدارتها ولجان المراقبة في حكم الموظفين العموميين. وأقر القانون مبدأ عدم توزيع رأس مال التعاونية، ومنح نسبة ٥/٤ من مقاعد مجلس الإدارة لصغار الفلاحين، ثم تم إنشاء الاتحاد التعاوني الزراعي عام ١٩٧٠.
- صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦، بإنشاء البنك الرئيس للتنمية والائتمان وبنوك القرى. (بداية انهيار التعاونيات) والقرار الجمهوري رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦ لحل الاتحاد التعاوني المركزي، والقرار الجمهوري رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٨ بإلغاء الهيئة العامة للتعاون الزراعي.

سلب هذا القانون التعاونيات كل جوانب نشاطها، واستولى على كثير من منشأتها، حيث نقل نشاطها إلى بنوك القرى. كما تضمن الكثير من القيود على الحركة التعاونية التي بموجبها تم إلغاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي (الذي عمل على استقلال الحركة التعاونية وتوضيح شخصيتها في الكيان الاقتصادي

والاجتماعي للدولة). ومنح هذا القانون لبنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالقرى سلطات توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، والفوارغ، والآلات، والمبيدات، والأعلاف (صميم اختصاص التعاونيات)، وبالتالي أعطى القانون للبنك حق حيازة المنشآت والممتلكات التعاونية واستغلالها، مع تحديد المقررات المنصرفة، وحصص توريد الحاصلات الزراعية، مما أفقد المزارعين الانتماء والروح التعاونية (البوشي،٢٠٢٢).

- في عام ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، والمعدل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦؛ لمعالجة الثغرات في النظام التعاوني بما يتلاءم مع سياسة الانفتاح وتحرير العلاقة الإنتاجية الزراعية من القيود التشريعية والتنظيمية خلال فترة التخطيط المركزي، وتخلي الحكومة عن دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، واقتصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالقرى على القيام بمهام البنوك التجارية، وتوقفت علاقته بالنشاط الزراعي عند التدخل لإعادة التوازن لسوق مستلزمات الإنتاج عند اختلال عوامل العرض والطلب، وظهور الاحتكارات. وتم إلغاء العديد من القوانين المحددة للإنتاج والتسويق الزراعي الإجباري.
- صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ لتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٦، بشأن البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي الذي بمقتضاه يتحول من شركة قابضة إلى بنك عام، يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية، تملكها الدولة بالكامل، ويسمى البنك الزراعي المصري، ويدمج فيه بنك التنمية والائتمان الزراعي بالوجه البحري والقبلي، والمندوبيات، وبنوك القرى التابعة لها (١٢٠٠ مندوبية وبنك قرية)، وللبنك حق إنشاء فروع ووحدات ومندوبيات تابعة له داخل البلاد وخارجها، بهدف توفير التمويل اللازم لمختلف أنشطة التنمية الزراعية والريفية، حسب النظم المصرفية المعمول بها، في إطار السياسة العامة للدولة، مع توفير التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج الزراعي، بالاستيراد أو الإنتاج المحلي.

ونخلص من ذلك أن قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ وحتى الآن هو الإطار التشريعي المنظم للتعاونيات الزراعية في مصر إذ يعرفها على أنها وحدات اقتصادية واجتماعية تسعى إلى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة، كما تسهم في التنمية الريفية في مناطق عملها بهدف رفع مستوى أعضائها اقتصاديًا واجتماعيًا في إطار الخطة العامة للدولة، وتتولى تقديم الخدمات المختلفة لأعضائها. ينظم القانون الهيكل التنظيمي ومصادر تمويل الجمعيات ومهام وحدات البنيان التعاوني وتوزيع الفائض والعضوية ومسئولية الأعضاء وإدارة المركزية والإعفاءات والمزايا، والرقابة، وانقضاء الجمعية، والعقوبات، وغيرها (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١).

وبالرغم من وجود قانون موحد للتعاونيات إلا أن هذا القانون قد وضع الكثير من القيود على أداء التعاونيات وأنشطتها، وحجَّم كثيرًا من دورها في خدمة التنمية الريفية فمثلا المادة رقم (٤٦) من القانون ساهمت إلى حد كبير في تقييد حركة نشاط التعاونيات الزراعية، نظرًا لتضمنها ١٢ شرطًا لعضوية مجلس الإدارة، ولم يسمح القانون للجمعيات التعاونية بتأسيس شركات مساهمة فيما بينها أو الاشتراك مع غيرها أو شراء أسهم الشركات والبنوك، أو إنشاء صناديق موازنة أسعار المحاصيل الزراعية، أو مستلزمات الإنتاج، أو صناديق التمويل والتكافل (ثغرات وقيود القانون). هذا بالإضافة لعدم إدراج التعاونيات في استثمارات الدولة وخطتها. وأمام المطالبات المتكررة بتعديل القانون فقد تم بعض التعديلات على مواد القانون من خلال دستور ٢٠١٤ وما نصت عليه المواد ٢٩ ،٣٣، ٣٧) من التزام الدولة بتنمية الريف وتطوير القطاع الزراعي، وما تبعه من صدور مجموعة من القوانين التي ترجمت نصوص تلك المواد في عدة تشريعات كان من أهمها صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٤ الذي استهدف خَلْقَ إطار مؤسسي يهيئ المناخ الجيد للنهوض بتلك التعاونيات، ومنحها دورًا أكبر في التنمية الزراعية، ويمكن تلخيص تلك التعديلات في الجدول رقم (١) (بالملحق).

٢-٤ دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعد تحليل أثر الجمعيات التعاونية الزراعية ودراسة دورها الاقتصادي والاجتماعي الخطوة الأولى في إبراز أهميتها والجوانب التي بحاجة إلى تطوير بما يتماشى مع القانون التعاوني والخطة الإستراتيجية للقطاع الزراعي. ويعد التعاون الزراعي خليطًا متداخلًا من الأنظمة التملكية المختلفة، فالمزارع التعاونية تجمع بين مزايا الملكية الجماعية والملكية الفردية، فمن مزايا الملكية الفردية تمتع الفرد بحق التصرف وما يصاحب ذلك من إحساس بالسيادة على أرضه في نظام الاستغلال الزراعي للأرض، وبما يتفق مع نظام الاكتفاء الذاتي له من الغذاء والأعلاف الخضراء لمواشيه، وأسلوب التكثيف والتحميل الزراعي الذي يحقق له أعلى دخل ممكن على المستوى الفردي بغض النظر عن المصلحة الجماعية، والآثار المترتبة على الزراعة بالمخالفة بين التجميعات الزراعية بالحوض الواحد التي تحقق التركيب المحصولي التأشيري المستهدف للدولة. وعليه يمكن القول إن نظام الملكية المشتركة من خلال النظام التعاوني يحتاج إلى تعاون وفكر مجتمعي حتى يمكن تحقيق مزايا السعة المزرعية المثلى من خلال وحدة الإدارة التعاونية الجادة التي تحقق وتنفذ سياسة مزرعة تجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع. ويعمل نظام التعاونيات في مصر عبر هيكلين، هما: الحكومة كمشرع والتعاونيات كمنفذ. حيث تنظم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عمل الجمعيات التعاونية الزراعية (قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل عام ١٩٨١. ويشارك في هذه العملية ثلاث إدارات هي: الإدارة المركزية للائتمان الزراعي، والإدارة العامة للإصلاح الزراعي، والهيئة العامة للتعمير والاستصلاح الزراعي، ويرتبط البنيان التعاوني الزراعي ارتباطًا وثيقًا بتلك الأجهزة لتنفيذ الأنشطة التعاونية **وعلى مستوى القرى قد** توجد أكثر من جمعية

بالقرية المصرية، حيث نوعيه ولاية الأراضي هل تتبع الائتمان الزراعي، أم الإصلاح الزراعي، أم الاستصلاح الزراعي؟ وقد تشمل قرية نوعيات الجمعيات الثلاث، ائتمان، إصلاح، استصلاح، وتؤدي الجمعيات جميع الخدمات التي وردت بالقانون ١٢٢ لسنه ١٩٨٠ وتعديلاته في ٢٠١٤ وقد أتاح الدستور الأخير للتعاونيات إنشاء شركة تصديرية للمنتجات الزراعية عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية، وبدأت فعلًا بعض الجمعيات بإنشاء شركات تصديرية للمنتجات الزراعية لأعضائها (جمعيات الإصلاح الزراعي) تصدير المنتجات للزراع أعضاء الجمعية التعاونية، ويهدف هذا الجزء من الدراسة للتعرف على الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الزراعية بشكل عام، والتي تتمثل في:

٢-٤-١ الدور الاقتصادي للجمعيات الزراعية:

تسعى الجمعيات التعاونية الزراعية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لأعضائها من خلال الآتي:

- دور الجمعيات التعاونية الزراعية في القضاء على التفتت الحيازي والتجميع الزراعي وزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة السعة الاقتصادية للمساحات المزروعة (التجميع الزراعي للحد من مشكلات المساحات القزمية)، مما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج الزراعي بسبب قدرة التعاونيات على توفير كل ما يحتاجه المزارعون من الآلات الكبيرة الحديثة والأجهزة الفنية اللازمة لممارسة نشاطهم الزراعي، واستخدام الخبراء في كافة النواحي المتصلة بالزراعة، وتوزيع العمل الزراعي بما يتفق مع قدرات كل فرد.
- التوسع في عمليات الإصلاح الزراعي للأراضي الضعيفة أو البور، على سبيل المثال في محافظة الجيزة قرية المنصورية (الجمعية الزراعية متعددة الأغراض بالمنصورية. تم افتتاح مشروع وحدة المكينة الزراعية (وحدة الليزر) بالجمعية التعاونية الزراعية بناحيه المنصورية بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٠ لخدمه المزارعين بتقديم المعاملات الزراعية بأسعار تقل كثيرًا عن مثيلتها من الشركات وجهاز تحسين الأراضي والمشروع تم الإعداد له منذ عام ٢٠١٧ وتم توفير المقر بالجمعية، وعمل دراسات الجدوى للمشروع، وموافقه الجمعية العمومية للجمعية، وتوفير رأس المال اللازم للمشروع من خلال الحساب الجاري للجمعية الذي بلغ نحو ١٢٦١٠٠٠ ألف جنيه، وتم شراء بعض المعدات من خلال الجمعية العامة للميكنة الزراعية. بدأ العمل بالمشروع مع بداية عام ٢٠١٩ ويحقق عائد ربح جيد للجمعية بلغ نحو ٤٧٠٠٠ جنيه يتم توزيع صافي الربح طبقًا لقانون التعاون الزراعي ١٢٢ لسنه ١٩٨٠ وتعديلاته ولائحته التنفيذية. تم تطوير المشروع بشراء جرار زراعي جديد قدره ١١٠ حصان بمبلغ ٥٦٠ ألف جنيه من حساب جارى الجمعية، بالإضافة إلى التبرعات من الأعضاء بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤ المشروع يتكون من: عدد ٢ جرار وملحقاتهما + وحدة ليزر وجارى تطوير المشروع بمعدات أخرى للقيام بمعظم العمليات الزراعية.

- تحسين توزيع السلع وتسهيلها عن طريق الاهتمام بوظائف الجمع والنقل والتنظيف والتهوية والتدريج والتصنيف والتعبئة... إلخ، مما يمكن المزارعين من تسويق منتجاتهم تعاونيًا بأسعار مجزية مما يؤدي إلى زيادة دخولهم، وبالتالي إلى تحسين مستوى معيشتهم.
- تساهم الجمعيات التعاونية الزراعية في زيادة معدل تبني المزارعين لمستحدثات الزراعة والإنتاج وتحويلهم من الزراعة التقليدية من أجل الغذاء إلى الزراعة الحديثة لتلبي متطلبات السوق المحلي والأسواق العالمية، على سبيل المثال، يتم العمل على مشروع الزراعة الذكية في محافظة بنى سويف بالتعاون مع هيئة كير الدولية، وقد تم عمل ندوات للتعريف بالمشروع واجتماعات لمعرفة أهم المشكلات المتواجدة بالمزروعات.

جدول (٢-٥)

أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية للائتمان طبقاً لميدان العمل الأساسي لكل المديريات ٢٠٢٠

المديريات	تنمية المجتمعات المحلية	مساعدات اجتماعية	تنمية اقتصادية	خدمات ثقافية وعلمية ودينية	رعاية الطفولة والأمومة	رعاية الأسرة	رعاية المتفوقة	رعاية الفئات الخاصة والمعوقين	التنظيم والإدارة	رعاية مسجوني	تنظيم الأسرة	الصداقة بين الشعوب	النشاط الأدبي والثقافي	الدفاع الاجتماعي	تنمية الإرشاد الزراعي	رعاية اجتماعية	أرباب المعاشات	حماية البيئة والمحافظة عليها	حماية المستهلك	حقوق الإنسان	تنمية ديمقراطية	انشطة تعليمية	لا يوجد	أجمالي المحافظة
أسوان	٣٩٩	٩٨	٥	٢٣٧	٤٢	٢	٢	٩	٠	٠	٣	١٧	٢	١	٠	٩	١٠	٣	٠	٢	٢	٠	٨	٨٥٦
أسيوط	٢٤٠	٦٥	٢	٩٣	٢٩	٥	١	٢	٠	٠	١	٠	٢	٠	٠	٥	١	٢	٠	٠	٠	١	٨١	٥٣٤
الإسكندرية	٣١٠	١٣٠	٨	٩٦	٣٠	٢٤	٣	٨	٠	٠	١	٢	٩	٠	٠	٢٠	٠	١٦	١	١	١	٤	٧٩٢	١٤٦٠
الإسماعيلية	١٥٧	٤١	٢	١١٦	٢٠	٣	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٨	٠	٤	٠	٠	٠	١	٦	٣٦٢
الأقصر	١٠٢	١٨	١	٣٨	٢٦	١	٠	٤	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٤
البحر الأحمر	٧٤	٥١	١	٧٢	١	٤	١	٣	١	٠	١	٠	٣	٠	٠	٥	٠	٥	٣	١	٠	٠	٠	٢٢٧
البحيرة	٣٥١	٣٩	٣	٢٥٦	٣٤	٢	٠	٤	٠	٠	١	٠	٢	١	٠	٥	٠	٢	٢	٠	٠	٠	٣٢	٧٣٧
الجيزة	٣٠١	٤٩٠	٢٤	٩٤٩	٩٧	١٧	٣	٣٥	٤	٠	٢	٣	١٢	٤	٠	٤	٤١	٢٣	٤	٣	٣	٥	١٥٦	٢١٩١
الدقهلية	٣٣١	٢٤٤	٤	٢٧١	١٨٢	٣٢	٦	١٥	٠	٠	٣	٠	٣	١	٠	٣٢	١	١٤	٦	١	٠	٧	٤٣	١٢١٢
السويس	٥٥	٢٣	٠	٤١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٤	٠	١	٠	٠	٠	١	١٨٠	٣١١
الشرقية	٦١٨	١٦١	٢	٣٧٠	٣٠	٨	٢	٦	٠	١	١	١	٠	٠	٠	١٤	٠	٨	٢	١	٣	١	١٤٢	١٣٧٨
الغربية	١٩٩	٢٠٧	٥	٣٩٦	٨٠	١٤	٣	٩	٠	١	٢	٠	٠	٠	٠	٦	٠	١٣	٤	٦	٠	١	١٤	٩٧١
الفيوم	٤٦٢	٢٣	٤	٨١	١٤	٢	٠	٢	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٣	٠	٢	٢	٠	٢	٠	٢٩	٦٥٨
القاهرة	٣٥٧	٢١٥٨	٧٥	٢٥١٥	٣٠٥	٦٧	٤٣	١١٤	١١	٥	٢	١٧	٥٠	١٠	٠	١٣	٢٠	٧٣	١١	٣٨	٧	١٥	٢٠٣	٦١٣٥
القليوبية	٢٨٢	١٠٨	٢	٢٤٤	٧	٢	١	٦	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٥٢	٠	٧	٢	١	٠	٣	١١٣	٨٣٧
المنوفية	٣٤٦	١٥٩	٥	٢٧٠	٩١	١٣	٦	١٣	٠	٠	١	١	١٠	١	١	١٧	١	١٠	٠	٧	١	٤	٣٧	١٠٠١
المنيا	٤٥١	٣٦	٨	٢٣٥	٥٦	٩	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٦	٠	٠	٢	٠	٢	٠	١	٠	٠	١٠٨	٩٣٤
الوادي الجديد	٩٣	٦٧	١	٢٧	٨	٥	٠	٣	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢	١	٦	٠	١	٠	٠	٢	٢١٩
بنى سويف	٣٥٠	٤٣	٦	٤٩	١٦	٤	١	٤	١	٠	٠	٠	١	١	٠	٣٠	٠	١٠	١	٠	١	٢	٤١	٥٦٨
بور سعيد	١٨	٥٢	٥	١٠٣	٥	٠	١	٣	٠	٠	١	٠	٦	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٤	١٤	٢١٨
جنوب سيناء	٢٣	٦	١	١٣	٢	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٥	٠	٠	٠	١	٤	٦١
دمياط	٩٩	٦٧	٥	١٢٤	٥	٥	١	١١	٠	١	١	١	١	٠	٠	١	٠	٣	٢	٠	٠	١	٧	٣٣٦
سوهاج	٢٣٦	٤٣	٠	٩٧	٣١	١٩	١	٤	٠	٠	٠	٠	٤	٠	١	٦	٠	٣	٠	٠	٠	٣	٩٥	٥٤٦
شمال سيناء	١١٦	١٣	٣	٧٤	٦	١	٢	٢	٠	٠	١	١	٢	٠	٠	٢	٠	٥	٠	١	٠	١	١	٢٣٣
قنا	٣٩٣	٤٨	١٤	١٥٩	٣٤	٤	٢	٩	٠	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٣	٠	٨	١	٠	٠	٢	٩٤	٧٧٩
كفر الشيخ	٣٢٤	٨٨	٥	٧٨	٤	٨	٠	٣	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	١١	٠	٦	٠	٠	١	١	٨	٥٥٠
مرسى مطروح	٦٩	٢٥	١	١٩	٣	٢	٠	٢	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٣	٠	٠	٠	٣٢	١٥٢
الإجمالي	٦٧٥٦	٤٥٠٣	١٩٢	٧٠٢٣	١١٥٨	٢٥٤	٨٤	٢٧٥	١٧	٨	٢٨	٤٤	١٢٢	٢٢	٢	٢٥٧	٧٥	٢٣٦	٤٤	٦٦	١٨	٦٠	٢٢٣٤	٢٣٦٣٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: ١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – نتائج التعداد الزراعي– سنوات مختلفة. ٢. البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي– قطاع الائتمان – الإدارة العامة للائتمان – إدارة تخطيط الائتمان

٢-٤-٢ دور الجمعيات الزراعية في مواجهة مشكلة التفتت الحيازي

يقصد بظاهرة التفتت الحيازي وجود المزارع في وحدات مساحية صغيرة في حوض أو أكثر داخل القرية ولا يرتبط بعضها ببعض في عمليات الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى انحراف سعة هذه المزارع عن السعة الاقتصادية المثلى/ وعدم الإفادة من المميزات الاقتصادية للسعة المزرعية الكبيرة، وبالتالي نقص الإنتاج وارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية، وانعكاس ذلك على صافي الدخل المزرعي والزراعي والقومي. وتظهر مشكلة التفتت من خلال تناثر حيازة المزارع في أكثر من قطعة سواء بالملك أو الإيجار وصغر مساحة هذه القطع وتباعدها عن بعضها.

وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في إطار زيادة مساحة الرقعة الزراعية، واتجاه المساحة المنزرعة نحو الارتفاع حيث بلغت ٩.٤ مليون فدان عام ٢٠١٩، فإن متوسط الحيازة الزراعية قد انخفض في السنوات الأخيرة من نحو ٢.٧ فدان في عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٢.٣ فدان عام ٢٠٠٠/٩٩ ثم إلى ١.٧٣ فدان في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ونحو ١,٢٨ فدان عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع الانخفاض في متوسط الحيازة والملكية في مصر إلى أسباب كثيرة، منها: زيادة الطلب على الأراضي الزراعية للاستخدامات الزراعية وغير الزراعية، والزيادة السكانية المطردة بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في المساحة الزراعية مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية. هذا بالإضافة إلى تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر (القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢) وما نتج عنه من قيام الملاك بالتصرف بالبيع مما أدى إلى تجزئة الحيازات وتفتتها. إلى جانب قوانين التوريث وتفتت الملكيات الكبيرة إلى ملكيات قزمية. ولقد اتسم النظام الاقتصادي الزراعي المصري في الفترة الأخيرة بالتغيير في ظل سياسات التحرر الاقتصادي بهدف التعامل مع آليات السوق، ولكن، وفي ظل التفتت الحيازي الذي تتسم به الزراعة المصرية، يصبح الأمر أكثر تعقيدًا وصعوبة لمواجهة مثل هذه التطورات خصوصًا إذا ما علمنا أن مساحة الحيازات الصغيرة الأقل من فدان تزداد عبر السنوات المتتالية، حيث بلغت نحو ٣٣٩ ألف فدان عام ١٩٨٢/١٩٨١ وازدادت لتبلغ نحو ٥٠٨، ٦٧٥، ١٢١٩ ألف فدان أعوام ١٩٩٠/٨٩، ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ بزيادة تقدر بنحو ٤٩.٨ %، ٩٩.١ %، ٢٥٩.٦% مقارنة بعام ١٩٨٢/٨١، وتمثل هذه المساحات نحو ٥.١٢%،٦.٤٧%،٨.٤%،٢٠.٣% من جملة المساحة الزراعية خلال الأعوام السابق ذكرها على الترتيب.

جدول رقم (٢-٦)

عدد الحيازات (بالألف) ومساحة الحيازة (بالألف فدان) ونسبتهما إلى الإجمالي وفقًا للفئات الحيازية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠)

السنة	البيان	وحدة	أقل من فدان	١-	٥-	١٠-	٢٠ فأكثر	الإجمالى
	عدد الحيازات	ألف حيازة	١٠٥٠,٩	١٥٦٦,١	١٩٨,٩	٦٠,٩	٣٣,٤	٢٩١٠
	%	%	٣٦,١	٥٣,٨	٦,٨	٢,١	١,١٥	١٠٠
	مساحة الحيازة	ألف فدان	٥٠٨,١	٣٣٣٠	١٢٤٩,٦	٧٩٣.٧	١٩٦٧.٨	٧٨٤٩
	%	%	٦,٥	٤٢,٤	١٥,٩	١٠,١	٢٥,١	١٠٠
	متوسط المساحة		٠,٤٦	٠,٤٦	٢,١٣	٦,٣	١٣	٥٨,٩
٢٠٠٠(١)	عدد الحيازات	ألف حائز	١٦١٥,٦	١٧٤٤,٥	٢٣٤,٤	٨١,٦	٤٢	٣٧١٨
	%	%	٤٣,٥	٤٦,٩	٦,٣	٢,٢	١,١٣	١٠٠
	مساحة الحيازة	ألف فدان	٧٢٢,٣	٣٤٩٣,٧	١٤٤١,٦	١٠٤٩,٦	٢٢٢١,٣	٨٩٢٩
	%	%	٨,١	٣٩,١	١٦,٢	١١,٨	٢٤,٩	١٠٠
	متوسط المساحة		٠,٤٦	٠,٤٦	٢	٦,١٥	١٢,٩	٥٢,٩
٢٠٠٤ (٢)	عدد الحيازات	ألف حائز	١٩٧١	١٢٩٣	١٢٦	٥٧,١٦	٢٤,٩١	٣٤٧١
	%	%	٥٦,٨	٣٧,٣	٣,٦	١,٦	٠,٧	١٠٠
	مساحة الحيازة	ألف فدان	١٢١٩	٢٦٢٤	٧٨٠	٧٧٠	٦٠٤.٨	٥٩٩٨
	%	%	٢٠,٣	٤٣,٧	١٣	١٢,٨	١٠,١	١٠٠
	متوسط المساحة		٠.٦٢	٠.٦٢	٢.٠٣	٦,٢	١٣.٥	٢٤,٨
٢٠١٠	عدد الحيازات	ألف حائز	٢١٤٣,٩	١٠٦٨,٦	٣٤،،١٧	٦٦,٠١	٢٣,٥١٦	٣٤٧٢,٩
	مساحة الحيازة	ألف فدان	٩٢٣,٦٤	١٣٢٢,١	٩٢٢,٧٣	٧٤٩,٣٤	٥٣١,٣٤٥	٤٤٤٩,٢
	%	%	٢٠,٧٦	٢٩,٧٢	٢٠,٧٤	١٦,٨٤	١١,٩٤	١٠٠
	متوسط المساحة		٠,٤٣	١,٢٤	٥,٤٢	١١,٣٥	٢٢,٦	١,٢٨

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: ١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية – نتائج التعداد الزراعي– سنوات مختلفة. ٢. البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي– قطاع الائتمان – الإدارة العامة للائتمان – إدارة تخطيط الائتمان.

كما ارتفع عدد الحيازات من نحو ٧٩٦ ألف حيازة عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ١٠٥١، ١٦١٦ ،١٩٧١، ١٧١٢، ١٧٢٥، ١٨,٤ ألف حيازة في الأعوام ١٩٩٩/٨٩،٢٠٠٠/١٩٩٠، ٢٠٠٤/٢٠٠٣، ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ٢٠١١/٢٠١٠، وبنسبة زيادة تقدر بنحو ٣٢%، ٨٩,١%، ٤٧,٦ %، ٥١,٢ %، ٦٢,١%، ٦٤,٢% مقارنة بعام ١٩٨٢/٨١، وتمثل هذه الحيازات نحو ٣٦,١%، ٤٢,٩%، ٥٦,٧%، ٥٢,٢%، ٥٨,٤%،٦١,٢% من جملة عدد الحيازات خلال الأعوام السابق ذكرها على الترتيب. وإنه من الملاحظ أن الزراعة المصرية تتسم بسيادة الملكيات القزمية الصغيرة وارتفاع أعداد حائزيها.

وتشير بيانات الجدول رقم (٢-٦) إلى عدد الحيازات ومساحتها خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٠)، وأهميتها النسبية إلى إجمالي عدد الحيازات ومساحة الحيازات في جمهورية مصر العربية، ومن خلال الجدول يتبين ما يأتي:

(١) بلغ عدد الحيازات الأقل من فدان نحو ١٠٥٠,٩، ١٦١٥,٦، ١٩٧١ ألف حيازة، تمثل نحو ٣٦,١%، ٤٣,٥%، ٥٦,٨% من إجمالي عدد الحيازات بالجمهورية، والذي يبلغ عددها نحو ٢٩١٠,٢، ٣٧١٨,١، ٣٤٧١ حيازة خلال الأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ على الترتيب. كما تبلغ مساحة الحيازات لهذه الفئة نحو ٥٠٨,١، ٧٢٢,٣، ١٢١٩ ألف فدان، تمثل نحو ٦,٥%، ٨,١%، ٢٠,٣% من إجمالي مساحة الحيازات في مصر خلال الأعوام السابق ذكرها على الترتيب. هذا وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مساحة الحيازة لهذه الفئة بلغ نحو ٠,٤٦، ٠,٤٦، ٠,٦٢ وذلك خلال الأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ على الترتيب.

(٢) بلغ عدد الحيازات للفئة الحيازية (فدان إلى أقل من ٥ أفدنة) نحو ١٥٦٦,١، ١٧٤٤,٥، ١٢٩٣ ألف حيازة، تمثل نحو ٥٣,٨%، ٤٦,٩%، ٣٧,٣% على الترتيب من إجمالي عدد الحيازات بالجمهورية، وذلك خلال الأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ على الترتيب. كما تبلغ مساحة الحيازات لهذه الفئة نحو ٣٣٣٠، ٣٤٩٣.٧، ٢٦٢٤ ألف فدان، تمثل نحو ٤٢,٤%، ٤٦,٩%، ٤٣,٧% من إجمالي مساحة الحيازات في مصر خلال الأعوام السابق ذكرها على الترتيب. هذا وتجدر الإشارة إلى أن متوسط مساحة الحيازة لهذه الفئة بلغ نحو ٢,١٣، ٢، ٢,٠٣، وذلك خلال الأعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ على الترتيب.

(٣) بلغ عدد الحيازات من ٢٠ فدانًا فأكثر نحو ٣٣,٤، ٤٢، ٢٤,٩١، ألف حيازة، تمثل نحو ١,١٥%، ١,١٣%، ٠,٧% على الترتيب من إجمالي عدد الحيازات بالجمهورية، وذلك خلال أعوام ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ على الترتيب. كما بلغ متوسط مساحة الحيازة لهذه الفئة نحو ٥٨,٩، ٥٢,٩، ٢٤,٨ فدان خلال الأعوام السابق الإشارة إليها على الترتيب.

ويتضح مما سبق أن هناك استمرارًا في التفتت الحيازي نتيجة استمرار الزحف على الأراضي الزراعية، إلا أن الأمر انخفض بعد ثورة يناير ٢٠١١ نتيجة التشريعات والتدخلات الصارمة من الدولة في هذا الشأن.

أساليب مواجهة التفتت الحيازي من خلال الجمعيات الزراعية:

لقد أثبتت التجارب المحلية والدولية أن إنشاء التعاونيات الزراعية يعد الإطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله التنسيق بين المزارعين في تنظيم استغلال الأراضي الزراعية، والتغلب على مشكلة الحيازات لقزمية والمبعثرة. وتعد الزراعة التعاونية شكلًا من أشكال الزراعة تتم فيه العمليات الزراعية بصورة مشتركة وعلى أساس تعاوني، وعلى الرغم من قناعة غالبية المزارعين بالمزايا الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من وراء الأخذ بالزراعة التعاونية فإنهم لا يسعون إلى المشاركة في هذا الإطار خوفًا مما ترسخ في أذهانهم من تعرض حقوق الملكية الفردية للأرض الزراعية للضياع، وعلى ذلك تتمثل المشكلة الأساسية في تطبيق الزراعة التعاونية في القرى المصرية في صعوبة إقناع المزارع المصري بالمساهمة بملكيته الفردية من الأرض لاستغلالها تعاونيًا، وبالتالي فإن الواقع يفرض ضرورة البحث عن تصور يمكن من خلاله استخدام الأرض تعاونيًا مع احتفاظ المزارع بملكيته للأرض، وهذا يستدعي تجاوز الإطار العادي لعمل التعاونيات الزراعية التقليدية المتمثل في تقديم الخدمات الزراعية والائتمان والتوريد والتسويق فقط، والانطلاق نحو قيام التعاونيات بإنشاء مشروعات تعاونية مشتركة قائمة على أساس الحجم الاقتصادي الأمثل بما يمكن من استغلال الموارد الأرضية استغلالًا اقتصاديًا مناسبًا، وبما يحقق تحسين وسائل الإنتاج الزراعي وطرقه، وزيادة إنتاجية المساحة المزروعة؛ وبالتالي زيادة دخول المزارعين.

ويستهدف نظام المشروعات التعاونية المشتركة تجميع الأراضي في القرى في وحدات تشغيل أكثر إتساعًا تمهيدًا لإجراء العمليات الزراعية في حقول واسعة للإفادة من مزايا الإنتاج الكبير مع احتفاظ مالك الأرض بحق ملكيته، على أن تستند المشاركة في هذه المشروعات على مبدأ الاختيارية في الانضمام، وكذلك في الانسحاب وفق ضوابط، وبما لا يضر بالمشروع التعاوني، وتتولى الجمعية التعاونية في إطار هذا النظام

تنسيق العمليات الزراعية وتنظيمها في مزارع الأعضاء على أساس تعاوني، وتوريد مستلزمات الإنتاج، وتوفير التمويل، وتسويق الحاصلات، والاستخدام المشترك للآلات، والوقاية من الآفات بشكل تعاوني، وكذلك قيام الجمعية التعاونية، ومجالس إدارات المشروعات التعاونية بتولي مهام الإشراف والتوجيه لهذه المشروعات وإدارتها.

وتوجد أنماط مختلفة مقترحة لأشكال التجميعات الزراعية للحيازات الصغيرة ذات صبغة تعاونية يمكن تلخيصها في الآتي:

- **الشكل الأول: تجميع المزارعين بشكل طوعي في مشروعات تعاونية يتولون هم إدارتها وزراعة أراضيهم بأنفسهم**، ويقتصر دور الجمعية على وضع الخطط الإنتاجية والتسويقية والإشراف والتوجيه والإرشاد وتحديد نوع المحصول الذي يجب زراعته وفقًا للظروف السائدة وللإمكانيات المتاحة في كل قرية، ووفقًا لدراسة احتياجات السوق والأسعار.
- **الشكل الثاني: قيام الجمعية بالإيجار أو الزراعة بالمشاركة أو شراء الأراضي الزراعية من الراغبين أو من الدولة في منطقة عملها وتمويل هذه العمليات من خلال الاقتراض من البنوك** على أن يتم زراعة هذه الأراضي لحسابها في إطار مشروع تعاوني قائم على نظام الدورة الزراعية.
- **الشكل الثالث: إقامة مشروعات تعاونية يقوم فيها الأفراد الراغبون في المساهمة بها بتسليم أراضيهم للجمعية طواعية لاستغلالها مع احتفاظهم بالملكية** وتقوم الجمعية من خلال إدارة متخصصة لكل مشروع بكافة ما يتصل بزراعة الأرض وتسويق الحاصلات محليًا وخارجيًا، ثم يتم توزيع العائد الاقتصادي المتحقق على الأعضاء المساهمين في المشروع كل بحسب مساهمته في المساحة الأرضية، ويكون للأعضاء المساهمين الأولوية في العمل بمقابل بالمشروع التعاوني.
- **الشكل الرابع: قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق نظام الزراعة التعاقدية:** من خلال العمل كوسيط بين تجمعات المزارعين وأطراف التعاقد الأخرى كالمصانع والتجار والمصدرين والمستوردين وفقًا لنظام تعاوني يسعى لخدمة أعضائه، وضمان حصولهم على الأسعار المناسبة لمنتجاتهم، وزيادة عوائدهم المزرعية، وتقليل حدة المخاطرة التي يتعرضون لها نتيجة للتقلبات السعرية التي تعد من أهم المشكلات التي تواجه المنتجين الزراعيين.
- **الشكل الخامس: قيام الجمعيات التعاونية الزراعية** بإنشاء مجمعات زراعية صناعية تمثل سوقًا للمنتج وتشجع على زراعة المحاصيل الممكن تصنيعها للوفاء باحتياجات المصانع، وخلق طلب على هذه

المنتجات مما يشجع على فتح الطريق أمام تجميع المساحات الزراعية الصغيرة، وتنظيم الاستغلال الزراعي في إطار دورة زراعية، وتركيب محصولي أوفق.

٢-٤-٣ دور الجمعيات الزراعية في مجال التسويق الزراعي

تعتمد فكرة التسويق التعاوني على تجميع أكبر ما يمكن من إنتاج الأعضاء المزارعين وبمواصفات جيدة، مما يزيد من قوة المساومة لدى المنتجين ويضمن تحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين، وتهدف التعاونيات إلى مساعدة أعضائها في حل المشكلات التسويقية التي تواجههم، والعمل على القيام بأداء كافة الخدمات والعمليات التسويقية بكفاءة تامة تحت إشراف ورقابة كاملة من الأعضاء وهيئاتهم الإدارية، والذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية، لذلك فإن جزءًا أساسيًّا من اهتمام هذه الجمعيات هو تشجيع الأعضاء المنتجين على تحسين جودة إنتاجهم والوصول به إلى الكفاءة المثلى، وتماثل مستويات الإنتاج وفق معايير معينة لتسهيل تسويقه وتحقيق عوائد مجزية لهم (الشاذلي، ١٩٩٩).

وتنعكس مزايا التسويق التعاوني على كل من المنتج والدولة إذ يضمن انتظام تدفق السلع والمنتجات الزراعية لإشباع حاجات المواطنين على مدار العام وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان الحصول على الأموال المستحقة من المنتجين الزراعيين لصالح الدولة وبنوك القرى والتعاونيات من خلال ربط الإقراض بتسويق منتجاتهم من خلال التعاونيات حتى يتسنى خصم المستحقات من قيمة المحاصيل المسوقة للتعاونيات، بالإضافة إلى لحصول على البيانات والمعلومات والإحصاءات الدقيقة عن مختلف المحاصيل الزراعية مما يساعد الدولة في وضع خططها الاقتصادية الزراعية على أسس سليمة.

وقد بدأت فكرة التسويق التعاوني الزراعي بالتطبيق في بعض المحاصيل الزراعية من خلال التعاونيات الزراعية لمحاصيل القطن والقصب والأرز والفول السوداني وغيرها من المحاصيل، وكان يطلق علية التوريد الإجباري ومع بدء التحرر الاقتصادي في القطاع الزراعي، والعمل على إصلاح السياسات الزراعية بدأ العمل بالتوريد الاختياري للمحاصيل الزراعية بدلًا من التسويق الإجباري، إلا أن التعاونيات لم تتخذ من الإجراءات التي تمكنها من مواكبة هذا التغيير في القطاع الزراعي؛ نظرًا لعوامل كثيرة لم يكن للتعاونيات دورٌ فيها، وكانت خارجة عن إرادتها ليس فقط في فئة قليلة تضمنت تسويق جمعيات الإصلاح الزراعي للقطن، وفى ظل التحرر الاقتصادي وإعمال آليات السوق فقد منحت الدولة القطاع الخاص مهمة القيام بتسويق السلع الزراعية وتوزيعها، ومستلزمات الإنتاج، ولتحقيق ذلك قامت ببعض الإصلاحات للحد من

المعوقات التي تحد من كفاءة عمليات التسويق والتوزيع، والتي تمثلت في إلغاء امتيازاتها في مجال استيراد السلع الزراعية وتصديرها، ومستلزمات بعض المؤسسات المتعاملة في السوق وخصخصتها، بجانب إلغاء التصاريح المسبقة للاستيراد والتصدير (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩)، إلا أن تركز دور التسويق المحلي لتلك السلع ومستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص دون وجود دور موازٍ للتعاونيات الحقيقية التي تعبر عن فئة صغار المزارعين أدى إلى زيادة التوجهات الاحتكارية في التسويق المحلي للمنتجات الزراعية، وكان المفترض أن يؤدي تطبيق الحيازة الإلكترونية الذي تم العمل به بداية من عام ٢٠١٣ إلى عودة التسويق التعاوني نتيجة ارتباط الفلاح بالجمعيات الزراعية مرة أخرى إلا أن ذلك لم يحدث. ويوضح الجدول رقم (٢-٧) كميات المحاصيل المسوقة من قبل التعاونيات الزراعية خلال **٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٩/٢٠٢٠.**

جدول رقم (٢-٧)

كمية المحاصيل المسوقة تعاونيًّا من قبل التعاونيات الزراعية بالأسعار الحقيقية بين عامي ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٩/٢٠٢٠

السنوات	أنواع الجمعيات	قمح بالألف إردب	قطن بالألف قنطار	ذرة بالألف إدرب	القصب بألف طن	بنجر السكر بالألف طن	الأرز بألف طن
٢٠١٤/٢٠١٥	ائتمان	٥٣٤٥,٩	٢٤,٩		٦١٦٥	٩٢٧٣	-
	٪	٩٦,١	١١,٩		٨٥,٩	١٠٠,٠	
	إصلاح زراعي	٢١٥,٢	٨٣,٧	–	٩٨٦,٦		٠.٤
	٪	٣,٩	٤٠,١		٩,٣		١٠٠,٠
	أراضي مستصلحة	–	١٠٠	–	٥٢٠	–	–
	٪	–	٤٧,٩	–	٤,٩	–	–
	المسوق من التعاونيات	٥٥٦١,١	٢٠٨,٦		١٠٦٧٢	٩٢٧٣	٠,٤
	إجمالي الإنتاج	٦٤٠٥١,٦	١٠١٧	٥٠٤١٢	١٥٩٠٣	١١٩٨٣	٤٨١٤
	نسبة المسوق تعاونيًّا	٨,٧	٢٠,٥	–	٦٧,١	٧٧,١	٠,٠
٢٠١٩/٢٠٢٠	ائتمان	٣٤٧٠	٣٧١		٧٨٢٨	٩٧١٤	
	٪	٩٩			٨٦	١٠٠,٠	
	إصلاح زراعي	٠,٧	١٢,١	٠,٤٩	٧٣٦,٦	–	٠,٦٥٢
	٪	–			٨		١٠٠.٠
	أراضي مستصلحة	–	–	–	٥٣٦,٥		
	٪				٦		
	ج المسوق من التعاونيات	٣٤٧٠,٩	٣٨٣,١	٠,٤٩	٩,١٠١		
	إجمالي الإنتاج	٨٥٥٩	١٤٢٦	٤٧٤٥	١٥٨٢٥	١٣٤٢١	٣٨٥٠
	نسبة المسوق تعاونيا	٤٠,٥	٢٦,٨	–	٥٧,٥	٧٢,٤	

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة حيث توضح بيانات الجدول الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها.

قامت بعمليات التسويق التعاوني لبعض الحاصلات الزراعية الرئيسة حيث بلغت نسبة المحاصيل المسوقة تعاونيًا على مستوى الجمعيات نحو ٨,٧، ٢٠,٥٪، ٦٧,١٪، ٧٧,١٪ فقط من إجمالي الإنتاج وذلك لمحاصيل القمح، والقطن، والقصب، وبنجر السكر خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥، ارتفعت تلك النسبة لتبلغ نحو ٤٠,٥٪، ٢٦,٨٪، ٥٧,٥٪،٧٢,٤٪ للمحاصيل نفسها خلال العام ٢٠١٩/٢٠٢٠، ويشير ذلك إلى ضآلة كميات المسوق تعاونيًا من المحاصيل الأساسية، وفيما يتعلق بمحاصيل الخضر والفاكهة – أيضًا – لا تقوم الجمعيات بأي دور يذكر في ذلك ما عدا بعض الجمعيات مثل جمعية منتجي البطاطس، فعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج من الخضر والفاكهة إلا أنه في مقابل ذلك نلاحظ أن هناك تزايدًا في الفاقد مما يتسبب في خسائر للمزارع البسيط، كما أن ذلك قد يكون عاملًا أساسيًّا في تضاؤل نسب المصنع من تلك المحاصيل، حيث يؤدي عملية تسويق المزارعين فرادى لمحاصيلهم من الخضر والفاكهة إلى وقوعهم فريسة للتجار ويؤدي ذلك إلى انتشار حلقات الوسطاء وتزايدهم وعدم وجود سند للمزارع البسيط يحميه من جشع الوسطاء والتجار، وفى هذا الإطار تشير دراسة سليمان إلى أن محدودية دور التعاونيات الزراعية في تسويق المحاصيل الزراعية بمختلف أنواعها أدى إلى عدم استقرار دخول المزارعين مما ترتب عليه لجوء المزارع إلى التجار والوسطاء لتصريف محاصيلهم بأسعار غير عادلة في كثير من الأوقات، مما أثر على قطاع التجارة الخارجية الزراعية الذي افتقد لعوائد اشتراك القطاع التعاوني الزراعي في التجارة الخارجية مما انعكس بالسلب على قوة هذا القطاع وقدرته على اختراق الأسواق الخارجية (سليمان، ٢٠٢٠).

ومن خلال الاستقراء والتحليل نلاحظ ضعف نظام تسويق الحاصلات الزراعية الحالي في مصر نتيجة النقص الشديد في أعمال البنية التحتية الرئيسة، منها بصفة خاصة نقص مراكز التجميع ووحدات الفرز والتدريج والتعبئة، ووحدات الحفظ والتغليف والتجفيف، وحلقات البيع من الوكالات والشلايش، ومحلات البيع بالجملة، وسيارات النقل المبردة، بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية، وعدم كفاية تمويل قطاع الزراعة.

والجدير بالذكر أن هناك بعض الجهود التي تقوم بها الدولة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في مجال التسويق الزراعي يتمثل أهمها في استكمال أعمال البنية التسويقية الأساسية من أجل رفع كفاءة نظم التسويق الزراعي للحاصلات الزراعية وأساليبها، لاسيما إنشاء مراكز تجميع ووحدات الفرز والتدريج والتعبئة وإنشاء الأسواق المحلية على مستوى القرى والمراكز، والتي يمكن إدارتها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة في ربوع الدولة.

ولا شك أن التجمعات الزراعية الصناعية التي تسعى الدولة في الوقت الراهن لتنفيذها وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، علاوة على صدور قانون الزراعة التعاقدية ولائحته التنفيذية وإصدار مركز الزراعات التعاقدية يعد من أهم الدلائل على أن هناك توجهًا نحو خلق نظام تسويقي فعال يهدف إلى إعطاء دفعة للقطاع الزراعي وتطويره وتنميته. ويوضح الجدول رقم (٢–٨) الكميات المسوقة تعاونيًّا من محصول القمح بمحافظة بني سويف خلال الموسم.

جدول (٢–٨)

الكمية المسوقة من التعاونيات بمحافظة بني سويف لمحصول القمح حتى ٢٠٢٠/٥/١٩

البيان	الكمية الموردة	ملاحظات
القمح حتى ٢٠٢٠/٥/١٩	١٦٥١٦٢ طن ٧٥٤ كيلو إردب	تورد لشون بنك التنمية وشون شركات الصوامع وشون شركات المطاحن، ويتم متابعة عملية التوريد أولًا بأول

المصدر: – جمعت وحسبت من بيانات الإدارة العامة للتعاون الزراعي بمحافظة بني سويف.، بيانات غير منشورة ٢٠٢١.

والجدير بالذكر أن الدستور أتاح للتعاونيات إنشاء شركات تصديرية للمنتجات الزراعية عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية، وبدأت بعض الجمعيات بإنشاء شركات تصديرية للمنتجات الزراعية لأعضائها (جمعيات الإصلاح الزراعي) أو لتصدير المنتجات للزراع أعضاء الجمعية التعاونية (الإدارة العامة للتعاون الزراعي، ٢٠٢١).

كما تم عمل بروتوكولات مع بعض الهيئات لإنتاج الحاصلات الزراعية وتسويقها، بخاصة محصول البطاطس، وأيضا جاري العمل في مشروع تعزيز الأعمال الزراعية في الريف المصري وجمعيات دلاص، الشناوية، مناشى أبوصير، وناقس، الميمون بمحافظة بني سويف. تم إنشاء جمعية جديده لإنتاج الخضر والفاكهة وتسويقها بقرية الزيتون مركز سمسطا وإشهارها ونشر الإشهار في الوقائع المصرية، تم إنشاء جمعية جديده باسم جمعية سلاسل القيمة التعاونية لتسويق المنتجات الزراعية على مستوى المحافظة وجاري العمل على إنشاء جمعيات جديده أخرى لتنمية العمل الزراعي والخدمي ببني سويف.

٢–٤–٤ دور الجمعيات الزراعية في مجال التمويل الزراعي

تعمل الجمعيات بمختلف مستوياتها على توفير الدعم للمزارعين من خلال مقررات الأسمدة للموسمين الشتوي والصيفي، بالإضافة إلى بعض الخدمات الأخرى مثل توفير البذور والتقاوي ذات الأصناف الجيدة عالية

الإنتاجية المقاومة للأمراض، وتقوم بعض الجمعيات النوعية المتخصصة مثل جمعية الثروة الحيوانية باستيراد سلالات ممتازة وبأسعار مناسبة، كما تقوم جمعية الميكنة، والجمعية العامة للائتمان الزراعي بالإفادة من الجمعيات التي تتمتع بميزة الإعفاءات الجمركية على الآلات والمعدات الزراعية (علي وآخرون، ٢٠٢٠) وقد يكون التمويل بسلف قصيرة الأجل، لتمويل شراء الأسمدة والتقاوي والبذور، ولتسويق المنتجات الزراعية، أو سلف متوسطة الأجل حدائق الفاكهة، أو طويلة الأجل لشراء الآلات وإنشاء المباني.

من بيانات جدول (٢-٨) تبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًّا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري للموسم الشتوي بلغ نحو ٦٢٤ ألف فدان يمثل نحو ٧٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٩,٨٨ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٩)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٢٥، ٢٧٩٧ ألف جنيه، تمثل نحو ٠,٠١٪، ٩٩٪ من متوسط إجمالي القروض للموسم الشتوي البالغ نحو ٢٨٢٣ ألف جنيه على الترتيب الفترة نفسها. وهو **ما يدل على تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات المالية للمزارعين.**

وتبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًّا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري للموسم الصيفي بلغ نحو ٥٣٨ ألف فدان يمثل نحو ٩٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٦٢٧١ ألف فدان لمتوسط الفترة المذكورة، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري نحو ٢٤، ٢٣٧٣ ألف جنيه، تمثل حوالي ٠,٠١٪، ٩٩٪ من متوسط إجمالي القروض للموسم الصيفي البالغ نحو ٢٣٩٧ ألف جنيه على الترتيب خلال الفترة المذكورة نفسها. **وهو ما يدل أيضًا على تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات المالية للمزارعين.** كما تبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًّا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري للموسم النيلي بلغ نحو ٨٤ ألف فدان يمثل نحو ١٧٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٤٨٧ ألف فدان لمتوسط الفترة المذكورة، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري نحو ٢,٥٠١ ألف جنيه، يمثل نحو ٠,٠٥٪، ٩٩,٥٪ من متوسط إجمالي القروض للموسم النيلي: البالغ نحو ٥٠٣ ألف جنيه على الترتيب خلال فترة الدراسة. ويرجع ارتفاع نسبة المساحة المحصولية المستفيدة من القروض النيلية عن العروتين الشتوية والصيفية إلى صغر حجم المساحة المحصولية للعروة النيلية. كما تبين أن متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًّا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي

المصري لمحصول القصب بلغ نحو ٨٦ ألف فدان يمثل نحو ٢٦٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٣٢٨ ألف فدان لمتوسط الفترة المذكورة، حيث لم يقدم لمحصول القصب أي قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري نحو ٦٢٢ ألف جنيه، يمثل ١٠٠٪ من متوسط إجمالي القروض المقدمة لمحصول القصب خلال فترة الدراسة، ويتبين من ذلك ارتفاع نسبة المساحة المستفيدة من القصب إلى طبيعة المحصول الذي يستمر في الأرض ما يقرب من ٥ سنوات مما يتيح للمزارعين الحصول على القروض. يتبين مما سبق تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات الزراعية للمزارعين، حيث لم يتجاوز متوسط المساحة المستفيدة من الخدامات التمويلية التي يقدمها البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات الزراعية للموسم الشتوي، والصيفي، والنيلي ومحصول القصب، نحو ٧٪، ٩٪، ١٧٪، ٢٦٪ على الترتيب من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية لمتوسط الفترة (٢٠١٤–٢٠١٨)، مما يتطلب زيادة نسبة المساحة المستفيدة تعاونيًا من الخدمات التمويلية، وذلك بتخفيف إجراءات الحصول على القروض وتسهيلها حتى يتمكن الزراع من مواصلة العمليات الإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل، والتي تمثلت في محصول القمح والشعير، ومحصول الطماطم، ومحصول البطاطس وفقًا لأكبر مساحة مستفيدة تعاونيًا، حيث بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول القمح والشعير نحو ٤١٤ ألف فدان يمثل نحو ١٢٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٣٤٤٤ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤–٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ١١، ١٦٦٤ ألف جنيه، تمثل نحو ٠,٠١٪، ٩٩٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول القمح والشعير البالغ نحو ١٦٧٥ ألف جنيه على الترتيب للفترة نفسها. وبلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الطماطم نحو ٣٨ ألف فدان يمثل حوالى ٢١٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ١٨٢ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤–٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٩، ١٩٠ ألف جنيه، تمثل حوالى ٠,٥٪، ٩٥٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول الطماطم البالغ نحو ١٩٩ ألف جنيه على الترتيب للفترة نفسها.

جدول (٢-٩)

المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري للمواسم الزراعية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٨).

الموسم	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	٪	القروض العينية (ألف جنيه)	٪	القروض النقدية (ألف جنيه)	٪	إجمالي القروض (ألف جنيه)
شتوي	٢٠١٤	٧٢٥	٨٩١٦	٨.١٣	١٤	٠.٤٤	٣١٥٠	٩٩.٥٤	٣١٦٥
	٢٠١٥	٧٩٧	٩٠٩٦	٨.٧٦	١٦	٠.٤٦	٣٤٤٧	٩٩.٥٤	٣٤٦٣
	٢٠١٦	٥٧٣	٩١٠١	٦.٣٠	١٢	٠.٤٥	٢٦٧٩	٩٩.٥٢	٢٦٩٢
	٢٠١٧	٥٠٦	٩١٣٣	٥.٥٤	١٠	٠.٣٩	٢٥٢٩	٩٩.٦١	٢٥٣٩
	٢٠١٩	٥١٨	٩١٩٣	٥.٦٣	٧٣	٣.٢٤	٢١٨٢	٩٦.٧٦	٢٢٥٥
المتوسط	–	٦٢٣.٨	٩٠٨٧.٨	٦.٨٦	٢٥.٤	٠.٨٩	٢٧٩٧.٤	٩٩.١٠	٢٨٢٢.٨
صيفي	٢٠١٤	٧٢٦	٦٢٠٨	١١.٦٩	١٤	٠.٤٦	٣٠١٢	٩٩.٥٤	٣٠٢٦
	٢٠١٥	٦٢٥	٦٠٧٨	١٠.٢٨	١٢	٠.٤٢	٢٨٤٧	٩٩.٥٨	٢٨٥٩
	٢٠١٦	٤٦٤	٦٢٧٨	٧.٣٩	١٥	٠.٦٤	٢٣٤٢	٩٩.٣٦	٢٣٥٧
	٢٠١٧	٤٦٣	٦٣٩٨	٧.٢٤	٩	٠.٤٦	١٩٤٩	٩٩.٥٤	١٩٥٨
	٢٠١٩	٤١٠	٦٣٩٤	٦.٤١	٦٨	٣.٨١	١٧١٦	٩٦.١٩	١٧٨٤
المتوسط	–	٥٣٧.٦	٦٢٧١.٢	٨.٥٧	٢٣.٦	٠.٩٨	٢٣٧٣.٢	٩٩.٠٢	٢٣٩٦.٨
نيلي	٢٠١٤	٨٦	٥٦٦	١٥.١٩	٠	٠	٣٦٠	١٠٠.٠٠	٣٦٠
	٢٠١٥	٨٨	٤٦٣	١٩.٠١	٠	٠	٤٩٦	١٠٠.٠٠	٤٩٦
	٢٠١٦	٩٢	٤٢٢	٢١.٨٠	٠	٠	٥٤٣	١٠٠.٠٠	٥٤٣
	٢٠١٧	٨١	٥٠٧	١٥.٩٨	٠	٠	٥٩٨	١٠٠.٠٠	٥٩٨
	٢٠١٨	٧٤	٤٧٥	١٥.٥٨	١٢	٢.٣٠	٥٠٩	٩٧.٥١	٥٢٢
المتوسط	–	٨٤.٢	٤٨٦.٦	١٧.٣٠	٢.٤	٠.٤٨	٥٠١.٤	٩٩.٤٨	٥٠٣.٨
قصب	٢٠١٤	٩٢	٣٣٢	٢٧.٧١	٠	٠	٥٢٩	١٠٠.٠٠	٥٢٩
	٢٠١٥	٨٧	٣٢٨	٢٦.٥٢	٠	٠	٥٨٩	١٠٠.٠٠	٥٩٠
	٢٠١٦	٨٩	٣٢٦	٢٧.٣٠	٠	٠	٦٢٢	١٠٠.٠٠	٦٢٢
	٢٠١٧	٧٧	٣٢٦	٢٣.٦٢	٠	٠	٦٥٦	١٠٠.٠٠	٦٥٦
	٢٠١٨	٨٣	٣٢٧	٢٥.٣٨	٠	٠	٧١٥	١٠٠.٠٠	٧١٥
المتوسط	–	٨٥.٦	٣٢٧.٨	٢٦.١١	٠	٠	٦٢٢.٢	١٠٠.٠٠	٦٢٢.٢

المصدر: – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول، المحاصيل الشتوية، والجزء الثاني، المحاصيل الصيفية والنيلية، أعداد متفرقة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

جدول (٢-١٠)

المساحة المستفيدة تعاونيًّا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الشتوية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٨).

المحصول	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	٪	القروض العينية (ألف جنيه)	٪	القروض النقدية (ألف جنيه)	٪	إجمالي القروض (ألف جنيه)
قمح وشعير	٢٠١٤	٥١٥	٣٥٥٧	١٤,٤٨	١١	٠,٥٧	١٩٠٤	٩٩.٤٣	١٩١٥
	٢٠١٥	٥٦٦	٣٥٧٠	١٥,٨٥	١٢	٠,٥٩	٢٠٣٩	٩٩,٤١	٢٠٥١
	٢٠١٦	٤٠١	٣٥١٣	١١,٤١	٧	٠,٤٣	١٦٢٣	٩٩,٥٧	١٦٣٠
	٢٠١٧	٣٥١	٣١٤٨	١١,١٥	٥	٠.٣٣	١٤٩٤	٩٩,٦٧	١٤٩٩
	٢٠١٨	٢٣٧	٣٤٣٢	٦,٩١	٢٠	١.٥٦	١٢٦٢	٩٨,٤٤	١٢٨٢
المتوسط	–	٤١٤	٣٤٤٤	١٢,٠٢	١١	٠.٦٦	١٦٦٤.٤	٩٩,٣٤	١٦٧٥,٤
طماطم	٢٠١٤	٢٩	١٩٦	١٤,٨٠	٠	٠	١٤٤	١٠٠,٠٠	١٤٤
	٢٠١٥	٣١	١٨٧	١٦,٥٧	٠	٠	١٧٥	١٠٠,٠٠	١٧٥
	٢٠١٦	٣٣	١٨٥	١٧,٨٠	٠	٠	٢١٥	١٠٠,٠٠	٢١٥
	٢٠١٧	٤١	١٦٩	٢٤,٢٧	٠	٠	٢٦٤	١٠٠,٠٠	٢٦٤
	٢٠١٨	٥٥	١٧١	٣٢,١٤	٤٦	٢٣.١٢	١٥٣	٧٦,٨٨	١٩٩
المتوسط	–	٣٧,٨	١٨١,٦	٢٠,٨١	٩,٢	٤,٦١	١٩٠.٢	٩٥,٣٩	١٩٩.٤
بطاطس	٢٠١٤	٥٣	٢٠٤	٢٥,٩٨	٠	٠	٣٨٣	١٠٠,٠٠	٣٨٣
	٢٠١٥	٤٩	٢٧٢	١٨,٠١	٠	٠	٥٠٧	١٠٠,٠٠	٥٠٧
	٢٠١٦	٢٥	٢١١	١١,٨٥	٠	٠	٢٥٠	١٠٠,٠٠	٢٥٠
	٢٠١٧	٢٩	٢٣١	١٢,٥٥	٠	٠	٢٤٨	١٠٠,٠٠	٢٤٨
	٢٠١٨	٢٤	٢٥٥	٩,٤١	٠	٠	٢٥٩	١٠٠,٠٠	٢٥٩
المتوسط	–	٣٦	٢٣٤,٦	١٥,٣٥	٠	٠	٣٢٩.٤	١٠٠,٠٠	٣٢٩,٤

المصدر: – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الأول، المحاصيل الشتوية، أعداد متفرقة– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

بينما بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًّا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول البطاطس نحو ٣٦ ألف فدان يمثل نحو ١٥٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٢٣٥ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤–٢٠١٨)، حيث لم يقدم لمحصول البطاطس أي قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري من

خلال التعاونيات نحو ٣٢٩ ألف جنيه، تمثل نحو ١٠٠٪، من متوسط إجمالي القروض لمحصول البطاطس البالغ نحو ٣٢٩ ألف جنيه للفترة نفسها.

يوضح جدول رقم (٢-١١) المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الصيفية، والتي تمثلت في محصول الذرة الشامية، ومحصول الأرز، ومحصول القطن وفقًا لأكبر مساحة مستفيدة تعاونيًا، حيث بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الذرة الشامية نحو ٢٢٦ ألف فدان يمثل نحو ١٤٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية، والبالغ نحو ١٥٩٠ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٨، ٩٤٩ ألف جنيه، تمثل نحو ٠.٠١٪، ٩٩٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول الذرة الشامية البالغ نحو ٩٥٦ ألف جنيه على الترتيب للفترة نفسها. وبلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الأرز نحو ٩٤ ألف فدان يمثل نحو ٨٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ١٢٢٠ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث لم يقدم لمحصول الأرز أي قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٢٤١ ألف جنيه، تمثل نحو ١٠٠٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول الأرز البالغ نحو ٢٤١ ألف جنيه للفترة نفسها. بينما بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول القطن نحو ٦٩ ألف فدان يمثل نحو ٢٧٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٢٥٩ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ١، ٣٢١ ألف جنيه، تمثل نحو ٠,٠٣٪، ٩٩,٧٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول القطن البالغ نحو ٣٢٢ ألف جنيه على الترتيب للفترة نفسها.

جدول (٢-١١)

المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل الصيفية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٨).

المحصول	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	٪	القروض العينية (ألف جنيه)	٪	القروض النقدية (ألف جنيه)	٪	إجمالي القروض (ألف جنيه)
ذرة شامية	٢٠١٤	٢٦٢	١٧١٩	١٥,٢٤	٩	٠,٨٢	١٠٨٨	٩٩,٢٧	١٠٩٦
	٢٠١٥	٢٨٧	١٧٤٤	١٦,٤٦	٩	٠,٨٣	١٠٧٧	٩٩,١٧	١٠٨٦
	٢٠١٦	٢٠٥	١٥٤٢	١٣,٢٩	٥	٠,٤٦	١٠٧٥	٩٩,٦٣	١٠٧٩
	٢٠١٧	٢٠٩	١٤٥٨	١٤,٣٣	٤	٠,٤٨	٨٢٩	٩٩,٥٢	٨٣٣
	٢٠١٨	١٦٩	١٤٨٩	١١,٣٥	١٤	٢,٣٨	٦٧٤	٩٨,١١	٦٨٧
المتوسط	–	٢٢٦,٤	١٥٩٠,٤	١٤,٢٤	٨,٢	٠,٨٦	٩٤٨,٦	٩٩,٢١	٩٥٦,٢
أرز	٢٠١٤	١٠٦	١٣٦٤	٧,٧٩	٠	٠	٣١٠	١٠٠,٠٠	٣١٠
	٢٠١٥	٩٥	١٢١٦	٧,٨٣	٠	٠	٢٨٢	١٠٠,٠٠	٢٨١
	٢٠١٦	٩٣	١٣٥٣	٦,٨٦	٠	٠	٢١٨	١٠٠,٠٠	٢١٨
	٢٠١٧	٨٩	١٣٠٧	٦,٨١	٠	٠	٢٠٧	١٠٠,٠٠	٢٠٧
	٢٠١٨	٨٩	٨٥٩	١٠,٣٨	٠	٠	١٨٨	١٠٠,٠٠	١٨٨
المتوسط	–	٩٤.٤	١٢١٩.٨	٧,٧٤	٠	٠	٢٤١	١٠٠,٠٠	٢٤١
قطن	٢٠١٤	٩٠	٣٦٩	٢٤,٣٩	٠	٠	٤٠٨	١٠٠,٠٠	٤٠٨
	٢٠١٥	٨٠	٢٤١	٣٣,٢٠	٠	٠	٣٩٢	١٠٠,٠٠	٣٩٢
	٢٠١٦	٧١	١٣٢	٥٣,٧٩	٠	٠	٣٣٣	١٠٠,٠٠	٣٣٣
	٢٠١٧	٥٨	٢١٧	٢٦,٧٣	٠	٠	٢٦٦	١٠٠,٠٠	٢٦٦
	٢٠١٨	٤٦	٣٣٦	١٣,٦٩	٥	٢.٣٥	٢٠٨	٩٧.٦٥	٢١٣
المتوسط	–	٦٩	٢٥٩	٢٦,٦٤	١	٠,٣١	٣٢١,٤	٩٩,٦٩	٣٢٢.٤

المصدر: – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الثاني، المحاصيل الصيفية والنيلية، أعداد متفرقة.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاون بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

يوضح جدول رقم (٢-١٢) المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل النيلية التي تمثلت في محصول الذرة الشامية، ومحصول البطاطس، ومحصول الطماطم وفقًا لأكبر مساحة منزرعة، حيث بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الذرة الشامية نحو ٤ ألف فدان يمثل نحو ٢٪ من متوسط المساحة المنزرعة

على مستوى الجمهورية، والبالغ نحو ١٨٢ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث لم يقدم لمحصول الذرة الشامية أي قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ١١ ألف جنيه، تمثل نحو ١٠٠٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول الذرة الشامية البالغ نحو ١١ ألف جنيه للفترة نفسها. وبلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول البطاطس نحو ١٢ ألف فدان يمثل نحو ٢٤٪ من متوسط المساحة

جدول (٢-١٢)

المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض العينية والنقدية المقدمة من البنك الزراعي المصري لأهم المحاصيل النيلية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٨).

المحصول	السنة	المساحة المستفيدة (ألف فدان)	المساحة المنزرعة (ألف فدان)	٪	القروض العينية (ألف جنيه)	٪	القروض النقدية (ألف جنيه)	٪	إجمالي القروض (ألف جنيه)
ذرة شامية	٢٠١٤	٦	١٨٩	٣,١٧	٠	٠	١٧	١٠٠,٠٠	١٧
	٢٠١٥	١	١٩٣	٠,٥٢	٠	٠	٧	١٠٠,٠٠	٧
	٢٠١٦	٩	١٦٢	٥,٥٦	٠	٠	٢٢	١٠٠,٠٠	٢٢
	٢٠١٧	٢	٢٣٧	٠,٨٤	٠	٠	٣	١٠٠,٠٠	٣
	٢٠١٨	٢	١٣٠	١,٥٤	٠	٠	٧	١٠٠,٠٠	٧
المتوسط	-	٤	١٨٢,٢	٢,٢٠	٠	٠	١١.٢	١٠٠,٠٠	١١,٢
بطاطس	٢٠١٤	٢٤	٦٢	٣٨,٧١	٠	٠	٦٥	١٠٠,٠٠	٦٥
	٢٠١٥	١٠	٣٧	٢٧,٠١	٠	٠	١٠٥	١٠٠,٠٠	١٠٥
	٢٠١٦	٧	٤٢	١٦,٦٧	٠	٠	٤٧	١٠٠,٠٠	٤٧
	٢٠١٧	٧	٥٠	١٤,٠٠	٠	٠	٧٨	١٠٠,٠٠	٧٨
	٢٠١٨	١٠	٥٢	١٩,٢٣	٠	٠	٧٨	١٠٠,٠٠	٧٨
المتوسط	-	١١,٦	٤٨.٦	٢٣,٨٧	٠	٠	٧٤,٦	١٠٠,٠٠	٧٤,٦
طماطم	٢٠١٤	٩	٤٨	١٨,٧٥	٠	٠	٤٠	١٠٠,٠٠	٤٠
	٢٠١٥	٦	٣٩	١٥,٣٨	٠	٠	٣٢	١٠٠,٠٠	٣٢
	٢٠١٦	٩	٣٠	٣٠	٠	٠	٤٦	١٠٠,٠٠	٤٦
	٢٠١٧	١٣	٢٩	٤٤,٨٣	٠	٠	٦٦	١٠٠,٠٠	٦٦
	٢٠١٨	٨	٢٦	٣٠,٧٧	١٢	٣٠	٢٨	٧٠,٠٠	٤٠
المتوسط	-	٩	٣٤,٤	٢٦,١٦	٢,٤	٥,٣٦	٤٢,٤	٩٤,٦٤	٤٤,٨

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الثاني، المحاصيل الصيفية والنيلية، أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد متفرقة.

المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٤٩ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث لم يقدم لمحصول البطاطس أي قروض عينية من البنك الزراعي المصري، بينما بلغ متوسط قيمة القروض النقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٧٥ ألف جنيه، تمثل نحو ١٠٠٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول البطاطس البالغ نحو ٧٥ ألف جنيه للفترة نفسها. بينما بلغ متوسط المساحة المستفيدة تعاونيًا من قيمة القروض المقدمة من البنك الزراعي المصري لمحصول الطماطم نحو ٩ ألف فدان يمثل نحو ٢٦٪ من متوسط المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية والبالغ نحو ٣٤ ألف فدان لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، حيث بلغ متوسط قيمة القروض العينية والنقدية (للأسمدة والتقاوي والمبيدات والخدمات المحصولية) المقدمة من البنك الزراعي المصري من خلال التعاونيات نحو ٢,٤٢ ألف جنيه، تمثل نحو ٠,٥٪، ٩٥٪ من متوسط إجمالي القروض لمحصول الطماطم البالغ نحو ٤٤ ألف جنيه على الترتيب للفترة نفسها.

٢-٤-٥ دور الجمعيات التعاونية الزراعية في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوريدها:

تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بتوريد احتياجات أعضائها المزارعين من مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والتقاوي والمبيدات، فمثلًا بلغ حجم التعامل بالجمعية المركزية بمحافظة بني سويف لأنشطة الأسمدة والتقاوي والمبيدات والمخصبات وأخرى بمبلغ ٢٨٤,٣ مليون جنيه خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/٦/٣٠،وتم إنشاء مشروع منفذ لبيع المخصبات والمبيدات الزراعية (مركز الليزر للمبيدات الزراعية بمحافظة الجيزة) لمحاربه غش المبيدات الزراعية، وتم اختيار الجمعية التعاونية الزراعية بناحيه المنصورية مركز إمبابه، وبالفعل تم تجهيز المنفذ، وتم تدريب المهندس المختص بالبيع واستخراج جميع التراخيص والموافقات، وتم توفير أنواع المبيدات المختلفة للمحاصيل الزراعية وتم افتتاحه ٢٠٢٠/١/٢.

ويتضح من الجدول (٢-١٣) تذبذب كميات الأسمدة التي وردتها التعاونيات خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١) من ١,٧٥ مليون طن عام ٢٠١٧ منها ١,٠٥ مليون طن من المناطق الحرة، ونحو٧ مليون طن مناطق حرة أي أتباع المناطق الحرة، تذبذب ما بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) بمتوسط قدر بنحو١,٦٥ مليون طن سنويًا من مصانع المناطق الحرة، ومصانع قطاع الأعمال.

جدول (٢-١٣)

دور التعاونيات الزراعية في توفير الأسمدة المدعمة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

البيان	قطاع أعمال	مناطق حرة	الإجمالي
٢٠١٧	٦٦٦٢٣٣	١٠٥١٩٥٠	١٧١٨١٨٣
٢٠١٨	٧١٧٣١٨	١٠٢٦٦٠٠	١٧٤٣٩١٨
٢٠١٩	٧٢٨٤١٠	١٠٤٦٧٠٠	١٧٧٥١٠
٢٠٢٠	٥٣٧٥٨٠	٧٨٠٤٠٠	١٣١٧٩٨٠
٢٠٢١	٥٤١٧٧٠	٩٩٢٧٧٥	١٥٣٤٥٤٥

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – الإدارة المركزية للتعاون الزراعي – قسم الإحصاء – إدارة الإحصاء – في ٢٠٢١.

يتم توفير تقاوى بعض الحاصلات الزراعية عن طريق الجمعية المركزية وجمعية المحاصيل الحقلية وتوزيعها على الجمعيات لخدمة المزارعين، يتضح من الجدول (٢-١٤) أن التعاونيات تقوم بتسويق تقاوى أهم المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح، القطن، الأذرة الشامية ...إلخ، حيث قامت التعاونيات بتوزيع نحو٥٦,٦ ألف إردب من تقاوى القمح وتسويقه، المعتمد عام ٢٠١٧ للزراع، تتناقص خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) عامًا بعد الأخر حتى وصلت نحو٣٠,٦ ألف إردب عام ٢٠٢٠ ثم ازدادت عام ٢٠٢١ لنحو٣٢,٣ ألف إردب من القمح في حين قامت أيضًا بتوزيع تقاوى القطن من ٢٣,٠٤ ألف إردب من بذرة القطن بلغت نحو٣٠,٦ ألف إردب من بذرة القطن خلال الفترة (٢٠١٧ -٢٠٢١).

جدول (٢-١٤)

كميات التقاوي التي تم توزيعها عن طريق التعاونيات لمحصولي القمح والقطن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

البيان	كمية تقاوي القمح بالأردب	كمية تقاوي القطن بالأردب
٢٠١٧	٥٦٥٣٤	٢٣٠٤٤,٨
٢٠١٨	٤١٣٩٤,٤	٤٧٦٨٩,٦
٢٠١٩	٣٠٥٤٢,٨	٣٢٣٨,٨
٢٠٢٠	٣٠٦٧٢,٣	٢٢٢٤٦,١٤
٢٠٢١	٣٢٢٧٨	٣١٦٠٦,٣٩٢

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – الإدارة المركزية للتعاون الزراعي – قسم الإحصاء – إدارة الإحصاء – في ٢٠٢١.

وتقوم وزارة الزراعة ممثلة في الإدارة المركزية للتقاوي ومركز البحوث الزراعية بتقديم الدعم الفني اللازم للتعاونيات لتمكينها من القيام بدورها في هذا الشأن لحين توفر الفنيين اللازمين لإنتاج التقاوي لهم خبرة واسعة في المجال، وتقوم حاليًا بتغطية الزراع بكمية تقاوي لمساحة نحو ٢,٥ مليون فدان ذرة هجين صيفي ونحو ٢,٣ مليون فدان قمح شتوي ونحو ١,٧ مليون فدان أرز صيفي بالإضافة إلى تقاوي القطن وباقي المحاصيل الأخرى. وتقوم التعاونيات بالاستعانة بشركات تقاوي القطاع الخاص لتوفير بقية الأصناف غير المنتجة بالإدارة المركزية للتقاوي.

والجدير بالذكر أن نشاط إنتاج التقاوي يحتاج إلى استثمارات كبيرة تفوق مقدرة التعاونيات في الوقت الحالي تتمثل في تملك التعاونيات لمحطات الغربلة والصوامع ودعمًا للتعاونيات في الاستمرار في هذا النشاط لا بد من حصولها على القروض الميسرة لتوجيهها لإنتاج التقاوي واستكمالًا لدور التعاونيات في خدمة أعضائها حيث إنها هي الأقدر على تلبية احتياجات أعضائها في شتى المجالات.

وفى مجال المبيدات

تمشيًا مع سياسة وزارة الزراعة التي تتركز في خفض استخدام المبيدات الكيماوية والتوسع في الزراعة العضوية وتنفيذ البرامج الخاصة بالمكافحة المتكاملة والحيوية وهو ما انعكس على انخفاض استخدام المبيدات حاليًا بالمقارنة بالمواسم السابقة. ونظرًا لنجاح التعاونيات في توفير المبيدات اللازمة لمكافحة آفات القطن. فقد قامت الوزارة بإسناد كامل توزيع المبيدات للجمعية العامة للائتمان حيث تم بيع مبيدات المقاومة لآفات محصول القطن بمبلغ ٩٩٦٢٥٣٩٠ جنيه وتحقق من ذلك فائض وقدره ٨١٦٩٤٧٦ جنيه، كما تم بيع مركبات ذبابة الفاكهة (الفيرمونات) بمبلغ ١٣٢٠٣١٥٩٠ جنيه وتحقق من ذلك فائض وقدره ٢٢٣٤١٩٧ جنيه لموسم ٢٠١٨ /٢٠١٩.

٢-٤-٦ الأنشطة الاستثمارية للتعاونيات الزراعية:

يعد ضمان تحقيق الأمن الغذائي، والعمل على تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وخاصة في سلع الاستيراد وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير من المهام المنوطة بها التعاونيات الزراعية حيث تعددت المشروعات التي تقوم بها التعاونيات الزراعية ما بين مشروعات خاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وتقاوى ومبيدات تهدف الجمعيات من ورائها إلى تمويل أشطتها ذاتيًا، ومشروعات خاصة بالأمن

الغذائي وتشمل مشروعات تسمين الدواجن، إنتاج البيض، وتصنيع الأعلاف، وإقامة المناحل، وتصنيع الألبان وغيرها، هذا بالإضافة إلى المشروعات الخاصة بالميكنة الزراعية حيث تمتلك الكثير من الجمعيات الزراعية العديد من الآلات الزراعية المختلفة التي تضم فيما بينها مجموعة من الآلات الحديثة غير التقليدية مثل الكراكات والكومباينات وآلات التسطير وغيرها، والجدير بالذكر أن الجمعيات لم تبدأ في القيام بدورها في توفير مستلزمات الإنتاج إلا من بداية عام ١٩٨٤/١٩٨٣ بعد أن كان هذا الدور مقتصرًا على بنوك القرى، ولم تبدأ إلا من خلال جمعية واحدة بمحافظة الإسماعيلية على سبيل التجربة وأدى نجاح تلك التجربة إلى تعميمها على الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض في نحو ٢١ محافظة من إجمالي عدد المحافظات، وتم إنشاء صناديق لتمويل مستلزمات الإنتاج بالمحافظات (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠١) متفرقة بلغت القيمة الحقيقية لاستثمارات المشروعات بالجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض عام ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو٢١٩٩,٦ مليون جنيه ارتفعت إلى ٥٥٥٥٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل زيادة بلغ ٢٤٢٥٪ وبلغت الارتفاعات على مستوى الأنشطة الاستثمارية نحو ٢٠٧٦,٢ مليون جنيه في مشروعات مستلزمات الإنتاج عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ارتفعت إلى نحو ٥٢٣٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل زيادة بلغ نحو ١,٥٪ من جملة الاستثمارات، كما ارتفعت قيمة الاستثمارات في مشروعات الأمن الغذائي من ٦١,٢ مليون جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٩٢,٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ارتفاع بلغت ٥١,٣٪. من ناحية أخرى ارتفعت الاستثمارات في مجال الميكنة الزراعية من نحو ٣١,١ مليون جنيه إلى نحو ٥٤,١ مليون جنيه بمعدل زيادة بلغ ٥٤,٧٪ من جملة الاستثمارات الكلية، كما ارتفعت الاستثمارات في مجال المشروعات الخدمية من ٤١,٥ مليون جنيه إلى ١٩١,١ مليون جنيه بمعدل زيادة بلغ ٣٦٠٪ من جملة الاستثمارات الكلية.

جدول رقم (٢-١٥)

قيمة استثمارات الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض بمصر

خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٩/ ٢٠٢٠ القيمة بالمليون جنيه

التاريخ	مستلزمات الإنتاج		الأمن الغذائي		الميكنة الزراعية		مشروعات خدمية		الإجمالي
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠٧٦,٢	٩٤,٤	٦١,٢	٢,٨	٢٠,١	٠,٩	٤١,٥	١,٩	٢١٩٩,٦
٢٠٢٢/٢٠١٩	٥٢٣٩	٩٤,٣	٩٢,٦	٠,١٦	٣١,١	٠,٠٥٦	١٩١,١	٠,٣٤	٥٥٥٥٢
نسبة التغير	١,٥		٥١,٣		٥٤,٧		٣٦٠		٢٤٢٥

المصدر: جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني الزراعي، أعداد مختلفة.

ويعني ذلك أن نسبة الزيادة في مشروعات مستلزمات الإنتاج الزراعي كانت منخفضة بالمقارنة بمشروعات الأمن الغذائي والميكنة الزراعية، وقد يفسر ذلك بمنافسة القطاع الخاص للجمعيات الزراعية في مجال بيع مستلزمات الإنتاج الزراعي، أما فيما يخص الميكنة الزراعية فنظرًا لارتفاع تكلفة اقتنائها من قبل القطاع الخاص فان الجمعيات الزراعية هي التي تقوم بالدور الأكبر في توفيرها للمزارعين وتأجيرها لهم.

٢-٥ أمثله لأداء بعض التعاونيات الزراعية النوعية في مصر:

يوضح الجزء التالي أمثلة لأنشطة بعض التعاونيات الزراعية النوعية، والتي يتم متابعتها من خلال الإدارة المركزية للتعاون الزراعي بوزارة الزراعة:

يوجد نحو ٣٠ جمعية زراعية متنوعة تضم بعض الأنشطة الزراعية المتخصصة وسيتم استعراض بعضها في الجزء التالي للتعرف على الأنشطة التي تقوم بها:

٢-٥-١ الجمعية العامة للائتمان:

- قامت الجمعية بتوفير كميات من الأسمدة لأعضائها (١١١٠٩٨٩) طن خلال الموسم الصيفي والشتوي ٢٠١٩.
- قامت الجمعية بتوفير مبيدات آفات محصول القطن، وتحقق عن ذلك فائض قدره ٨١٦٩٤٧٦ جنيه موسم ٢٠١٨ / ٢٠١٩.
- قامت الجمعية بتوفير مبيدات ومخصبات وفيرمونات وتحقق عن ذلك فائض وقدره ٢٢٣٤١٩٧ جنيه ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

٢-٥-٢- الجمعية العامـــة للقصب:

- قامت الجمعية بتوريد ٨٩١٥٦٦٣ طن من محصول القصب من خلال أعضائها من الجمعيات على مستوى المحافظات المنتجة للقصب مما حقق عائد قدره ١٧٨٣١٣٢ جنيه عن تلك الكمية بواقع ٢٠ قرش عن كل طن قصب تم توزيعه موسم ٢٠١٨ / ٢٠١٩.
- قامت الجمعية بمنح الجمعيات الأعضاء بالمحافظات قروضًا بضمان الجمعية العامة لمنتجي القصب بلغت قيمتها الإجمالية ٤٢٨٤٠٠٠ جنيه.

٢-٥-٣ الجمعية العامة للأرز ومحاصيل الحبوب:

- قامت الجمعية بالمتاجرة في محصول القمح وتحقق عن ذلك دخل للجمعية قدره ١٢٧٠٤٥ جنيه والجمعية في هذا الصدد تعتمد على العمولة في عمليات المتاجرة في القمح.
- قامت الجمعية بالمتاجرة في الأسمدة وتحقق عن ذلك دخل قدره ٧٨٤٢١٧ جنيه وذلك موسم ٢٠١٩.

٢-٥-٤_الجمعيـة العامـة للميكنـة الزراعيـة:

- توفر الآلات وصيانتها، كما تقوم بامتلاك الآلات وتأجيرها، أو تقديم خدماتها إلى الأعضاء، فقد قامت الجمعية بشراء سيارات بإجمالي ٤٠٦٣٦١ جنيه، وتم بيعها بمبلغ ٥٠٦٣٦٣,٦٢ جنيه وتحقق عن ذلك دخل للجمعية ١٠٠٠١,٩٨ جنيه
- كما أنها تسعى لتوفيـر احتياجـات التعاونيات بكافة أنواعها وجميع احتياجات الحكم المحلي من الجرارات والآلات الزراعيـة والحفارات واللوردات والكسارات والمعدات الثقيلة بأسعار تقل عن أسعار السوق.

٢-٥- ٥ الجمعية التعاونية العامة لمنتجي البطاطس (سليمان، ٢٠٢٠)

أحد وحدات البنيان التعاون الزراعي، وهي متخصصة في محصول البطاطس، وهي أقدم الجمعيات النوعية المتخصصة في مصر والشرق الأوسط، وأحد أقدم الجمعيات النوعية المتخصصة في مصر والشرق الأوسط، وقد أسست عام ١٩٣٦مع تزايد عدد مزارعي البطاطس في محافظات الدلتا وذلك لرعاية منتجي البطاطس وخدمتهم، وتوفير التقاوي وتوزيعها على الأعضاء وتسويق المحصول محليًا.

تمتلك الجمعية ثماني ثلاجات موزعة على ثماني محافظات في كل من الوجه البحري والقبلي بسعة تخزينية ضخمة بالإضافة إلى عدد من محطات الفرز والتعبئة ملحقة بثلاجات معتمدة للتصدير. اتسع نشاط الجمعية ليشمل معظم المزارعين في الريف المصري حيث بدأت الجمعية كجمعية مزارعين ثم أصبحت جمعية جمعيات تضم في عضويتها ١٥ جمعية زراعية إنتاجية وتسويقية، وتمتلك الجمعية خبرة طويلة في مجال استيراد تقاوي البطاطس سواء محليًا أو خارجيًا حيث بدأت عمليات تصدير البطاطس عام ١٩٤٥.

الفصل الثالث

استطلاعات رأي المهتمين بالتعاونيات حول دور التعاونيات الزراعية في مصر

٣-١ مقدمة:

اعتمدت الدراسة الحالية في التعرف على المشكلات والمعوقات ومتطلبات تطوير دور التعاونيات الزراعية على ثلاثة استطلاعات للرأي:

٣-٢ استطلاع رأي أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي في الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر:

تم أخذ عينه من أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والقيادات التعاونية في مصر للوقوف على آرائهم فيما يخص أهم المشكلات والتحديات تواجه التعاونيات الزراعية في مصر ومقترحاتهم للارتقاء بدور التعاونيات الزراعية في خدمة المزارعين، والتي أمكن التوصل إليها من خلال المقابلات الشخصية[١]، وقد تم بلورة تلك الآراء في النقاط الآتية:

٣-٢-١ المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي:

أ. أشار نحو ٨٢% إلى أن تخلي الدولة عن مساندة التعاونيات الزراعية ودعمها، وعدم تحديد دور واضح ومحدد لها في إطار خطط القطاع الزراعي وإستراتيجياته، بالإضافة إلى سلب اختصاصات الجمعيات التعاونية وإسنادها إلى مؤسسات أخرى، أدى إلى تقلص دور التعاونيات وتدهور أحوالها.

ب. بينما اتفق نحو ٦٥% إلى أن مشكلة عدم تبوء الجمعيات التعاونية الزراعية لدورها المنوط بها قد يرجع إلى تعدد التشريعات التعاونية، وإلى تعقيد البنية التشريعية لهذه المنظمات، وخلق التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية في مصر، تعامل الدولة مع هذه الجمعيات على أنها جزء من القطاع العام.

---

(١) المصدر: نتائج المقابلات الشخصية.

ج. بينما أكد ٩٥% ضعف البنية الأساسية والأصول المملوكة للتعاونيات بصفة عامة، من حيث عدم توافر المقار المناسبة أو المخازن والمساحات الفضاء التي يمكن أن تستخدم كمراكز تجميع لتسويق المحاصيل، فضلاً عن نقص الآلات والمعدات في معظم الجمعيات الزراعية، وتدهور حالتها مما أدى إلى عدم قدرة التعاونيات على منافسة القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمزارعين.

د. أشار ٦٠% إلى أن سحب اختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية وإسنادها لبنوك القرى كان لها آثارها السلبية على التعاونيات، حيث أدى ذلك إلى تقلص دور التعاونيات، وتدهور أحوالها، وتحول الأعضاء عن المشاركة في عضويتها والتعامل معها.

هـ. أشار نحو ٢٧% إلى استمرار الاعتماد على الجيل القديم من القيادات التعاونية وعدم منح الفرصة للقيادات الشابة في الانتخاب والتعيين، يضاف إلى ذلك قصور قانون التعاون في تحديد شروط خاصة لعضوية مجالس الإدارة مع عدم تحديد عدد معين من الدورات لعضويه تلك المجالس.

و. كما أوضح نحو ٣٦% عدم القدرة على تطبيق نظام الزراعة التعاقدية بالرغم من صدور القانون ولائحته التنفيذية، ومن ثم معاناة المزارعين مع التسويق الزراعي.

ز. عدم توافر قاعدة معلومات تسويقية تساعد الجمعيات التعاونية التسويقية على توفير تلك المعلومات في الوقت المناسب، وبالشكل المناسب لأعضائها.

ح. بينما أكد نحو ٦٥% تهميش معظم الجمعيات التعاونية الزراعية من المشاركة في تسويق المحاصيل وخاصة القمح والقطن والأرز والذرة الشامية باستثناء دور هامشي للجمعية العامة للبنجر والجمعية العامة للقصب في تسويق المحاصيل السكرية كوسيط بين المزارعين والمصانع؛ مما أفقد الجمعيات دورها الحقيقي، ووظيفتها الأساسية تجاه القطاع الزراعي.

ط. أوضح نحو ٥٠% عدم مواكبة التعاونيات للمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

ي. أشار ٩٠% إلى أنه على الرغم من التعديلات الخاصة بالقانون فما زالت هناك قيود قانونية على دخول الجمعيات التعاونية في مشروعات داخلية وخارجية، وعدم السماح للجمعيات الزراعية بممارسة أي نشاط تسويقي دون الرجوع إلى الجمعيات المشتركة على مستوى المراكز، إلى جانب تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بتعاقدات البيع والشراء، بما يحد من أنشطة التعاونيات خاصة في التسويق الداخلي والخارجي.

ك. أكد نحو ٥٠% على الغياب الحقيقي لدور الشباب والمرأة في عضويات مجالس الإدارة وقد يرجع ذلك إلى انخفاض الحيازات الزراعية التي تملكها النساء، والتي ترجع في الأساس لقيم وعادات المجتمعات الريفية في عدم تملك المرأة.

ل. بينما أشار نحو ٢١% إلى مشكلة نقص الاهتمام بالتدريب والتثقيف التعاوني الفعال للأعضاء.

م. أوضح نحو ٧٥% إلى مشكلة محدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبعد القطاع التعاوني بأكمله عن متغيرات الرقمنة والحداثة الزراعية جدول (٣-١).

جدول رقم (٣-١)

المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والقيادات التعاونية

م	العبارة	%
١	تخلي الدولة عن مساندة التعاونيات الزراعية ودعمها، وعدم تحديد دور واضح ومحدد لها في إطار خطط القطاع الزراعي وإستراتيجياته.	٨٢
٢	تعدد التشريعات التعاونية، وتعقد البنية التشريعية للتعاونيات، وخلق التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية في مصر، وتعامل الدولة مع هذه الجمعيات على أنها جزء من القطاع العام	٦٥
٣	ضعف البنية الأساسية والأصول المملوكة للتعاونيات بصفة عامة، مما أدى إلى عدم قدرة التعاونيات على منافسة القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمزارعين.	٩٥
٤	سحب اختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية وإسنادها لبنوك القرى	٦٠
٥	استمرار الاعتماد على الجيل القديم من القيادات التعاونية، وعدم منح الفرصة للقيادات الشابة في الانتخاب والتعيين.	٢٧
٦	صعوبة تطبيق نظام الزراعة التعاقدية بالرغم من صدور القانون ولائحته التنفيذية.	٣٦
٧	عدم توافر قاعدة معلومات تسويقية للجمعيات.	٤٠
٨	تهميش معظم الجمعيات التعاونية الزراعية من المشاركة في تسويق المحاصيل الزراعية.	٦٥
٩	عدم مواكبة التعاونيات للمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.	٥٠
١٠	القيود القانونية على دخول الجمعيات التعاونية في مشروعات داخلية وخارجية.	٩٠
١١	غياب دور الشباب والمرأة في عضويات مجالس الإدارة	٥٠
١٢	نقص الاهتمام بالتدريب والتثقيف التعاوني الفعال للأعضاء.	٢١
١٣	محدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبعد القطاع التعاوني بأكمله عن متغيرات الرقمنة والحداثة الزراعية.	٧٥

المصدر: المقابلة الشخصية

وانتهت المقابلة فيما يخص المشكلات والمعوقات إلى أن لتراجع دور التعاونيات الزراعية في أداء دورها آثارًا سلبية متعددة على المزارع والتنمية الزراعية بصفة عامة ومنها:

- زيادة المشكلات المتعلقة بنقص مستلزمات الإنتاج وسوء توزيعها، وتحكم التجار في فرض أسعار مرتفعة على المنتجين مما انعكس سلبًا على إنتاجية المحاصيل.
- يواجه المزارعون العديد من المشكلات التمويلية نتيجة غياب دور الجمعيات التعاونية في هذا المجال وغياب البنك التعاوني المتخصص.
- ظهور الكثير من مشكلات تدهور التربة وانخفاض الإنتاجية نتيجة غياب تطبيق الدورة الزراعية، وتنظيم الإنتاج داخل أحواض القرية، وهو الدور التي قامت به التعاونيات في الستينات والسبعينات بنجاح من خلال تنفيذ مشروع تنظيم الاستغلال الزراعي وتجميع الزراعات في دورة زراعية ثنائية أو ثلاثية محققة ارتفاع في استغلال الموارد الزراعية.
- ازدياد درجة المخاطرة التي يواجهها المزارعون فيما يتعلق بتقلبات الأسعار نتيجة لغياب دور التعاونيات في تسويق المحاصيل، وازدياد الدور الاحتكاري للقطاع الخاص.

٣-٢-٢ مقترحات أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والقيادات التعاونية لتفعيل دور الجمعيات الزراعية في خدمة المزارعين[١]:

- اقترح نحو ٩٧% من أفراد عينة الدراسة ضرورة رفع الدولة يدها عن التعاونيات الزراعية، وإطلاق حريتها في إدارتها الذاتية والقيام بأدوارها بعيدًا عن أية تدخلات.

- اقترح ٩٥% الاهتمام بتقوية المراكز المالية للتعاونيات برفع نسبة الأسهم، وتوسيع نطاق العضوية بحيث تشمل الحائزين وغير الحائزين.

- أوضح نحو ٨٥% من أفراد عينة الدراسة دعم الإقراض التعاوني من خلال آلية الصندوق الدوار الممول ذاتيًا على أن يتبع الجمعية المركزية، وتشارك فيه مختلف تعاونيات المحافظة لتمويل المشروعات الخدمية للتعاونيات لصالح أعضائها (دراسة الجدوى).

---

(١) المصدر: نتائج المقابلة الشخصية.

– اقترح نحو ٤٢% من أفراد عينة الدراسة ضرورة التغلب على الثغرات في التشريع التعاوني بما يتفق مع متطلبات سياسة التحرر الاقتصادي وإدارة شئون الحركة التعاونية.

– اقترح نحو ٩٥% من أفراد عينة الدراسة ضرورة العمل على إعادة الثقة في التعاونيات التعاونية الزراعية، ووضع خطة قومية للتدريب والتثقيف التعاوني، وعقد المؤتمرات والندوات التعاونية.

– اقترح نحو ٨٠% من أفراد عينة الدراسة دعم التخطيط الإستراتيجي للتعاونيات مع إعطاء أولوية لتدعيم الجمعيات التعاونية المحلية التي تمثل أساس البنيان التعاوني، ويشمل ذلك تحسين مستوى الإدارة ورفع كفاءتها مع استكمال المقرات والتجهيزات الإدارية ووسائل الاتصال الحديثة وتدعيمها بالأجهزة الوظيفية المتخصصة، ويمكن أن يستهدف تطويرها أن تصبح نموذجًا للإدارة الكفْء، وأن تستخدم الوسائل والأساليب التعاونية في الإدارة وفي الخدمات المقدمة لأعضائها، وفي أثناء أداء دورها في المجتمع المحلي مع توسيع مجالات خدماتها للمزارعين أعضاء الجمعية (وخاصة مشروعات الميكنة).

– كما اقترح نحو ٦٦% ضرورة ربط آليات التغيير المؤسسي للنهوض بالبنيان التعاوني بعجلة التنمية الزراعية من خلال التخطيط الإستراتيجي مع التركيز على التعلم، والنمو المستمر استنادًا إلى الدروس المستفادة من نظام فعال للمتابعة والتقييم بما يمكن من كفاءة تحقيق التعاونيات لأهدافها.

– كما أوضح نحو ٥٤% ضرورة دعم توفير التكنولوجيا والتقنيات الإلكترونية على مستوى الاتحاد، والتعاون الزراعي، والتعاونيات العامة والمركزية بما يرفع كفاءة الإفادة من الموارد المتاحة، وزيادة الإنتاج، وخفض التكلفة.

– اقترح نحو ٧٧% ضرورة دعم الشراكة بين البنيان التعاوني والقطاعين العام والخاص.

– اقترح نحو ٤٥% ضرورة اعتماد دراسات الجدوى عند تشغيل الآلات والمعدات الزراعية كمشروعات تعاونية خدمية ممولة ذاتيًا.

– اقترح نحو ٦٩% ضرورة توفير خدمات الإرشاد الزراعي التعاوني بالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والتعاون مع المؤسسات البحثية والجامعات ذات الصلة.

– أوضح نحو ٣٥% ضرورة وضع خطه شامله لتنمية الموارد المالية للتعاونيات من خلال طرح مشروعات صغيرة على الجمعيات المحلية، وتقديم دارسات الجدوى اللازمة لها لدعم المراكز المالية، وإنشاء قاعدة بيانات تشمل جميع أنشطة الجمعيات التعاونية الزراعية.

– أتفق نحو ٢٣% على تشجيع الجمعيات المشتركة والتسويقية والمركزية على أن تقوم بطرح أسهم للمشروعات الكبيرة على مستوى المحافظة، والتي تمكن التعاون من زيادة التصدير، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

– أوضح نحو ٦٥% ضرورة تفعيل المادة الثامنة المعدلة بقانون التعاون الزراعي ١٢٢ لسنه ١٩٨٠ بتكوين شركات استيراد وتصدير، أو اشتراك الجمعيات في أسهم شركات تسويق.

– أوضح نحو ٢٥% ضرورة توفير شبكة اتصالات الكترونية توفيرًا للوقت والتكلفة.

– كما أوضح نحو ٤٠% ضرورة رفض تسجيل الجمعيات التعاونية الضعيفة، ودمج القائمة بالفعل منها، وتوفير الحماية الحكومية للتعاونيات، وكذلك تحديد اختصاصات كل مستوى من مستويات البنيان التعاوني.

– اتفق نحو ٥٣% على ضرورة التعاون مع جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية العالمية والقومية التي تعمل على تحقيق أغراض ذات أهمية بالنسبة للحركة التعاونية.

جدول رقم (٣-٢)

مقترحات تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والقيادات التعاونية

م	المقترح	%
١	منح الحرية للتعاونيات في القيام بأمورها بعيدًا عن تدخل الدولة في سلطاتها	٩٧
٢	تعزيز المراكز المالية للتعاونيات برفع نسبة الأسهم، وتوسيع نطاق العضوية بحيث تشمل الحائزين وغير الحائزين.	٩٥
٣	ضرورة العمل على إعادة الثقة في الجمعيات التعاونية الزراعية، ووضع خطة قومية للتدريب والتثقيف التعاوني، وعقد المؤتمرات والندوات التعاونية	٩٥
٤	دعم الإقراض التعاوني من خلال آلية الصندوق الدوار الممول ذاتيًا على أن يتبع الجمعية المركزية، وتشارك فيه مختلف تعاونيات المحافظة لتمويل المشروعات الخدمية للتعاونيات لصالح أعضائها بعد إجراء دراسات الجدوى.	٨٥
٥	رفع كفاءة إدارة مجالس إدارات الجمعيات، واستكمال المقرات والتجهيزات الإدارية، ووسائل الاتصال الحديثة وتدعيمها بالأجهزة الوظيفية المتخصصة، مع توسيع مجالات خدماتها للمزارعين أعضاء الجمعية (وخاصة مشروعات الميكنة).	٨٠
٦	ضرورة دعم الشراكة بين البنيان التعاوني والقطاعين العام والخاص.	٧
٧	ربط تطوير التعاونيات بخطة التنمية الاقتصادية وبالسياسة الزراعية للدولة للتنمية الزراعية من خلال التخطيط الإستراتيجي، وإنشاء نظام فعال للمتابعة، والتقييم بما يمكن من كفاءة تحقيق التعاونيات لأهدافها.	٦٦

م	المقترح	%
٨	توفير خدمات الإرشاد الزراعي التعاوني بالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والتعاون مع المؤسسات البحثية والجامعات ذات الصلة	٦٩
٩	تفعيل المادة الثامنة المعدلة بقانون التعاون الزراعي ١٢٢ لسنه ١٩٨٠ بتكوين شركات استيراد وتصدير، أو اشتراك الجمعيات في أسهم شركات تسويق.	٦٥
١٠	ضرورة دعم توفير التكنولوجيا والتقنيات الإلكترونية على مستوى الاتحاد، والتعاون الزراعي والتعاونيات العامة والمركزية بما يرفع كفاءة الإفادة من الموارد المتاحة، وزيادة الإنتاج، وخفض التكلفة.	٥٤
١١	ضرورة اعتماد دراسات الجدوى عند تشغيل الآلات والمعدات الزراعية كمشروعات تعاونية خدمية ممولة ذاتيًا.	٤٥
١٢	مراجعة القوانين والتشريعات التعاونية لضبطها بما يتفق مع المتغيرات الحادثة محليًّا ودوليًّا	٤٢
١٣	رفض تسجيل الجمعيات التعاونية الضعيفة، ودمج الموجودة بالفعل مع بعضها وتوفير الحماية الحكومية للتعاونيات، وكذلك تحديد اختصاصات كل مستوى من مستويات البنيان التعاوني	٤٠
١٤	ضرورة وضع خطه شامله لتنمية الموارد المالية للتعاونيات من خلال طرح مشروعات صغيرة على الجمعيات المحلية، وتقديم دارسات الجدوى اللازمة لها لدعم المراكز المالية	٣٥%
١٥	تشجيع الجمعيات المشتركة والتسويقية والمركزية على أن تقوم بطرح أسهم للمشروعات الكبيرة على مستوى المحافظة، والتي تمكن التعاونيات من زيادة التصدير، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي.	٣٥%
١٦	ضرورة توفير شبكة اتصالات إلكترونية توفيرًا للوقت والتكلفة.	٥

المصدر: المقابلة الشخصية

٣-٣ تقييم الوضع الراهن بالجمعيات التعاونية الزراعية

٣-٣-١ دراسة حالة عن محافظة كفر الشيخ

تم اختيار محافظة كفر الشيخ؛ لأنها تمثل أحد المحافظات التي تشمل أكبر عدد من تعاونيات الائتمان الزراعي، وتم اختيار أربعة مراكز عشوائيًّا من مراكز المحافظة، وهي: مركز البرلس، وكفر الشيخ، ودسوق، والحامول، وتم اختيار جمعية تعاونية متعددة الأغراض من القرية الأم في كل مركز، للتعرف على فاعلية هذه التعاونيات ومدى قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة منها لأعضائها، علاوة على التعرف على أهم المشكلات التي تعوق تحقيق المطلوب منها طبقًا للوائح والتشريعات التي ترتبط بالتعاون الزراعي. اعتمد تقييم الأداء الراهن للجمعيات التعاونية الزراعية على استطلاع آراء عدد من أعضاء مجالس إدارات تلك

الجمعيات من خلال المقابلة الجماعية، والذين تم اختيارهم باستخدام أسلوب التقييم الريفي السريع Rapid " Rural Appraisal"[١] لمجتمع مجالس إدارات هذه الجمعيات، والمكون من سبعة أعضاء لكل من الجمعيتين الأوليين، وخمسة أعضاء لكل من الجمعيتين الأخريين بإجمالي ٢٤ عضو مجلس إدارة للجمعيات الأربع، وذلك بهدف التعرف على الوعي التعاوني لمجلس إدارات الجمعيات التعاونية المحلية متعددة الأغراض، والتعرف على كفاءة الأداء التعاوني بالتعاونيات الزراعية بقرى محافظة كفر الشيخ ومراكزها. واستخدمت مجموعة من الأسئلة يمكن من خلالها تقدير التعاونية الزراعية والحكم على أدائها، ووعي مجلس إدارتها، تمثلت فيما يأتي:

مدى معرفة أعضاء مجلس الإدارة بمبادئ التعاون: تم توجيه سؤال لأعضاء مجلس الإدارة عن مدى علمهم بالمبادئ التعاونية التي تقوم عليها جمعياتهم، وتم الطلب من بعضهم ذكر أحد هذه المبادئ، أجاب ١٢ مفردة بأن هذه المبادئ لم يسمع عنها ولا يتم تطبيق أي منها، في حين أجاب ٥ مفردات من أعضاء العينة بأنهم سمعوا عن هذه المبادئ ولكن هذه المبادئ لا تنطبق على جمعياتهم ومن غير المنطقي أن يتم تطبيق تلك المبادئ في ظل الظروف الحالية للبلاد، في حين امتنع الباقي عن الإجابة عن السؤال.

ما عدد المرات التي تم ترشيحكم من قبل أعضاء الجمعية لعضوية مجلس الإدارة ؟

أجاب نحو ٢٠ مفردة بأن عدد المرات التي تم ترشيحهم فيها لعضوية مجلس إدارة الجمعية تراوح ما بين ٢-٤ مرات، بينما أشار بعضهم (٨) إلى أن عضوية مجلس الإدارة هي عضوية دائمة، وطلب بعض أعضاء مجالس الإدارة بأن تكون عضوية مجلس الإدارة لا تزيد عن سنة واحدة.

نسبة ما توفره الجمعية التعاونية من مستلزمات الإنتاج (تقاوي، أسمدة، ومبيدات، إلخ**):**

أجاب ٢٤ مفردة من أعضاء مجالس الإدارات بنسبة ١٠٠٪ من إجمالي المبحوثين بأن الجمعية توفر المطلوب من مستلزمات الإنتاج المدعمة التي تساهم في دعمها الدولة والمتمثلة في الأسمدة الأزوتية

---

[١] البحث الريفى السريع بالمشاركة Rapid Rural Appraisal هو نمط من أنماط البحث المجتمعي، والذي تم تطويره في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كبديل ومكمل لأدوات البحث التقليدية. ويعد أسلوبًا للتعلم من أعضاء المجتمع ومعهم؛ بهدف استكشاف الاحتياجات وتحليلها، وتقييم المعوقات والفرص المتاحة، واتخاذ قرارات محددة باتجاه الأنشطة التنموية المختلفة. يعمل الفريق في تعاون وثيق مع أعضاء المجتمع، وإشراكهم في جميع جوانب جمع المعلومات وتحليلها. يتم جمع المعلومات باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات التي تسهل مشاركة أفراد المجتمع، يمكن استخدام هذه المعلومات في تصميم المشروعات، وتحسين المشروعات الجارية، ومراجعة السياسات الوطنية،...إلخ.

(اليوريا والنترات)، حسب الحصر الحيازي للمحاصيل المقنن لها ذلك، في حين أوضح نحو ١٨ عضوًا من مجلس إدارة الجمعيات ممثلون ٧٥٪ من الأعضاء أن المستلزمات الحرة، (التقاوي، والأسمدة البوتاسية والفوسفاتية، والمبيدات) متوافرة بالجمعيات كما أنها متوافرة في القطاع الخاص، في حين أجاب نحو ٢٥٪ منهم بعدم توفر المستلزمات الحرة بالجمعية، وفسروا عدم توفرها إلى انخفاض مستوى القدرة التمويلية للجمعيات المحلية، وانخفاض في الوعي التعاوني لدى الزراع. ومما سبق يمكن القول بأن أعضاء مجلس إدارة التعاونيات متعددة الأغراض على المستوى المحلي لديهم وعي تعاوني في توفير مستلزمات الإنتاج المدعمة، والحرة بقدر كاف في قري العينة.

ما توفره التعاونية الزراعية من قروض وسلف: أوضح نحو ١٠٠٪ من المبحوثين أن الإقراض النقدي الذي كانت تقدمه الجمعيات التعاونية الزراعية لم تعد تقدمه بعد، ووقوف البنك الزراعي المصري عن تقديم تمويل مباشر للتعاونيات المحلية بالنسبة لتمويل مستلزمات الإنتاج (تقاوي، وأسمدة، ومبيدات)، ولكن يقدم لأعضاء التعاونيات النوعية المتخصصة بضمان عضوية التعاونية، ولم تكن أي من التعاونيات المدروسة منها، وتبين أن سبب خروج التعاونيات من التمويل الإقراضي، أن مستوى فائض الميزانية منخفض، وكذلك مخصصات هذه البنود (الإقراض أو التسليف).

مدى توفير التعاونية الزراعية للميكنة الزراعية لأعضائها: أوضح نحو ٥٠٪ من مفردات اللقاء الريفي السريع (١٢ مفرده) بأن التعاونية الزراعية متعددة الأغراض ليست مثل التعاونية النوعية المتخصصة في مجال الميكنة، ولكن بعضها يملك جرارًا، أو آلة للحرث، أو الزراعة، أو الخدمة (سطارة)، وذلك بالجمعيات متعددة الأغراض، على العكس من الجمعيات النوعية في مجال الميكنة، ولكن توجد جمعيات متعددة الأغراض مهتمة بمجال الميكنة، والتسوية بالليزر، مثل جمعية وردان وكرداسة بالجيرة، إذ لا توجد موانع من الدخول في توفير الميكنة لأعضاء الجمعية متعددة الأغراض، وأن قانون التعاون لا يمنع التعاونية متعددة الأغراض من ممارسة العمل في المجال، ودخول المنافسة فيه، ولكن انخفاض المقدرة للتمويلية لدى التعاونية يعد حجر العثرة أمام تحقيق ذلك، أو الدخول في مجال الميكنة الزراعية.

هذا وأوضح اللقاء بأن هناك جمعيتين من الأربع المدروسة لدى كل منها جرارًا زراعيًا، ولكن لا تتعدى تغطية خدماته أكثر من ٢٠٪ من الأعضاء، بينما يحصل باقي الأعضاء على احتياجاتهم من الميكنة من القطاع الخاص، ولكن توجد جمعيات متخصصة للخدمة الزراعية بالمكينة، ومهتمة بذلك ولديها الكثير من المعدات والآلات، ولكن لم تكن ضمن مجموع الأربعة المدروسة.

مدى تقديم الخدمات الزراعية في المواعيد المناسبة: أوضح نحو ١٠٠٪ من أعضاء مجلس إدارات الجمعيات المدروسة أن الجمعية بأعضائها، ومجلس إدارتها على دراية تامة بمتطلبات الخدمات الزراعية

ومواعيدها، وأن الخدمات تقدم في مواعيدها، لأن الفلاح يعرف الميعاد المناسب، ويتقدم بالطلب على الخدمة، والجمعية توفرها في ميعادها المحدد، أما التأخير الذي قد يحث أحيانًا في توريد الأسمدة المدعمة يتم على جميع التعاونيات على مستوى الجمهورية تقريبًا حيث يزداد الطلب في أوقات الذروة أحيانًا، مما قد يؤدي إلى تأخر تقديم الخدمة.

مساهمة التعاونية في الإنتاج الزراعي: مدى قدرة التعاونية على زيادة الإنتاج برفع الكفاءة وسد احتياجات الزراع الأعضاء، تبين أن الجمعيات تسعي بجدية لتوفير مستلزمات الإنتاج (تقاوي، أسمده، ومبيدات، ومغذيات نباتية، وهرمونات، وأسمدة حرة) تحت رقابة الجهاز الإداري التعاوني وأجهزة الرقابة بالدولة، وأن التعاونية المحلية جادة قدر الإمكانيات التمويلية المتاحة، وما توجهه إليها الجمعيات المركزية، والعامة للائتمان، للمساعدة التمويلية الممكنة ومدى توافر رأس مال التعاونية، أما مستلزمات الإنتاج الحرة فيعتمد قيام الجمعيات بتوفيرها على درجة كفاءة كل جمعية وفاعليتها وقدرتها المالية، وفاعلية مجلس إدارتها، وفهمها لتطبيق قانون التعاون، مقارنة بأخرى، وبالتالي تعد التعاونيات فيما تقدمة من خدمات زراعية سواء مدعمة من الدولة، أو من السوق، ومنافسة القطاع الخاص، يعتمد على ما لها من تاريخ قديم في خدمة أعضائها، وما استحدث من خدمات المساندة في نظم تطوير الري.

عدم مقدرة التعاونية على تغطية المساحة المنزرعة أو الزمام الموجود بالقرية بمستلزمات الإنتاج: يرجع السبب في ذلك إلى أن الطلب من قبل الفلاحين دائمًا ما يكون أكبر من المعروض من المقرر للزراعات من الأسمدة المدعمة والتقاوي من البحوث الزراعية، فعلى سبيل المثال، حديثًا تمنح وزارة الزراعة فقط ٤ شكائر زنة ٥٠ كيلو جرام من أسمدة اليوريا ٤٦٪ للموسم الزراعي، وهذه توصيات مركز البحوث الزراعية، في حين يرى الفلاحون أن هذه الكمية منخفضة، وقليله وغير كافية، خصوصًا الري بالغمر الذي يتسبب في عدم إفادة النبات من الأسمدة لفترة أطول. حيث إن التوصيات العلمية قائمة على أساس استخدام طرق الري الحديثة غير الشاملة للري بالغمر، ولذا تستهدف الدولة عن طريق التعاونيات السعي والتوعية نحو استخدام طرق الري الحديثة، عن طريق قرض بضمان التعاونيات للفلاحين أعضاء التعاونية، وتولي الدولة تبطين مختلف الترع والمساقى العامة حتى مكينات الرفع للمياه، بالإضافة إلي طرق حديثة للزراعة، وخصوصًا المحاصيل الشرهة للمياه مثل القصب، والأرز وتبني زراعة الأرز بالشتل، والري بالتنقيط عن طريق التعاونيات، الأمر الذي يخلق الحاجة التمويلية نتيجة إتاحة الفرصة لدور فعال للتعاونيات في مجال الخدمات المقدمة للنهوض بالزراعة المصرية وعملياتها مثل الاهتمام بتحديث نظم الري.

أعداد المستفيدين من خدمة ما من الخدمات التي تقدمها التعاونية الزراعية، فقد تبين أن الجمعيات تعطي الخدمة لكامل أعضائها وكانت هذه إجابة ١٠٠٪ من الأعضاء المبحوثين من مجلس إدارة تعاونيات الدراسة، وقد أوضحوا أن الوفاء بتحقيق كامل الخدمة لكافة أعضاء الجمعية، يتوقف على نوع الخدمة

المقدم، فمثلًا الأسمدة المدعمة توفر الجمعية ١٠٠٪ من الأسمدة النتروجينية المدعمة؛ لأن أساس الصرف مبني على الحصر الزراعي الفعلي من الزروع، ويقوم على توزيعها رقابة صارمة، ونادرًا ما يحدث خلل فيها لوجود جهاز رقابي حكومي عليها من الإدارة التعاونية على المستوى الإقليمي والحكومي بالدولة، ومتابعة للسياسة الزراعية الحكومية. أما عن بقية الخدمات فيتوقف ذلك على طلب الخدمة، ومدى توافرها وإمكانية تمويلها، وتواجدها من مصادر توريدها وإنتاجها، وقدرة التعاونية على التفاوض على وجود مواد الخدمة ومقرراتها مثل الأسمدة الحرة، والمبيدات، أما خدمات الزراعة الآلية والخدمات التسويقية فتختلف نسب تحقيقها حسب الإمكانيات التمويلية للتعاونية، وقدرتها على جلب الخدمة للزراع، والقدرة التفاوضية لمجلس إدارة التعاونية، طالما الأمر في حدود القانون.

حجم المحاصيل التي تقوم التعاونية بتسويقها تعاونيًّا وكميتها: بسؤال مجلس إدارة التعاونية الحضور (R.R.A.) اللقاء الريفي السريع عن حجم المحاصيل التي تقوم التعاونية بتسويقها تعاونيًّا وكميتها، أوضح نحو ٨٠٪ منهم أن التعاونيات التي يمثلون عضوية مجلس إدارتها لم تقم بتسويق أي محصول تسويقًا تعاونيًّا حاليًا، إلا أن نحو ٢٠٪ منهم أوضح أنه يتم تسويق القطن عن طريق دخول التعاونية مع مجموعات المزاد العلني للشركات مؤخرًا، والتي تديره وزارة قطاع الأعمال، وتدخل الجمعية العامة للقطن بكفر الشيخ المزاد، أو مجمعة ومسوقة وسيطًا للشركات الداخلة في العملية التسويقية للقطن في السنوات الثلاث الأخيرة، ولكن أنقرض احتكار التعاونيات لتغطية السوق منفردًا، كما كان سابقًا.

كما أوضح المبحوثون بالمناقشة أن التعاونيات في بعض المحافظات تقوم بتجميع القمح وتوريده لوزارة التموين لصالح أعضاء الجمعية، منافسة للقطاع الخاص في ذلك، كما تقوم في محافظات القصب بتوريده لمصانع السكر، والتدخل في بنجر السكر عن طريق الجمعية العامة للمحاصيل، وأيضًا دور الجمعية العامة للخضر والفاكهة في تسويق بعض الحاصلات، والمشاركة مع القطاع الخاص في تصدير الفراولة هذا الموسم.

هذا مع مراعاة أن قانون التعاون ١١٧ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في ٢٠١٤ سمحت للتعاونيات بإنشاء شركات للتصدير، والتسويق الداخلي والخارجي، تحت شرط الإنشاء المحدد للتعاونيات، ولكن لم يتم ذلك على الواقع الفعلي حتى الأن، الأمر الذي يشير إلى انخفاض المستوى التسويقي، والكفاءة التسويقية للتعاونيات متعددة الأغراض حتى الآن بصفة عامة، وفي جمعيات الدراسة بصفة خاصة، مع مراعاة أن الجمعيات العامة النوعية منها ما يؤدي دورًا جيدًا في مجال التسويق مثل الجمعية العامة لتسويق القطن في محصول القطن، والجمعية العامة لمحصول البطاطس، والجمعية العامة لمحصول القصب، ولكن الجمعية العامة للائتمان ومشتركاتها ما زال دورها التسويقي لا يتناسب وحجم وجودها بالمجتمع.

دور التعاونية في تقديم الخدمات الاجتماعية لأعضائها: أوضح الحضور أن قانون التعاون ١١٧ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في ٢٠١٤ سمحت للتعاونيات بتقديم خدمات اجتماعية بسيطة بمساندة التعاونية الضعيفة بما لا يزيد عن ٢٠٠٠ جنية من الاتحاد التعاوني الزراعي في العام، وبعض المساندات في الحالات الحرجة للأعضاء بقيم ضعيفة، ويحتاج دور التعاونيات في هذا المجال إعادة نظر.

الخدمات الإرشادية التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها، إن نحو ٨٠٪ من أعضاء مجلس الجمعيات الأربع المبحوثين (٢٤ عضوًا) أفادوا بأن التعاونية الآن لا تقدم عملًا إرشاديًا يذكر في مجال الإرشاد النباتي والحيواني، لخلو التعاونيات من المرشدين الزراعيين، وينسحب ذلك على معظم – إن لم يكن كل – التعاونيات بمصر، وتم بحث إمكانية وجود مرشد لصالح التعاونية لتقديم الخدمات للأعضاء على الحساب الجاري للتعاونية، وعلى الرغم من تقبل الفكرة إلا أن هناك تخوفًا من انخفاض مستوى ميزانيات التعاونيات متعددة الأغراض على مستوى القرية، الأمر الذي يتضح معه انخفاض مستوى تقديم الخدمات الإرشادية لدى التعاونيات المحلية متعددة الأغراض الآن.

ونخلص مما سبق إلى أن التعاونيات متعددة الأغراض على مستوى القرية في معظم قرى مصر تحتاج إلى دفعة قوية ومساندة منظمة، ومدروسة، ومنسقة للتعاونيات لتحسين الأداء ورفع كفاءته للعمل التعاوني بها، والآن يعد اهتمام الدولة ليس بالقليل في أقامه مبان الجمعيات التعاونية الزراعية وتعديلها ضمن برنامج حياة كريمة بالقرية.

وبالحوار مع مفردات مجتمع الدراسة أعضاء مجالس الإدارة للجمعيات المدروسة حول بعض مواد القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٠ والمعدل في ٢٠١٤ تبين الانخفاض الشديد في الوعي المعرفي بمواد عدة بالقانون رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية، وأن معظم الأعضاء يقعون في المرحلة العمرية من ٥٠–٧٥ عامًا وأكثر، كما أن المستوى التعليمي منخفض حيث ١٢ يحملون الشهادة الإعدادية، ٨ لا يحملون أي شهادات ما عدا شهادة محو الأمية، ٢ منهم يحملون شهادات ثانوية عامة، كما أن هناك صلات قرابة بين أعضاء مجالس الإدارة، واتضح ذلك من خلال أسمائهم. الأمر الذي يعني أن خصائص أعضاء مجالس الإدارة سواء العمرية أو التعليمية أو الثقافية في حاجة للتطوير، مما ينعكس أثره على التفكير التعاوني وتطوره.

(جدول ٣-٣)

رأي أعضاء مجالس الإدارة في المشكلات والمعوقات التي تعاني منها الجمعيات الزراعية

م	العبارة	%
١	التعاونيات تساهم فقط بنحو ٣٣% من المطلوب من الميكنة الزراعية التي يحتاجها الأعضاء نظرًا لنقص الآلات والمعدات، وعدم وجود إمكانات كذلك للصيانة.	٧٥
٢	ضعف الموارد المادية للتعاونيات. حيث لا يستفيد من خدمات الجمعية أكثر من ٢٠% من أعضائها.	٥٠
٣	لا تساهم التعاونيات في تسويق المحاصيل للزراع، ولم يتم تنفيذ القوانين الخاصة بالزراعة التعاقدية، وصعوبة التعاون مع التجار والمسوقين من ناحية أخرى.	٩٠
٤	يكاد ينعدم الدور الإرشادي للتعاونية، ولا يتجاوز ٥% من المطلوب، لندرة وجود مرشدين وعدم توظيف جدد، وعدم التنسيق بين التعاونية والجمعيات الأخرى بتوفير هذه الخدمات الإرشادية.	٨٠
٥	التعاونيات بعيدة عن تقديم الخدمات الاجتماعية، ولا يتجاوز مشاركتها نحو ٣% من المفترض والمطلوب منها.	٢٠
٦	ضعف البنية الأساسية للتعاونية من مبانٍ ومخازن وتهالكها. حيث مثلت نحو ٢٠% من أهم المشكلات الأساسية التي تعترض دور التعاونية في تقديم خدماتها.	٢٠
٧	عدم تنفيذ القانون التعاوني، وعدم وجود قرارات منفذه له، وضعف آليات تنفيذ اللوائح والقوانين المطبقة لقانون التعاون.	١٠
٨	عدم تغطية البنك الزراعي المصري لما تحتاجه التعاونيات من تمويل مطلوب.	٥
٩	انخفاض قيمة الأسهم وتدني مساهمة الأعضاء في زيادة رأس مال التعاونية مما يفسر عدم وجود موارد بالجمعية، حيث مثلت نحو ١٢%	٥٠
١٠	صعوبة توفير المكون الأجنبي للكثير من احتياجات الجمعيات الاستيرادية سواء آلات أو معدات وقطع غيار.	٢٥
١١	عدم إتاحة الفرصة للتعاونية الزراعية في التعامل مع غير شركات وزارة التموين لعدم المعرفة بالسوق وضعف الخبرات والخوف من المسئولية. حيث مثلت نحو ٢٢% من أهم المشكلات التسويقية للتعاونية.	٥٠
١٢	الضرائب المفروضة على القطاع التعاوني تحد من قدرته على المنافسة مع القطاع الخاص.	٥
١٣	التعاونيات الزراعية ليس لها حق الاستيراد والتصدير كما هو متاح للقطاعين العام والخاص لمستلزمات الإنتاج والمدخلات، حيث مثلت هذه المشكلة نحو ٢٤% من أهم المشكلات التسويقية وفقًا لآراء التعاونيات.	٢٥
١٤	نقص البرامج التدريبية الموجهة للعاملين بالجمعيات.	٨٠

المصدر: اللقاء الريفي السريع.

جدول (٣-٤)

مقترحات أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات المختارة لتطوير الأداء بالجمعيات الزراعية

م	العبارة	%
١	توفير مستلزمات الإنتاج لجميع المحاصيل وفقًا لاحتياجات الزراع وبالكميات اللازمة للزراعات وفى الوقت المناسب.	٨٠
٢	تفعيل نظام كارت الفلاح لتيسير الأمور على المزارعين.	٥٠
٣	استكمال منظومة التكويد لتجميع الحيازات، حيث يساهم ذلك في جودة استخدام الميكنة والمياه والجني والتسويق وكافة العمليات الزراعية والتسويقية ما سيعود بالنفع على أعضاء التعاونية.	٣٠
٤	تسهيل ضمانات الحصول على السلف والقروض، لعدم القدرة على توفير للضمانات الكافية، وبشكل يضمن عدم اللجوء للتجار والبنوك.	٧٠
٥	إتاحة السلف والقروض بضمان الإنتاج نفسه، وبالتالي تصبح التعاونية مشاركة للزراع بشكل أفضل.	٣٥
٦	توفير المطلوب من الميكنة الزراعية المطلوبة في المواعيد المطلوبة والمناسبة.	٥٠
٧	يمكن توفير الميكنة من خلال تعاون التعاونيات مع القطاع الخاص وتوفيرها بدلًا من لجوء الزراع بأنفسهم إلى القطاع الخاص، وبالتالي تصبح هناك مشاركة أفضل وإشراف على هذه الميكنة بحيث تؤدى وظيفتها بشكل أفضل وفى مواعيدها المناسبة.	٥٠
٨	تقديم كافة الخدمات المالية للزراع والتوسع في مصادرها حيث إنه لا يتم تغطية كل المطلوب لقلة الموارد المالية.	٧٥
٩	يمكن للتعاونية مشاركة بعض البنوك من خلالها لسد العجز في مواردها المالية، وتسهيل تقديم القروض والسلف للزراع بشكل أوسع وكافٍ.	٣٥
١٠	يمكن للتعاونية الاعتماد على اشتراكات الأعضاء ذوي القدرة والمساهمة في مواردها المالية واستفادة بعض الأعضاء من الفوائد المحققة.	٢٠
١١	إقامة الجمعيات لمشروعات استثمارية يحقق لها عوائد يمكنها من الصرف على خدمات الأعضاء.	٦٠
١٢	الاهتمام بالتدريب وتوفير البرامج التدريبية الحديثة والهادفة.	٥٠

المصدر: اللقاء الريفي السريع.

٣-٣-٢ استطلاع رأي مجموعة من الأعضاء المستفيدين* من خدمات الجمعيات الزراعية محل الدراسة لمعرفة الوعي التعاوني لدى الزراع التعاونيين المتعاملين مع الجمعيات وآرائهم عن الخدمات المقدمة من الجمعيات الزراعية من خلال اللقاء الريفي السريع R.R.A مع مجموعة منهم من نفس الجمعيات التي تم عمل اللقاء مع أعضاء مجالس إدارتها بواقع ١٠ مفردات لكل جمعية؛ وذلك للتعرف على درجة الوعي لديهم بمبادي التعاونيات، تم طرح الأسئلة ومناقشتها حول الموضوعات الآتية:

- **ما حجم الحيازة التي تملكها؟**

بسؤال المبحوثين عن حجم الحيازات التي يملكونها فقد تراوحت بين ٥ قراريط – ٧ أفدنة.

- **ما رأيك في الجمعية الزراعية؟**

أشار الغالبية العظمى ٨٥% من الأعضاء المختارين أن الجمعية تناقص دورها في السنوات الأخيرة بعد تطبيق الدولة للإصلاح الاقتصادي، واقتصر دورها الحالي على بيع بعض الأسمدة وتحرير مخالفات البناء وعمل المحاضر.

- **ما نوع تعاملك مع الجمعية الزراعية؟**

تراوحت الإجابات ما بين الحصول على الأسمدة والتقاوي لزراعة أرضه، أو التصالح وإلغاء المخالفة.

- **بالنسبة لمستلزمات الإنتاج هل تحصل عليها بالجودة وبالسعر المناسب؟**

أشار نحو ٥٠% من الأعضاء إلى أن الجمعية توفر أسمدة ذات جودة عالية وبسعر مناسب للجميع، وفى المقابل أشار نحو ٦٠% من الأعضاء المستفيدين إلى أن هناك نوعًا من عدم العدالة في توزيع الأسمدة بين المتعاملين مع الجمعية حيث يخضع ذلك للمحسوبية والمعارف، بينما أشار نحو ٩٠ % إلى عدم كفاية المقررات السمادية المنصرفة لهم من الجمعية، ولجوئه إلى القطاع الخاص الذي يرفع الأسعار بشكل مبالغ فيه، حيث وصلت شكارة السماد للبطاطس ٥٥٠ جنيهًا.

- **مدى معرفة المزارعين بالمبادئ التعاونية**

والتي تعد مشكلة كبيرة لدى الزراع (حيث السؤال عن المبادئ التعاونية وشرحها وتفهيمهم إياها) تبين أن نحو ٧٠ % منهم يعرفون مفهوم المبادئ التعاونية من ديمقراطية وخلافة وذلك بعد تعريفهم بها وتفهيمهم إياها، على الرغم من أن هناك عدم تنفيذ وتطبيق واتباع لمعظمها بالقرية.

تمثلت المشكلات والمعوقات التي تواجه المتعاملين مع الجمعيات في:

محدودية خبرات أعضاء مجلس الإدارة في إدارة الأزمات، والانحياز لبعض الأقارب، والتمييز في أداء الخدمة، أشار نحو ٦٠% من الزراع المبحوثين أن ذلك يعد من أهم مؤشرات فشل عمل التعاونيات الزراعية بالقرية، وحصوصًا فيما يتعلق بالأزمات الخاصة بنقص الأسمدة، أو تراكم المحصول نتيجة عدم التسويق مما يعوق القدرة على الإدارة وتنفيذ اللوائح والقوانين الميسرة لعمل التعاونية.

- **ضعف البنية التحتية للجمعيات من مقار، ومخازن، ومحطات فرز وتدريج وسائل نقل معدات زراعية للجمع والحصاد،** وغيرها

مما يؤثر في فعالية دور التعاونيات في خدمة أعضائها وكفاءتها، وأوضح نحو ٥٠ % من الزراع المبحوثين من التعاونيين المتعاملين بالجمعيات أن الجمعيات معظمها مهدم وليست لديها مخازن جيدة ولا معدات متطورة، إلا أنه مؤخرًا دخل عدد كبير منها في إطار برنامج حياة كريمة، والذي ينتظر أن يتم تعديل مقرات الجمعية من خلاله، هذا علاوة على انخفاض سعة المخازن الخاصة بالجمعيات حيث لم تكن ملائمة، وبها السعات المناسبة في بعض الأماكن، كما أفاد نحو ٧٥% من الأعضاء بأن الآلات والمعدات الموجودة بالجمعيات قديمة جدًّا، ومتهالكة ولا يحدث صيانة دورية لها.

- **عدم تواجد موظفي الجمعية بصفة مستمرة لتقديم الخدمات**

وعن وجود عاملين ذوي خبره ومدربين، أشار نحو ١٦ مفردة منهم ممثلة نحو ٤٠% من المبحوثين من الزراع، أن الموظفين العاملين في معظم الجمعيات وعلى رأسهم مدير الجمعية غير متواجد باستمرارية، وأن المدير يدير أكثر من جمعية، وبالتالي غير متواجد دومًا بالجمعية، ربما مرة أو مرتين بالأسبوع فقط، مما يوثر على أداء الخدمة (حيث تأخير السداد لبعد البيع والتجميع يوقع بنا غرامات تأخير)، بالإضافة إلي تدني الوضع التمويلي لمعظم الجمعيات الزراعية الآن.

- **عدم قدرة الجمعيات على توفير التقاوي**

أشار نحو ٢٠% من المفردات إلى أن هناك نقصًا في التقاوي المعتمدة من الجمعيات، وخاصة تقاوي الخضر، وارتفاع أسعارها في القطاع الخاص، كما أشار نحو ٥% منهم إلى أن التقاوي تكون تالفة في الكثير من الأحيان.

- **القصور في التسويق التعاوني والزراعة التعاقدية:**

أفاد نحو ٢٥% من المبحوثين من الزراع بأن الدور التسويقي انتهى العمل به في الجمعيات تمامًا الآن، والتسويق التعاوني لمحاصيل الزراع لم تعد كما كانت وخاصة الخضر والفاكهة مما يعرضها للتلف، وحدث ذلك في مشكلة البطاطس لدى المزارعين. المزارعين حرثوا المحصول في الأرض مرة أخرى.

- **محدودية الأنشطة الخدمية والإرشاد التعاوني**

ومحدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي أضاف ٨ مفردات بوقع ٢٠% منهم أن العمل الإرشادي المقدم للزراع عن طريق التعاونية انتهى منذ زمن، ولم يعد هناك مهندس إرشاد زراعي.

- **وبالتحليل والدراسة والحوار والنقاش يوجد من الزراع من لديه وعي تعاوني كما جاء بالطرح السابق.**

إجمالي المبحوثين (٤٠ مزارع عضو الجمعية العمومية للجمعية، أخذت بطريقة عشوائية بعد التقسيم لفئات حيازية بواقع ١٠ مفردات أو زراع لكل جمعية، وبإجمالي ٤٠ مفردة للجمعيات المدروسة).

جدول رقم (٣-٥)

المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر الزراع المتعاملين:

م	العبارة	التكرار	%
١	**ضعف المعرفة لدى الزراع بالمبادئ التعاونية تعد مشكلة كبيرة لدى الزراع (حيث السؤال عن المبادئ التعاونية وشرحها لهم).**	٢٨	٧٠
٢	**عدم وجود كوادر مدربة تتمتع بالكفاءة من أعضاء مجلس الإدارة مما يعوق القدرة على الإدارة وتنفيذ اللوائح والقوانين الميسرة لعمل التعاونية.**	٣٠	٧٥
٣	**محدودية قدرات أعضاء مجلس الإدارة على إدارة الأزمات والانحياز لبعض الأقارب والتمييز في أداء الخدمة.**	٢٤	٦٠
٤	**ضعف البنية التحتية للجمعيات من مقار، ومخازن، ومحطات فرز وتدريج وسائل نقل معدات زراعية للجمع والحصاد وغيرها مما يؤثر في فعالية دور التعاونيات في خدمة أعضائها وكفاءتها.**	٢٠	٥٠
٥	**عدم وجود عاملين ذوي خبره ومدربين، ونقص في مصادر تمويل الخدمات لدى الجمعيات.**	٦٦	٤٠
٦	**عدم الفصل بين واجبات مجالس الإدارة الإشرافية والتوجيهية ومهامها وبين مهام الإدارة التنفيذية.**	١٢	٣٠
٧	**نقص عدد المرشدين الزراعيين.**	٣٤	٧٧
٨	**قصور في التسويق التعاوني والزراعة التعاقدية.**	١٠	٢٥
٩	**محدودية الأنشطة الخدمية والإرشاد التعاوني ومحدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي.**	٨	٢٠
١٠	**عدم قيام الجمعية التعاونية الزراعية بتنفيذ مشروعات تنموية تخدم أعضائها.**	٢٥	٦٠

المصدر: اللقاء الريفي السريع

جدول (٣-٦)

مقترحات الأعضاء المستفيدين من خدمات الجمعيات الزراعية المختارة

م	العبارة	%
١	تنفيذ منظومة كارت الفلاح حسب التعليمات التي أشارت إليها الدولة في ذلك حيث يضمن ذلك حصول كل مزارع على حصته.	٧٠
٢	تفعيل تكويد الحيازات وتجميعها، حيث يساهم ذلك في جودة استخدام الميكنة والمياه والجني والتسويق وكافة العمليات الزراعية والتسويقية ما سيعود بالنفع على أعضاء التعاونية.	٧٠
٣	توسع التعاونية في مساهمتها في تسويق المحاصيل للأعضاء ولا يقتصر على بعضها كالقطن فقط.	٤٠
٤	تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية حيث إنها ستؤدى إلى التوسع في زراعة بعض المحاصيل التي يعاني الزراع فيها من تسويق محاصيلهم التي قد تكون مهمة للسوق المحلي أو التي يتم تصديرها.	٦٠
٥	يمكن مشاركة التجار مع التعاونية كجهة تسويقية لتسهيل تسويق المحاصيل.	٣٠
٦	زيادة دور التعاونية في الإرشاد الزراعي خاصة فيما يخص كيفية زراعة الأصناف الجيدة ومعاملاتها الزراعية حيث أصبح نادرًا وجود مرشدين لمتابعة الزراع.	٦٠
٧	تحقيق العدالة في توزيع المستلزمات ومنع المحسوبية.	٨٥
٨	إقامة ندوات للأعضاء موسعة لتوضيح مفاهيم التعاونيات وأسسها ودورها الحقيقي.	٤٠
٩	تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بدور التعاونيات حيث إنها لا تزال تفتقر إلى الكفاءة وتفعيل هذه التعليمات سيرفع من جودة الأداء للتعاونية.	٥٠
١٠	الشفافية في قرارات مجلس الإدارة وبما يتفق مع الواقع والمطلوب.	٧٠
١١	ضرورة ووجود رقابة فعالة على أعمال الجمعية.	١٠٠
١٢	الانتخابات والتعيين الدوري لأعضاء مجالس الإدارة.	٣٠
١٣	التخلص من العصبية الموجودة في انتخابات الجمعيات.	٢٠
١٤	تطبيق الإرشاد الزراعي الإلكتروني من خلال الجمعيات.	٤٥

المصدر : اللقاء الريفي السريع.

٣-٣-٣ المشكلات والمعوقات إلى تواجه التعاونيات الزراعية في مصر:

من استعراض الوضع الراهن للتعاونيات في مصر وبناء على استطلاعات الرأي لجميع المستويات التعاونية، والمستفيدين من الخدمات التعاونية اتضح أن هناك الكثير من المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية وتحول دون القيام بأهدافها بكفاءة وبدورها في تحقيق التنمية الزراعية، وأولى

مراحل تطوير والنهوض بالتعاونيات هو التعرف على المشكلات والتحديات التي تعوق تطوير تلك التعاونيات من أجل وضع الحلول لها بما يتفق مع حالة التعاونيات الزراعية في الدولة ووضعها، ومن أهم تلك المشكلات والمعوقات:

٣-٣-٣-١ مشكلات ومعوقات إدارية: وتتمثل في:

- ضعف ثقة الزراع في التعاونيات لتدخل الحكومة في شئونها حيث استولت الأجهزة الحكومية متمثلة في البنك الزراعي المصري من خلال التشريع على مقار التعاونيات ومخازنها، علاوة على انتقال مهام التعاونيات الأصلية واختصاصاتها إلى الفروع والوحدات التابعة لهذا البنك.
- يعد ضعف الممارسات الديمقراطية من المشكلات المهمة في التعاونيات، ويمكن القول إن معظم – إن لم يكن كل – مجالس الإدارة خاصة على مستوى القرية تدار إدارة فردية، وانعدام الثقة لدى الأعضاء بجدوى حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وغموض بيانات الميزانيات العمومية بالنسبة لغالبية الأعضاء.
- ضعف مستوى الجهود التي بذلت من أجل رفع كفاءة أعضاء مجالس الإدارات أو الجهاز الوظيفي من خلال التدريب التعاوني لعدم سلامة الخطط التي وضعت محتواه،ا واختبار القائمين عليها، وأساليب تنفيذها وغياب الحوافز للمتدربين.
- عدم الاهتمام من قبل مجلس الإدارة بالقيام بالمهام والخدمات التي يحتاجها الأعضاء، وعدم مراعاة العدالة في توزيع خدمات الجمعية.
- نقص وجود كوادر تعاونية من الشباب لتكوين قاعدة للجمعية العمومية.
- انخفاض الكفاءات الإدارية بالتعاونيات وغياب الإدارة المحترفة.
- تشتت البيانات والمعلومات التعاونية الزراعية في أكثر من جهة.
- ضعف البنية الأساسية لعمل الجمعية من مخازن، وأراضي فضاء، وأصول أخرى، وضعف مقررات الجمعيات.
- نقص الوعي التعاوني، ونقص برامج التدريب التعاوني، وعدم تحديثها.
- تفتت الحيازة التي تعيق تنفيذ سياسة الدولة، وتكوين جمعيات زمامها أقل من ٧٥٠ فدان مما يضعف من قدرتها الإدارية والمالية.
- قد يوجد في بعض الأحيان تضارب بين عمل إدارة مديرية الزراعة بالمحافظة وعمل الجمعيات التعاونية، كأن تقوم الإدارة العامة للتعاون بالمحافظة بتوزيع التقاوي في الوقت الذي يعد هذا من أعمال الجمعية التعاونية، وقد ينطبق الأمر على بعض الأمور الأخرى.

- انتشار الرشوة والمحسوبية في العديد من الجمعيات الزراعية.

٣-٣-٣-٢ مشكلات ومعوقات تمويلية:

- على الرغم من أن القطاع التعاوني قطاع شعبي يهدف إلى خدمة أعضائه بالمجتمع والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أسفرت تدخلات الدولة وتقييد فرص التعاونيات التمويلية إلى أن أصبح هذا القطاع يتعامل تمويليًا وائتمانيًا وفق سعر الفائدة التجارية وشروطها دون النظر إلى طبيعة القطاع وأهدافه.
- صعوبة توفير المكون الأجنبي للكثير من الاحتياجات الاستيرادية التعاونيات الزراعية.
- ضعف القدرات المالية لعدد كبير من التعاونيات متمثلًا في انخفاض العائد المالي المحقق من خلال الأنشطة الموجهة لخدمة الأعضاء.
- ضعف التكوين المالي للجمعيات التعاونية نتيجة انخفاض قيمة الأسهم ونتيجة لانخفاض عدد أعضاء الجمعية (صغر حجم الجمعية ماليًا)، وكذلك عدم توفير المصادر التمويلية للتعاونيات.
- ضعف تطبيق فرص التمويل الذاتي للتعاونيات لانخفاض رؤوس أموالها وعدم وجود محفزات لزيادة إسهام الأعضاء في رأس المال.
- عدم توفر مصدر تمويلي خاص للتعاونيات يتفهم طبيعتها وأسلوبها في النشاط الاقتصادي، حيث نص قانون التعاون الزراعي في المادة (١١) على إنشاء بنك تعاوني، ولم تخرج هذه المادة إلى حيز التنفيذ.
- عدم السماح للتعاونيات بإنشاء صناديق موازنة أسعار أو تمويل أو مستلزمات إنتاج حيث إن تلك الصناديق من الممكن أن تكون مصدرًا جيدًا للتمويل من ناحية وحماية للمزارع من تقلبات الأسعار من ناحية أخرى.
- ضعف التعاونيات وعدم توفير التمويل الكافي لها بما لا يسمح بالقيام بدورها سواء فيما يتعلق بشراء المحاصيل الموردة من المزارعين أو في أداء الوظائف التسويقية خاصة مع ارتفاع التكاليف التسويقية لتلك الوظائف، هذا فضلاً عن انخفاض القدرات الاقتراضية للجمعيات التعاونية، وعلى الأخص القروض المتعلقة بالنواحي التسويقية، وصعوبة الحصول عليها بشروط ميسرة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الجمعيات على المساومة لصالح أعضائها.
- افتقاد التعاونيات لآليه تمويلية خاص بها كما هو متبع في دول العالم المختلفة مما يترتب عليه وجود صعوبات في الحصول على الائتمان بما يتلاءم مع خصوصية نشاط التعاونيات.

- عدم مساندة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والبنوك التابعة له بفاعليه في دعم التعاونيات الزراعية وتوفير التمويل اللازم لها فضلاً عن غياب البنك التعاوني المتخصص.
- حرمان القطاع التعاوني من المنح والقروض الميسرة التي توفرها وزارة التعاون الدولي لنظيره الخاص والاستثماري.
- الافتقار إلى مؤسسات من شأنها التأمين على المحاصيل الزراعية ضمن التقلبات السعرية والمخاطر الطبيعية.
- لم يسمح قانون التعاون بصرف فائدة على رأس المال مما حد من فرص تشجيع الأعضاء على زيادة مساهمتهم في رأس المال.

٣-٣-٣-٣ مشكلات ومعوقات تسويقية:

- القطاع التعاوني لم يأخذ حق الاستيراد والتصدير كما هو متاح للقطاعين العام والخاص، أضف إلى ذلك القيود التي تضعها الدولة أمام حق التعاونيات في الاستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج والمدخلات.
- إلزام القطاع التعاوني بخصم الضرائب من المنبع مثل القطاع الحكومي والعام مع عدم إلزام القطاع الخاص بذلك مما يحد من قدرة القطاع التعاوني على المنافسة، وحرمان التعاونيات من قواعد الإعفاء الجمركي عند الاستيراد.
- انعدام الترابط بين تمويل القطاع التعاوني وتسويق منتجاته وضعف قدرة التعاونيات على دراسة الأسواق الخارجية.
- ضعف الإمكانات التسويقية للتعاونيات والإحلال والتجديد لمعدات الأجهزة والثلاجات والمخازن، الأمر الذي يحد من قدرتها على استلام بعض الحصص من السلع القابلة للتلف، وبالتالي حرمان الأعضاء من هذه الخدمة.
- إحجام بعض الجمعيات التعاونية عن التعامل مع غير شركات وزارة التموين لعدم الدراية بالسوق وضعف الخبرات والخوف من المسئولية.

وبالإضافة لما سبق تعاني التعاونيات من تهميش دور التعاونيات وعدم تحديد دور واضح للتعاونيات الزراعية من قبل الدولة في خطط التنمية، بالإضافة إلى تواضع دور الدولة في مساندة التعاونيات من حيث تقديم المزايا والتيسيرات والإعفاءات مثلما حدث في القطاع الخاص، على الرغم من أن القطاع التعاوني الزراعي أولى بالرعاية؛ لأنه يخدم قطاعًا عريضًا من أفراد المجتمع، وهم في حاجة إلى الدعم وتحسين مستوى معيشتهم.

٣-٣-٣-٤ مشاكل ومعوقات مؤسسيه:

– ضعف الهيكل التعاوني بصفة عامة، ومن ثم ضعف الجمعيات الزراعية التعاونية، وعدم قدرتها على المساومة سواء فيما يتعلق بقدرتها على شراء المحاصيل بأسعار مرضيه للمزارعين مقارنة بالأسعار التي يعرضها القطاع الخاص، أو فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار أقل من نظيرتها في السوق الحرة.

– عدم وجود جمعيات تعاونية متخصصة في مجال التسويق الزراعي التعاوني، وإن وجدت فهي غير مؤهله للقيام بالوظائف والخدمات التسويقية التي يحتاج إليها الأعضاء.

– هناك العديد من المؤسسات العاملة في مجال التسويق الزراعي سواء للمحاصيل أو لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وذلك على غير اختصاصات تلك المؤسسات وأهدافها.

– ما زالت علاقة المزارعين والمنتجين بالمؤسسات التعاونية الحكومية عائقًا في سبيل تطوير التسويق الزراعي التعاوني انعكاسًا لضعف الثقة بين المزارعين وتلك المؤسسات؛ لأن المؤسسات التعاونية لا تمتلك القدرة الكافية لتسويق المحاصيل أو الإمداد بمستلزمات الإنتاج.

– عدم التنسيق بين الكيانات التعاونية المختلفة في عملية تسويق المحاصيل مثل عدم التنسيق بين الجمعيات المشتركة والجمعيات المركزية. هذا فضلاً من تعدد جهات الإشراف على العمليات التسويقية.

– تعدد أدوار الاتحاد التعاوني المركزي، حيث لا بد أن يحدد دوره في إطار التنسيق بين مخططات الجمعيات التعاونية العامة وإستراتيجية وزارة الزراعة وخططها، كما يجب أن يعاد النظر في الوظائف المنوط به الاتحاد، وذلك لصالح الجمعيات التعاونية لأنها الأكثر قدره على تأدية تلك الأدوار بما يسمح بخدمة أعضائها بصفة مباشرة.

– عدم التنسيق بين قطاع الزراعة وكل من قطاع التموين والصناعة في عملية تسويق المحاصيل على غرار محصولي القمح وقصب السكر، والتي يصدر بشأنهما قرارات سيادية لتحديد الأسعار.

– عدم إنشاء بنك التعاون المنصوص عليه في قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١.

٣-٣-٣-٥ مشكلات ومعوقات قانونية وتشريعية:

– عدم وجود قانون تعاوني موحد يلبي طموحات أعضاء التعاونيات، ويحقق أهداف الحركة التعاونية، حيث إن التشريع المصري قسم التعاونيات إلى أربعة أقسام (جمعيات الائتمان الزراعي – جمعيات الإصلاح الزراعي – جمعيات الاستصلاح الزراعي – جمعيات الثروة السمكية)، وجميعها تمارس

أنشطة زراعية ولكل منها قانون خاص، مما لا يسمح بضمان توحيد الإشراف والرقابة وعدم تضارب الاختصاصات.

- ضعف آليات تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات.
- طول فترة العضوية لمجالس الإدارة التي قد تصل بالعضو إلى ٣٠ سنة.
- عدم السماح للتعاونيات الزراعية بتأسيس شركات مساهمه فيما بينها أو بالاشتراك مع غيرها، وعدم السماح لها بشراء أسهم الشركات أو البنوك بما يمكن التعاونيات من الانطلاق وتأدية دورها سواء فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج أو تسويق محاصيل الأعضاء.
- وجود قيود قانونية على دخول الجمعيات التعاونية في مشروعات داخلية وخارجية وعدم السماح للجمعيات الزراعية بممارسة أي نشاط تسويقي دون الرجوع إلى الجمعيات المشتركة على مستوى المراكز إلى جانب تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بتعاقدات البيع والشراء، بما يحد من أنشطة التعاونيات خاصة في التسويق الداخلي والخارجي.
- خضوع الجمعيات التعاونية الزراعية لقانون التعاون الزراعي الذي يهدف إلى عدم الربحية، في الوقت الذي عدوا فيه الجمعيات التعاونية مؤسسات حرة يجب عليها دفع الضرائب، أي أن هناك ازدواجية في التعامل وهو تحصيل ضرائب من مؤسسة لا تستهدف الربح.
- ضعف الوعي لدى أعضاء مجالس إدارة الجمعيات فيها يتعلق بالنصوص الخاصة بمجال التسويق في قانون التعاون.

٣-٣-٣-٦ مشكلات ومعوقات متعلقة بالبنية الأساسية:

- عدم توافر بنية أساسية متكاملة للعمليات التسويقية في معظم الجمعيات التعاونية سواء فيما يتعلق بالشون والمخازن والصوامع والثلاجات والمبردات ومحطات الفرز والتدريج، وغيرها.
- التوزيع الجغرافي غير الملائم لمكونات البنية التسويقية، على سبيل المثال التوزيع الجغرافي غير الملائم للمخازن والشون والصوامع بما يحمل المزارعين أعباء كبيرة للنقل ويرفع من نسبة الفاقد للمحاصيل المسوقة.
- عدم توافر شبكة نقل متطورة سواء فيما يتعلق بوسائل النقل أو فيما يتعلق بالطرق الممهدة بين المناطق الإنتاجية والتعاونيات.

- عدم القيام بعمليات الصيانة والترميم للبنية التسويقية المتاحة فعلاً، وخاصه أن معظم المخازن والشون في حالة سيئة ولا يصلح معها القيام بعلميات تخزين المحاصيل الموردة للتعاونيات.
- أحيانًا ما تكون الجمعية التعاونية ذاتها مؤجرة وليست ملكًا، ومن ثم لا يوجد لديها أي بنية أساسية.

٣-٣-٣-٧ مشكلات ومعوقات متعلقة بالكوادر التعاونية وتدريبها:

- سوء اختيار العاملين بالجمعيات التعاونية مع تواضع الجهود المبذولة في مجال تدريب الجهاز الوظيفي بالتعاونيات بصفه عامة، وفى المجال التسويقي بصفة خاصة؛ مما يؤدي إلى عدم توافر كوادر مدربه ومؤهله للتعامل مع المنتجين فيما يتعلق بالنواحي والعمليات التسويقية خاصة فيما يتعلق بعمليات الفحص والفرز عند الاستلام مما يصرف هؤلاء عن التعامل مع الجمعيات، وتفضيل التعامل مع التجار والوسطاء.
- عدم وجود مصادر تمويلية خاصة لتدريب الكوادر البشرية، ومن ثم عدم أداء العملية التدريبية لتلك الكوادر بشكل جيد أو إيجابي أو توقف عمليات التدريب بشكل نهائي.
- عدم وجود مراكز تدريب تعاوني متكاملة على مستوى المحافظات مجهزة بكافة الوسائل السمعية والبصرية.
- عدم وجود قيادات شبابيه والاعتماد بصفة كاملة على القيادات القديمة.

الفصل الرابع
رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة
في ضوء أهم التجارب الإقليمية والعالمية

٤-١ تجارب بعض الدول في مجال التعاونيات:

٤-١-١ مقدمة:

التعاونيات الزراعية من أكثر نماذج التعاونيات نجاحًا على مستوى العالم، وقد أكدت التجارب الدولية أن التعاونيات الزراعية ، هي مفتاح تقدم القطاعات الزراعية في العديد من تجارب الدول الناجحة سواء من حيث مساحات الأراضي التي تخدمها وتستغلها، أو حجم الاستثمارات التي تضخها، أو فرص العمل التي توفرها، أو حجم مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر، فتستحوذ التعاونيات الزراعية على حصة سوقية تتراوح بين ٥٠-٦٠% من إجمالي العوائد في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية في الاتحاد الأوروبي، في حين تمثل الحصة السوقية لها في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٣% لكل من عمليات التصنيع والتسويق وتوريد المدخلات، بينما تبلغ الحصة السوقية لها أكثر من ٦٠-٩٠% على التوالي في استراليا ونيوزيلاندا في مجال الألبان، وفى كينيا تتقاسم التعاونيات حصص ٧٠% من أسواق القهوة، ٧٦% من أسواق الألبان، ٩٥% من أسواق القطن، ومن ناحية أخرى تعد التعاونيات مسئولة عن ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، و٦% من الصادرات الزراعية، وفى فيتنام تعمل ٤٤% من التعاونيات الفاعلة في القطاع الزراعي، أما الهند فإن ٥٠% من جميع التعاونيات تخدم في المقام الأول مجتمعات القروض الزراعية، أو توفر التسويق والتخزين، وغير ذلك من الخدمات الزراعية.

تناولت الكثير من التقارير العالمية العديد من التجارب الناجحة في معظم أنحاء العالم لمؤسسات ريفية مثل منظمات المنتجين والتعاونيات التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي عبر مساعدة صغار المزارعين، وصيادي الأسماك، وصغار مربي الحيوانات، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والمنتجين الآخرين في الحصول على المعلومات والأدوات والخدمات التي يحتاجونها؛ مما يسهل زيادة إنتاج الغذاء، وتسويق بضائعهم، وخلق فرص عمل، وتحسين سبل معيشتهم، وزيادة الأمن الغذائي في العالم.

فقد شهدت مثلًا أسعار الذرة والقمح أرتفاعًا بنسبة ٧٤% إبان أزمة الغذاء العالمية عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وارتفعت أسعار الأرز بنسبة ١٦٦%، ولم يترتب على ذلك زيادة في أرباح المزارعين حيث ذهبت الزيادات

في الأسعار إلى جيوب التجار والوسطاء، ولم يكن لدى المزارعين ما يمكنهم من زيادة إنتاج محاصيلهم وبالتالي دخولهم، كما لم يكن لديهم من يسوق لهم ويحصل على السعر العادل لمنتجاتهم الزراعية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم المنتجين الصغار في الدول النامية يواجهون صعوبات عديدة في التعامل مع الأسواق المحلية والعالمية، لأن خبراتهم منصبة على الزراعة والإنتاج فقط وليس التسويق، ولكى يستفيد المزارعون فلا بد من أن تنتقل أسعار المواد الغذائية المرتفعة من خلال سلسلة القيمة بأكملها وصولًا إلى المنتج الصغير، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه المزارعين في الحصول على مستلزمات الإنتاج الحديثة من بذور عالية الإنتاج، ومبيدات أمنة، وآلات زراعية وميكنة وخدمات الحصاد والتسويق والنقل، فعلى الرغم من احتمالية ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية إلا أن الأمر يتطلب أيضًا حساب تكاليف الزراعة التي ينبغي ألا تلتهم الربح المتوقع وعائد الزراعة، بالإضافة إلى وجود جهة ما تساعدهم في الحصول على القروض اللازمة لزراعتهم وبنسب فائدة مقبولة تتناسب مع العائد المنخفض من النشاط الزراعي، هذا فضلًا عن العديد من الصعوبات التي تواجه صغار المزارعين مثل الافتقار إلى وسطاء لنقل منتجاتهم إلى الأسواق المحلية في ظل الافتقار إلى البنية التحتية المناسبة في المناطق الريفية، ووجود أسواق جملة أو بورصات سلعية مجهزة لتخزين المنتجات الزراعية والحفاظ عليها من التلف والهدر، وخلاصة ما سبق يمكن القول إن قصور أداء التعاونيات الزراعية أدى إلى عدم استفادة صغار المزارعين من ارتفاعات أسعار السلع الغذائية.

من ناحية أخرى أثبتت التجارب أن صغار المزارعين لا يستفيدون من ارتفاعات أسعار المواد الغذائية عندما يعملون بشكل فردي في حين كانت الإفادة كبيرة لمن يعملون بشكل جماعي من خلال تعاونيات قوية فاعلة تمكن أعضائها من الإفادة من فرص السوق المتاحة، وتسهم بشكل كبير في التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الغذائية، وغيرها من الأزمات.

ويختص هذا الفصل من الدراسة بالتعرف على بعض تجارب التعاونيات الزراعية الناجحة التي استطاعت مساندة أعضائها، وخاصة صغار المزارعين، ووفرت لهم البيئة التعاونية المناسبة مما سهلت لهم الإمكانيات، ويسرت لهم فرص الوصول إلى الموارد والإمكانيات مما كان له تأثيره الملموس على إحداث التنمية الزراعية والريفية.

استعرض الفصل مجموعة من التجارب الدولية مثل تجارب اليابان، وهولندا، والهند، والصين، وفرنسا، وأثيوبيا، مرورًا بالتجربة المغربية فالتجربة المصرية لبعض التعاونيات في هذا الشأن، حيث توجد اختلافات في تلك التجارب من حيث منهجيتها وتوجهاتها، وأوجه الإفادة التي حققتها، وتتمثل أهم تلك التجارب في:

٤-١-٢ تجربة التعاونيات الزراعية في اليابان

تعد اليابان من أقدم الدول التي عرفت التعاونيات الزراعية، فمنذ عام ١٩٠٠ والجمعيات التعاونية الزراعية اليابانية تقوم بأدوار مهمة في جميع القرى، وكان أغلب المزارعين المنضمين إلى تلك التعاونيات هم كبار المزارعين، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. وخلال فترة الحرب أصبحت تلك الجمعيات تحت سيطرة الحكومة ،وانضم جميع المزارعين إليها للمساعدة في دعم الاقتصاد خلال تلك الفترة.

وبعد الحرب العالمية الثانية تم إعادة تنظيم التعاونيات بأسلوب أكثر ديموقراطية حيث تم إصدار قانون التعاونيات الزراعية عام ١٩٤٧ الذي يكفل حرية الدخول في التعاونيات لأي فرد، ولكنه يكفل حق الإدارة والتصويت للأعضاء المزارعين فقط. وعلى الرغم من كون العضوية اختيارية إلا أن ١٠٠% تقريبًا من أعضاء الأسر الزراعية أصبحوا أعضاء بها، وذلك لارتباط المزارعين بتلك التعاونيات خلال فترة الحرب واعتمادهم عليها في شراء الأسمدة وبيع منتجاتهم الزراعية، بالإضافة إلى أنه في ذلك الوقت كان المحصول الرئيسي– الأرز– لا يزال تحت سيطرة الحكومية، ولذلك كان الاختيار الأفضل لجميع المزارعين هو أن يصبحوا أعضاء في الجمعية التعاونية. وخلال تلك الفترة لم يكن هناك دعم من الحكومة للمزارعين سوى خفض الضرائب، أما تقديم قروض طويلة الأجل أو سياسات دعم التسعير فقد كانت تتم من خلال التعاونيات الزراعية، ولذلك كانت التعاونيات على علاقة وثيقة بالسياسات الزراعية، وخاصة فيما يتعلق بمراقبة المحاصيل الزراعية (Tsubota et al, ٢٠٠٦).

وتلعب التعاونيات الزراعية في اليابان دورًا حيويًّا ليس فقط على نطاق قطاع الزراعة بل على مستوى الاقتصاد ككل، كما أن التعاونيات الزراعية باليابان لها نفوذ سياسي كبير لعلاقتها القوية بالحزب الحاكم، فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الحزب الحاكم هو الحزب الليبرالي الديموقراطي، وقد ساعد على ذلك الطبيعة التي تتميز بها المجتمعات الزراعية في اليابان، والتي تجعلهم مصدر اهتمام من النخبة السياسية. فنجد مثلاً أن تعاقب أجيال من صغار المزارعين على الزراعة والمشاركة في حصة المياه أدى إلى وجود روابط وعلاقات قوية فيما بينهم وجعلهم أكثر تعاونًا في القضايا التي تربط بينهم مصالح مشتركة، وبالتالي هذه الروابط والعلاقات من شأنها أن تكون ذات أهمية خاصة للأحزاب الراغبة في خوض

الانتخابات. وعلى الرغم من أن عدد الأصوات المطلوبة للحصول على مقعد في البرلمان الياباني أقل في المناطق الريفية مما هو عليه في المناطق الحضرية إلا أن الناخبين في المناطق الريفية لديهم ما يقرب من ثلاثة أضعاف القوة التصويتية بالنسبة للمناطق الحضرية.

كل ذلك كان من شأنه أن يعزز من الدور الذي تلعبه التعاونيات الزراعية في اليابان حيث تقوم تلك التعاونيات بتقديم الإرشاد الزراعي من خلال إعطاء توجيهات للأفراد بشأن عملية الإنتاج الزراعي لمساعدتهم على العمل في مزارعهم بشكل أكثر كفاءة، كما تقوم بتطوير الزراعة في المجتمعات المحلية وتحسينها، وتقدم دليل استرشادي للمزارع بشأن كيفية تحسين الجودة وغيرها من جوانب الإنتاج والتسويق. هذا بالإضافة إلى مساعدة الأعضاء المشتركين باستخدام الآلات والمنشآت المختلفة ومساعدتهم على شراء مواد الإنتاج، كل ذلك من شأنه زيادة إنتاجية المزارع الياباني. كما تساعد التعاونيات الزراعية في اليابان بتوفير محطات التعبئة والتغليف التي يتم من خلالها تنظيف المنتجات وفرزها وتعبئتها وتغليفها التي يتم الحصول عليها من المزارعين وذلك لتقديم منتجات ذات جودة عالية للمستهلكين اليابانيين. هذا بالإضافة إلى تأسيس نظام لتتبع الإدارة الجودة، حيث يكون لكل منتج "باركود" ومعلومات عن تاريخ الإنتاج وإنتهاء الصلاحية، والمعلومات الأخرى ذات الصلة. وتقوم التعاونيات – أيضًا – بتقديم القروض الزراعية التي يتم إعطائها للشركات المساهمة في الأنشطة الزراعية المختلفة، وتدعم الاستقرار المالي لتلك الشركات من خلال الاستثمارات التي تقدمها، والاستشارات الزراعية (agribusinessweek,٢٠٢٢). وفى الآونة الأخيرة تزايد عدد التعاونيات الزراعية في اليابان ليصل إلى ٧١٩ وحدة تعاونية في عام ٢٠١٠، كما تزايد عدد الأعضاء في العام نفسه ليصل إلى ٩.٥ مليون عضو. ولضمان جودة الخدمات التي تقدمها التعاونيات ولمتابعة أداءها يتم تعيين مراقب امتثال على مستوى كل إدارة ومحافظة.

ونخلص إلى أن اليابان قد نجحت في التطبيق الفعلي للتعاونيات وتحسين المستوى المعيشي للأفراد الأعضاء، وتسويق منتجاتهم، فنجد أن نحو ٩٧% من المنتجات يتم تسويقها عن طريق تلك التعاونيات.

٤-١-٣ التجربة الصينية في تطوير التعاونيات الزراعية (Bijman et al, ٢٠١١)

شهدت التعاونيات الصينية مراحل من الضعف والنشاط فقبل فترة التسعينات عانت تلك التعاونيات من الكثير من المشكلات التي يتمثل أهمها في:

- ضعف الروابط بين المزارعين والمستهلكين النهائيين.
- ضعف القدرة على تنفيذ معايير الجودة في الأغذية وسلامتها.

- معظم صغار المزارعين لديهم خيارات محدودة للاستفادة من الطلب المتزايد على المنتجات عالية القيمة، أو المتخصصة من قبل المستهلكين المحليين من الطبقة المتوسطة والأجانب.
- عدم قدرة صغار المزارعين على الحصول على مستلزمات الإنتاج والوصول الى الأسواق.

وقد أدركت الدولة أهمية التعاونيات الزراعية في تعزيز الوصول إلى الأسواق، وتحسين جودة المنتجات الزراعية وتحسين ظروف صغار المزارعين، فمع نهاية التسعينات بذلت الحكومة الكثير من الجهود لتعزيز جمعيات المزارعين وتعاونياتهم، من أهم تلك الجهود:

- أصدر مجلس الدولة في عام ١٩٩٨، توجيهًا لدعم الحكومة للتعاونيات التي كانت منظمات تطوعية أسسها المزارعون أنفسهم.
- في عام ٢٠٠٢، طورت وزارة الزراعة مشروعا شراكة بين الجمعيات التعاونية الزراعية و ١٠٠ شركة تسويقية كبرى في جميع أنحاء الصين حيث تلقت هذه التعاونيات معلومات تسويقية ومساعدة فنية وتدريبًا إداريًا.
- في عام ٢٠٠٤، تم إصدار أول قانون إقليمي ينظم عمل "المنظمات التعاونية المهنية للمزارعين (FPCs)[١] وهو القانون الذي دخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٥ ليمنح FPCs الوضع القانوني ووضعها تحت قيادة المكتب الزراعي، ومن ثم التسجيل لدى مكتب الصناعة والتجارة.
- في عام ٢٠٠٦، اعتمد المؤتمر الشعبي الوطني العاشر لجمهورية الصين الشعبية قانونًا يدعم FPCs وأصبح ساريًا بعد التصديق عليه في عام ٢٠٠٧، وكان الغرض منه هو النهوض بتعاونيات المزارعين، وتوحيد التنظيم التعاوني، وحماية المصالح القانونية للتعاونيات وأعضائها، وتعزيز نمو الاقتصاد الزراعي والريفي، وتنص المادة ٨ من القانون على أنه يتعين على الدولة تنمية الشركات ذات الأولوية المحدودة من خلال اعتماد تدابير تتعلق بالدعم من الإيرادات المالية للدولة، والمعاملة الضريبية التفضيلية، والدعم المالي والفني وكذلك التوجيه في السياسات الصناعية. كما نص – أيضًا – على أن يجب على الوكالات الحكومية على مستوى المقاطعة إنشاء إدارات زراعية لتقديم التوجيه والدعم الفني لإنشاء وتطوير FPCs.

---

(١) Farmer Professional Cooperatives (التعاونيات الفلاحية المهنية)

- يتعلق أحد البنود الرئيسية من القانون بتخفيض الضرائب. حيث لا يتعين على التعاونيات دفع ضريبة القيمة المضافة عند بيع المدخلات لأعضائها. بالإضافة إلى ذلك، يدفع العملاء الذين يشترون من التعاونيات ضرائب أقل بنسبة ١٦% (بشرط أن يكون المشترون شركات مسجلة).
- تتمثل إحدى الميزات في قانون FPCs في السماح لغير المزارعين أن يصبحوا أعضاء في الجمعية التعاونية. على الرغم من أن ٨٠% على الأقل من جميع الأعضاء يجب أن يكونوا مزارعين، إلا أن العضوية من غير المزارعين قد تشمل المواطنين والشركات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تقوم بأنشطة الإنتاج والتشغيل ذات الصلة المباشرة بأعمال FPCs، ولا يسمح للوكالات الحكومية بأن تصبح أعضاء في ٦٦-PCs. حيث إن الأساس المنطقي للسماح لغير المزارعين بأن يصبحوا أعضاء في التعاونية يكمن في المصلحة المشتركة للمزارعين وشركائهم التجاريين في بناء سلاسل التوريد المتكاملة وتحديث الزراعة.
- ينص القانون على أن لكل عضو صوتًا واحدًا على الأقل. في الوقت نفسه، يسمح القانون أيضًا للأعضاء الأفراد الذين يمثلون حصة كبيرة من مساهمة رأس المال أو حجم المعاملات مع FPCs بالتمتع بحقوق تصويت إضافية. الحد الأقصى للتصويت الذي يمكن أن يحصل عليها عضو واحد هو ٢٠% من مجموع الأصوات. وبالتالي، فإن المبدأ التقليدي لعضو واحد – صوت واحد لا ينطبق.

السمات التنظيمية للتعاونيات المنشأة حديثاً: على الرغم من أن إحدى السمات التنظيمية الأساسية للتعاونية هي أنها محكومة من قبل أعضائها، إلا أن بعض مجموعات الأعضاء قد تكون أكثر تأثيرًا من غيرها. في التعاونيات المنشاة حديثًا في مقاطعة هوبي، غالبًا ما يكون رئيس مجلس الإدارة هو رجل أعمال لديه خلفية في التجارة أو معالجة الأغذية أو خدمات الإرشاد.

تصدر التعاونيات في الصين أسهمًا يمكن الأعضاء وغير الأعضاء امتلاكها. غالبًا ما يكون رئيس الجمعية التعاونية هو المساهم المهيمن (في المتوسط ٢٨% من الأسهم). وبالتالي، يحتاج رائد الأعمال إلى رأس مال كبير ليصبح مستشارًا رئيسًا في التعاونية الجديدة.

شهدت التعاونيات المنشأة حديثًا زيادات سريعة في عدد أعضائها. حيث ارتفع عدد الأعضاء من متوسط ٤٧ إلى متوسط ٢٣٧ في يوليو ٢٠٠٩. هذه الزيادة السريعة في العضوية أثارت التساؤل حول كيفية تنظيم عملية الانضمام إلى العضوية، وما هو الدور الذي يلعبه المسؤولون الريفيون في هذه العملية. تقوم الدولة بدعم التعاونيات ويرتبط ذلك بتطبيق التعاونيات لمعايير الجودة سواء على مستوى التعاونية أو الأعضاء،

ويحقق الدعم التعاوني أداء أفضل للأعضاء من حيث السعر والجودة. وتتمثل الخدمات التي تقدمها التعاونيات لأعضائها في:

- دعم الأنشطة الزراعية للأعضاء (المساعدة الفنية وتوفير المدخلات) تسهيل بيع منتجات الأعضاء (الفرز والتصنيف والتسويق والمعالجة).
- دعم التعاونيات التسويقية بشكل غير مباشر للأنشطة في المزرعة (السماح للمنتج بالتركيز على الأنشطة الزراعية، وعدم قضاء الوقت والجهد في صنع منتجات زراعية).
- عدد كبير من FPCS أدرج المساعدة التقنية والتسويق كوظيفة أساسية. ٩١% منهم تقدم المساعدة الفنية لأعضائها.
- يوفر عدد كبير من التعاونيات المدخلات.
- يشارك عدد من التعاونيات في فرز المنتجات وتصنيفها وتغليفها.
- للتعاونيات دور كبير ومهم في الزراعة التعاقدية فهي بمثابة «نقابة للمزارعين الصغار» تحمي حقوقهم وتسوق محاصيلهم وتمدهم بالخدمات اللازمة حيث يوجد أسلوبين متبعين في هذا الشأن:

أولًا: قد تعمل التعاونية كوكيل بالعمولة: تبيع التعاونية نيابة عن المزارع، وتتلقى عمولة نظير هذه الخدمة.

ثانيًا: قد تشتري الجمعية التعاونية المنتجات من المزارع، وتقوم بالفرز أو المعالجة ثم تبيع المنتج الذي تمت ترقيته. وبناءً على ذلك فإن التعاونية لا يتعين عليها التعامل مع تطورات سوق المستخدم النهائي ومتطلباته. في عينة الدراسة في ¾ جميع المنتجين يبيعون إلى تعاونياتهم و¼ تعمل التعاونية كوكيل عمولة بين المزارع والعميل.

- وتتنوع مجالات أنشطة التعاونيات الزراعية فمنها التعاونيات الخاصة بالآلات الزراعية الحديثة، والتي تمتلك كل المعدات الزراعية الحديثة بدءًا من الحراثة الدوارة إلى الطائرات بدون طيار، وتقوم بتأجيرها للمزارعين، وفى بعض الأحيان يتم منحها مجانًا لهم لأداء أعمالهم، بالإضافة لذلك توجد تعاونيات خاصة بتسويق الحيوانات مثل تعاونيات الجمال فى قرية شينجيانج شمال غربي الصين، والتي تدعم المزارعين المربين للجمال بدءًا من التربية حتى تسويق الجمال لضمان حصول أعضائه على أعلى عائد استثماري من بيع الجمال.

٤-١-٤ تجربة التعاونيات الزراعية في الهند

تعد تجربة الهند من أبرز التطبيقات التعاونية حيث كانت تستورد ٥٠% من الغذاء لسكانها، ونجحت من خلال التعاونيات الزراعية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطعام وتصدير الفائض من خلال ثورة زراعية خضراء، فقد قامت الحكومة بالاهتمام بالتعاونيات الزراعية وتطوير دورها من خلال وضع "خطط السنوات الخمس"، حيث كانت أغلب جمعيات الائتمان الزراعي في الهند ذات حجم صغير وغير قادرة على التواصل مع جميع المناطق بالإضافة إلى قدرتها المالية والإدارية المحدودة، وبناءً عليه قامت هذه الجمعيات بعملية دمج لتكون جمعيات ائتمان كبيرة الحجم تعمل بما يتناسب مع خطط التنمية الموضوعة، وأن يكون لها رأس مال ذاتي يتم تمويله من قبل مساهمات من الأعضاء بها، ووضع مخصصات مالية للظروف الطارئة. وقد اهتمت خطة السنوات الخمس بأهداف مختلفة تم تنفيذها على مراحل، "ففي السنة الأولى تم توجيه الائتمان للقروض الإنتاجية، والقروض لسداد قروض قديمة، وقروض غير إنتاجية." في حين اهتمت في السنة الثانية "بتحقيق التنمية الريفية المتكاملة" وفى السنة الثالثة استهدفت "زيادة حجم صناديق التمويل بالجمعيات"، وفى السنة الرابعة ركزت على التأكد من أن التعاونيات تقوم بمهامها الائتمانية بكفاءة وفاعلية، بينما ركزت في السنة الخامسة على التأكد من توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين، وأخيرًا في السنة السادسة تحققت عملية التنمية المتكاملة للريف، وزيادة القروض ذات الأجل القصير والمتوسط وزيادة التصنيع الزراعي (الشاذلي،٢٠١٠).

كما تمكنت الهند أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة منتجة للألبان على مستوى العالم، وذلك من خلال تنظيم مئات الألوف من المزارعين الصغار في تنظيمات تعاونية بدلًا من الاستثمارات الضخمة محدودة الفاعلية والتصنيع، وتعد تعاونيات الألبان وإنتاج اللحوم من أبرز صور التطبيق التعاوني وهو ما يُعرف بمزارع الألبان الحديثة التعاونية، والتي مكنت الهند من إيجاد فرص عمل للمزارعين الفقراء. وخاصة النساء الهنديات إذ يوجد نحو ١,٦ مليون امرأة بين أعضاء تعاونيات الألبان بالهند يمثلن نحو ١٨% من مجموع العاملين بتعاونيات الألبان كما يوجد نحو ٢٥٠٠ تعاونية ألبان مملوكة ملكية كاملة للنساء، وتمكن هذه التعاونيات النساء بما تملكه من مرافق ما بعد الحلب، والدعم التسويقي، والتدريب، والتأمين على الماشية، وتقديم القروض لشراء الماشية من المشاركة النشطة في صناعة الألبان، كما مكنت عضوية تعاونيات الصحة وتعاونيات رعاية الطفل وتعاونيات المستهلكين المرأة من تقليل أعبائها المنزلية إلى حد كبير مما أتاح لها مرونة في العمل.

وبالتالي أصبحت التجربة الهندية نموذجًا رائدًا للتطبيق التعاوني على مستوى العالم. فالهند تملك منظومة متكاملة للقطاع التعاوني تشمل المنظمات التعاونية من القرية إلي العاصمة، بالإضافة إلى البنوك التعاونية، ومعاهد التدريب والتعليم، ومنظمات التسويق والتصدير. حيث نجد أن التعاونيات في الهند تمارس اليوم عملية الإنتاج والتصنيع والتصدير، وتملك نسبة ١٠٠% من تصنيع الأسمدة والآلات الزراعية والسكر وجميع الصناعات الغذائية، وأبرزها صناعة الألبان ومنتجاتها (agricoop.org, ٢٠٢٢). إن تعاونيات الفلاحين الشعبية الديمقراطية في الهند هي التي حققت الثورة الزراعية الخضراء، والإكتفاء الذاتي للغذاء وحولت الهند من دولة مستوردة إلي دولة مصدرة للغذاء.

٤-١-٥ التجربة الهولندية (Bijman, ٢٠١٦)

على الرغم من انخفاض عدد المزارعين تدريجيًا على مدى خمسين سنة مضت إلا أن الإنتاج الزراعي ظل مستقرًا، وذلك بفضل وجود التعاونيات الزراعية التي تبلغ حصتها السوقية نحو ٧٠% مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ ٤٠%. وتلعب التعاونيات دورًا مهيمنًا في العديد من القطاعات الزراعية الرئيسة مثل: الألبان، والسكر، والبطاطس، وتربية الحيوانات، والفواكه، والخضروات، والزهور.

يعود تاريخ التعاونيات الزراعية الهولندية إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث شهد عام ١٨٧٦ سن أول تشريع تعاوني، وإنشاء أول تعاونيات رسمية، في مجال شراء المدخلات وتصنيع الألبان. وبعد عام ١٩٢٠ تحولت معظم الجمعيات إلى تعاونيات وأصبح النموذج التعاوني هو المسيطر. وقد ساهم الطلب الكبير على المنتجات الزراعية في أثناء الحرب العالمية الأولى إلى انتعاش قطاع الزراعة الهولندي الأمر، الذي أدى إلى انتعاش التعاونيات بشكل خاص في تلك القطاعات التي تركز على الصادرات وزيادة قوتها ونهضتها في هذا الوقت، ومن ثم لعبت التعاونيات دورًا مهمًا في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية من خلال توفير المدخلات الزراعية والائتمان الزراعي وتنظيم بيع المنتجات الزراعية وتجهيزها. وهناك مجموعة من العوامل الرئيسة التي ساهمت إلى حد كبير في نجاح التجربة الهولندية، ومن أهمها:

- **العامل الأول: البيئة المؤسسية** المواتية لنمو التعاونيات حيث يتحلى الهولنديون بالتنظيم الذاتي واتخاذ القرارات الديمقراطية والحكومات الائتلافية، فالمجتمع الهولندي يتسم بالتعاون على أساس المصلحة المشتركة، وقد ترسخت لدى المجتمع العقلية التعاونية بفعل الماضي الطويل من الحكومة اللامركزية،

كما لا توجد أي سياسة حكومية لحث المزارعين على اختيار التعاونيات على أشكال الأعمال القانونية الأخرى. كما لا يوجد دعم حكومي لتعزيز التعاونيات أو حتى تدخلات في شأنها.

- **العامل الثاني: التشريع التعاوني.** يتسم القانون الهولندي الخاص بالتعاونيات والجمعيات بالمرونة فيما يتعلق بالإنشاء وتكييف النظام الأساس للتعاونيات مع احتياجات مؤسسيها، حيث يتمتع أعضاء التعاونيات بحرية تطوير قواعد داخلية أكثر تفصيلاً، فيما يتعلق بنوع الأنشطة، والمساهمة المالية للأعضاء، وتوزيع الفائض، والتواصل بين الأعضاء. فضلاً عن بعض المزايا الضريبية للتعاونيات، لا سيما التعاونيات الصغيرة التي تحصل على تخفيض ضريبي. بشكل عام مقارنةً بالتشريعات في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى يُطلق على القوانين الهولندية بشأن التعاونيات اسم التمكين، نظرًا لقلة القواعد الإلزامية والمرونة الكبيرة في تصميم الأنظمة الأساسية للتعاونيات. هذا إلى جانب ما تتسم به التعاونيات الزراعية في هولندا من **مرونة وابتكار في هياكل الإدارة الداخلية الخاصة بها.** فقد وجدت التعاونيات الهولندية طرقًا مختلفة للتعامل مع تحدياتها المتمثلة في تعزيز التزام الأعضاء ومراقبتهم وريادة الأعمال الإدارية والمتطلبات المالية.
- **العامل الثالث: تجانس العضوية** بالإضافة إلى ما سبق تتمتع التعاونيات الهولندية **بتجانس في العضوية** مرتفعًا جدًّا. بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى يوجد في هولندا عدد كبير نسبيًّا من التعاونيات ذات الغرض الواحد. مثل توريد الأعلاف أو معالجة محصول واحد (بنجر السكر)، وذلك على النقيض مع ما هو شائع في البلدان الأخرى، حيث توفر التعاونيات المدخلات، وتعالج المنتجات الزراعية وتسوقها، ومنتجات البستنة، مما يساهم في ارتفاع تكاليف التأثير. كما يساهم التجانس الثقافي والمسافات الصغيرة نسبيًّا (مما يسمح للأعضاء بالالتقاء شخصيًا)، والتمايز المنخفض في حجم المزرعة في تحقيق هذا التجانس. هذا وقد تم تحويل معظم التعاونيات الفيدرالية إلى تعاونيات أولية أو تم تفكيكها على مدى العقود الماضية، فقد كانت تعاونيات الألبان الفيدرالية لسنوات عديدة تصدر الزبدة والحليب المكثف والأجبان نيابة عن التعاونيات الأعضاء.

منذ التسعينيات قامت التعاونيات **بتبني إستراتيجيات السوق الخاصة بالمنظمات الدولية.** لطالما كان تركيز مؤسسات التمويل الدولية تلك أقوى على تسويق المنتجات ذات العلامات التجارية. زادت التعاونيات الهولندية بشكل كبير من جهودها في ابتكار المنتجات وتسويق المنتجات ذات العلامات التجارية منذ الثمانينيات. اتبعت التعاونيات استراتيجية قيادة التكلفة، بهدف تحسين كفاءة عمليات المعالجة والمبيعات.

وقد أدت إستراتيجية قيادة التكلفة هذه إلى العديد من عمليات الدمج بين التعاونيات عندما رفعت التطورات التكنولوجية الحد الأدنى لمقياس التشغيل الفعال إلى مستوى يتجاوز حجم تعاونية واحدة.

إلى جانب ذلك طورت التعاونيات التسويقية إستراتيجيتين أخريين لزيادة دخل الأعضاء. كانت الإستراتيجية الأولى هي تطوير العديد من المنتجات المختلفة حيث استثمرت تعاونيات الألبان والنشا والبطاطس والسكر بشكل كبير في تطوير منتجات استهلاكية وصناعية جديدة بناءً على مكونات السلعة التي يوفرها أعضاؤها. كانت الإستراتيجية الثانية التي اتبعتها التعاونيات التي تنتج السلع الاستهلاكية النهائية هي تطوير علاماتها التجارية الخاصة. كان الهدف الرئيس لإستراتيجية العلامات التجارية هذه هو تعزيز المركز التنافسي للتعاونية سواء أفقيًا عند التنافس مع شركات الأغذية الأخرى أو عموديًا في المنافسة مع كبار تجار التجزئة للمواد الغذائية.

- **العامل الرابع: التمويل** تتمتع التعاونيات في هولندا بالتمويل الجيد بالنظر إلى الطبيعة "الهولندية" للاعتماد على التعاونيات، ويأتي التمويل بشكل أساس من الأعضاء، ويتم تخصيصه وتنظيمه من خلال أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين. وعلى الرغم من أن تدخل الحكومة في شؤون التعاونية ظل عند حده الأدنى، إلا أنه في حالة الاضطراب المالي كما كان الحال في الحرب العالمية الثانية، يمكن للحكومة التدخل ماليًا للحيلولة دون انهيار التعاونية. فكان لشركة الخدمات المصرفية والمالية الهولندية المعروفة Rabobank دور مهم في تقديم الخدمات المالية للتعاونيات الزراعية.

٤-١-٦ التجربة الألمانية:

ترجع التجربة الألمانية في التعاونيات إلى عام ١٨٦٤ تاريخ تأسيس أول تعاونية لها من طرف فريدريش فيلهام رايفايزن مؤسس الحركة التعاونية حيث كانت فكرته "**ما لا يقدر عليه الفرد وحيدًا تقدر عليه المجموعة**" (Deutschland,٢٠٢٢)، حيث كانت تلك التعاونيات هي النموذج الأمثل لأن يطبق في أكثر من مائة دولة، ويبلغ عدد التعاونيات في ألمانيا ٧٥٠٠ تعاونية تضم في عضويتها ٢٠ مليون فرد، منها ٣٧٠٠ تعاونية في المجال الفلاحي، وتحقق إيرادات سنوية تقدر بنحو ٤٠ مليار يورو، وتوفر فرص عمل لأكثر من ٥ مليون فرد. وتمثل مبيعاتها نحو ٥٠% من الناتج المحلي القومي، ويحق لكل فلاح في ألمانيا الانضمام لعضوية جمعية تعاونية زراعية أو أكثر، يصل نشاط التعاونيات إلى أعمق مظاهر حياة الأعضاء في ألمانيا حيث تساعد المزارعين على بيع منتجاتهم الزراعية عبر التسويق وبأفضل الشروط التسويقية وعلى شراء مستلزمات الإنتاج والآلات الزراعية، وتزويد المناطق الريفية الزراعية بالسلع والموارد الضرورية كالوقود بأسعار مناسبة، والحصول على قروض مناسبة، كما يتعدى نشاطها من مجرد الشراء والبيع والاستهلاك

والقروض إلى تقديم المشورة لأعضائها، إلى جانب التدريب المهني، والدعاية بالوسائل والطرق العلمية الحديثة.

وقد ساهمت تعاونيات حفظ المواد والمنتجات وتبريدها في تقديم عروض ومنتجات واسعة ذات أسعار معقولة وثابتة، والتغلب على المخاطر المتعلقة بتلف المنتجات الزراعية سريعة العطب كمنتجات الألبان والخضر والفاكهة.

برزت في ألمانيا تعاونيات التصنيع من خلال دخول التعاونيات في مرحلة الإنتاج نفسها، حيث أخذت تلك التعاونيات تسعى لخفض نفقات الإنتاج الداخلية عن طريق استخدام التكنولوجيا، وتقوم تعاونيات الآلات والتبريد بتأمين الإمكانيات اللازمة لتحقيق الإدارة الاقتصادية المثلى، كما تم استخدام المنصات الإلكترونية في عمليات التسويق.

تقوم هيئة رايفايزن بتوفير الدعم الفني للتعاونيات عبر التدريب المهني والدعاية لها بالوسائل والطرق العلمية الحديثة.

هناك نوع من التكامل بين التعاونيات، فالتعاونيات الإنتاجية تتكامل مع تلك التسويقية ثم مع تعاونيات الحفظ والتجميد ثم تعاونيات التصنيع، وقد ساعد هذا التكامل بين التعاونيات على أن تحرز تلك التعاونيات موقعًا متميزًا في الاقتصاد الألماني، من ناحية أخرى ساهمت المؤسسات المالية الخاصة بالتعاونيات في نجاحها عبر إعادة توظيف عائدات التعاونيات واستخدامها مرة أخرى في تطوير تلك التعاونيات.

تقوم الهيئة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بدعم التعاونيات في القطاع الزراعي في الدول النامية بتفويض من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ.

٤-١-٧ التجربة الإثيوبية (Mojo et al, ٢٠١٧)

مرت التجربة الإثيوبية في مجال التعاون بالعديد من المراحل. التي كانت بدايتها **في العهد الملكي**، حيث شهدت تلك الفترة إنشاء جمعية المستهلكين في عام ١٩٤٣. كما تم الإعلان عن أول تشريع رسمي بشأن تعاونيات عمال المزارع (رقم٤٤ لسنة ١٩٦٠). وذلك للتصدي للتحديات التي واجهت الحكومة، ومنه: زيادة معدل البطالة، والهجرة من الريف إلى الحضر والتحديات المتعلقة بسياسة استخدام الأراضي. حيث استخدمت الحكومة التعاونيات كأداة للتغلب على مثل هذه المشكلات من خلال توسيع أنظمة الزراعة الحديثة، ووضع حيازات الأراضي الفردية تحت سيطرة التعاونيات. كما تم استخدام التعاونيات بشكل أساس كأدوات للتغلب على النقص في العملات الأجنبية من خلال دعم إنتاج المحاصيل التجارية عالية القيمة

وتصديرها، مثل البن، أنشأت الحكومة مؤسسة تدريب وصندوق استثمار تعاوني وطني يديره بنك التنمية الإثيوبي. وخلال تلك الفترة تم إنشاء ١٤٩ جمعية تعاونية (٩٤ تعاونية متعددة الأغراض، ١٩ للادخار والائتمان، ١٩ للمستهلك، و١٧ للحرف اليدوية).

مع بداية **النظام الجمهوري** تم إلغاء جميع أنواع التعاونيات الرسمية (باستثناء تعاونيات الادخار والائتمان الحضرية). وتم تأسيس أنواعًا جديدة من التعاونيات (تعاونيات المنتجين الزراعيين[١] تعاونيات الخدمات) على أساس المبادئ الماركسية التي تهدف إلى إنهاء استغلال الفلاحين، وتعبئة الموارد وتوزيعها بشكل عادل. وأُستخدمت التعاونيات خلال تلك الفترة لتنظيم الفلاحين، والتحكم في أسعار السلع، وفرض الضرائب. وبداية من عام ١٩٧٨ ظهرت أنواع أخرى من التعاونيات مثل الإسكان، والتوفير والائتمان. واتسمت هذه المرحلة بالسيطرة المباشرة على التعاونيات وتحويلها إلى أداة سياسية للحكومة بدلاً من جعلها أدوات تنموية. وبسبب العديد من المشكلات التنظيمية والتشغيلية والإنتاجية التي واجهتها التعاونيات القائمة تم السماح بحل التعاونيات إذا قررت جمعيتها العامة ذلك. مما ترتب عليه تفكيك جميع تعاونيات المنتجين تقريبًا، وبعض التعاونيات الخدمية الريفية في جميع أنحاء البلاد. مع انهيار **النظام الشيوعي** قام السكان المحليون بتخريب معظم تعاونيات الخدمات، نظرًا لأنه كان يُنظر إلى التعاونيات على أنها مؤسسات شيوعية، وبالتالي تسبب النظام الشيوعي بفقدان الثقة في الفكرة التعاونية.

بحلول منتصف التسعينيات تغيرت وجهة نظر الحكومة بشأن التعاونيات بفعل جهود منظمة العمل الدولية (ILO) في نهضة التعاونيات في إثيوبيا إذ وافق صانعو السياسات بشكل عام على معاني التعاونيات التي قدمها التحالف التعاوني الدولي ومبادئها (ICA) في عام ١٩٩٥.

وحرصت حكومة الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية على إتاحة مساحة قانونية لتنظيم التعاونيات بشكل طوعي وديمقراطي، من خلال إصدار تشريع رقم ٨٥ لعام ١٩٩٤ الذي نص على أن "الحكومة تهيئ الظروف الملائمة للفلاحين الذين يعيشون في المناطق الريفية لكي يتم تنظيمهم بحرية لحل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل مشترك". وقد ركز هذا القانون على التعاونيات الزراعية فقط، كما افتقر إلى التفاصيل الكافية. ثم تلاه القانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٩٨. حيث حدد هذا الإعلان الهيكل التنظيمي

---

(١) أنشئت لتوفير معاملة تفضيلية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

للتعاونيات (النقابات، الاتحادات، الرابطات التعاونية)، كما حدد الأجهزة ذات الصلة التي تشمل الأعضاء، والجمعية العمومية، ولجنة إدارة ذات أدوار ومسؤوليات واضحة. إلى جانب ذلك أشار إلى إمكانية تشكيل جهاز حكومي لتنظيم الجمعيات التعاونية وتسجيلها، وتوفير التدريب والمساعدات الفنية الأخرى، وإجراء البحوث حول الجمعيات التعاونية. كما تتضمن الجوانب المالية المتعلقة بخصم الاتحادات التعاونية ٣٠% من صافي الربح وتقسيم الـ ٧٠% المتبقية على أعضاء التعاونيات، كما فرض القانون على كل جمعية صياغة لوائح داخلية يجب قبولها من قبل الأعضاء. كما ركز القانون على وجه التحديد على التعاونيات في مجال الزراعة والإسكان والصناعة والحرفيين المنتجين والمستهلكين والادخار والائتمان ومصايد الأسماك والتعدين. هذا وقد شهد عام ٢٠٠٤ تعديلًا للقانون رقم ١٤٧، بهدف تعزيز حوافز العضوية من خلال تحسين حقوق الأعضاء، والسماح للجمعيات التعاونية التي تواجه نقصًا في رأس المال ببيع بعض الأسهم لأفراد ليسوا أعضاءً، وهو ما يفتح المجال لتعبئة رأس المال.

وقد نتج عن ذلك أن ساهمت التعاونيات في تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة للأعضاء من خلال **توزيع المدخلات الزراعية**، وتوفير **التقنيات المحسنة**، وتشجيع المزارعين على إنتاج **محاصيل عالية القيمة**. على سبيل المثال قامت التعاونيات بتوزع ٩٥% من الأسمدة المستوردة من خلال مؤسسة مركزية لتزويد المزارعين بالمدخلات. كما تشارك التعاونيات أيضًا في **تسويق المخرجات**، تعد القهوة والسمسم والحبوب والمنتجات الحيوانية والألبان من بين المنتجات الزراعية الرئيسة التي تم تسويقها بنجاح. كما تدفع التعاونيات **أسعارًا أعلى للأعضاء** وتحافظ على السعر الأدنى للسلع التي تقوم بتسويقها. كذلك أدى وجود التعاونيات إلى خلق أسواق تنافسية وحماية المنتجين.

تساهم التعاونيات الزراعية أيضًا في مجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية. مثل **تطوير صحة المجتمع** من خلال توفير التدريب على تنظيم الأسرة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والتوعية حول النظافة الشخصية والبيئة. كما أنها تشارك في **بناء البنية التحتية العامة**، مثل المراكز الصحية والمياه النظيفة والمدارس والطرق والجسور. وهي تدعم الشباب والأطفال والنساء والمشردين والمعوقين وتضمن مشاركتهم في الاقتصاد. هذا إلى جانب **توفير فرص العمل مباشرة وغير مباشرة**. فقد وفرت التعاونيات أكثر من ٨٠٥.١ ألف فرصة عمل في جميع أنحاء البلاد. وفيما يخص الأثر البيئي فقد ساهمت **بشكل سلبي** في الاستدامة البيئية. حيث تسببت التحسينات في الأسعار في تحفيز **المزارعين على زيادة محاصيلهم من خلال تكثيف الإنتاج الذي يتعدى على أراضي الغابات**، وبالتالي استخدام الموارد الطبيعية بشكل غير

مستدام. علاوة على ذلك تسببت المشاركة التعاونية في **تبني ممارسات الحفاظ على التربة والمياه** في أنحاء إثيوبيا، نظرًا لطبيعة التقنيات التي تتطلب استثمارات ثابتة تفشل التعاونيات في الترويج لها.

على الرغم من أهمية النشاط التعاوني الإثيوبي، إلا أن التجربة تعاني من بعض **نقاط الضعف** ومنها؛ محدودية استخدام التقنيات الحديثة، الافتقار إلى الشفافية، الميزانية المحدودة، عدم الوعي بإعداد اللوائح في بعض الحالات واستخدامها، ضعف مهارات تنظيم المشروعات، محدودية الارتباط والشعور بالملكية.

وعلى الرغم مما سبق إلا أنه لا يزال أمام التعاونيات العديد من **الفرص**، خاصةً في ظل التركيز الحكومي الخاص على تطوير البنية التحتية التي يمكن أن تسهل وصول التعاونيات إلى السوق، ارتفاع الطلب الحالي على المنتجات الزراعية الذي يمكن أن يخلق فرصة للتعاونيات لزيادة رأس مالها، توافر الكليات والجامعات التدريبية المتخصصة في التعاونيات.

٤-١-٨ التجربة الفرنسية:

أدت الأزمة الزراعية التي شهدتها البلاد عام ١٨٧٥ إلى التأثير على قطاعي الحبوب والكروم والذي كان مهددًا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأرجنتين حيث توقف تسويقهما مما كان له دور في اهتمام المزارعين بالتعاونيات الزراعية لكونها الأمل الوحيد في خلاصهم من تراكم المحاصيل لديهم. وكانت الجمعيات التي أنشأها المزارعون في البداية غير رسمية ولا يوجد لها إطار قانوني مناسب، واختصت بالشراء المشترك للأسمدة الكيماوية.

وفي يوليو ١٨٨٣ ونتيجة انخفاض أسعار القمح تم تأسيس أول اتحاد زراعي بهدف "الشراء المشترك للأسمدة والبذور وجميع المستلزمات الزراعية لتوفيرها بتكلفة أقل، ونتيجة انتشار حشرة الفيلوكسرا التي أدت إلى تدمير مزارع الكروم فقد تحول المزارعون من الكروم إلى مزارع الألبان وأنشؤوا جمعيات تعاونية غير ربحية للألبان في يناير ١٨٨٨. وتعد هذه أول تعاونية زراعية غير مالية يتم إنشاؤها في فرنسا.

وقد ساهم قانون فالديك روسو من ٢١ من مارس في ١٨٨٤ الذي سمح بحرية تكوين الجمعيات في تضاعف عدد الجمعيات الزراعية في شكل نقابات وتم تجميعهم في الاتحاد المركزي للنقابات الزراعية، حيث تم النظر إلى النقابة كأداة للدفاع عن المصالح المهنية لأعضائها ومن ثم كان لها دور كبير في خدمة الزراعة في ذلك الوقت.

حدد قانون ٢٩ من ديسمبر ١٩٠٦ شروط منح التعاونيات الإنتاجية والتسويقية قروضًا طويلة الأجل، وقروضًا للفلاحين، ومنها أن تكون تلك التعاونيات مدرجة في إطار اتحاد زراعي مهني واحد أو أكثر، بهدف تنفيذ أو تسهيل جميع العمليات المتعلقة إما بإنتاج المنتجات الزراعية أو حفظها أو بيعها.، أي تنفيذ أعمال زراعية ذات نفع جماعي، دون أن يكون لهذه الاتحادات هدف لتحقيق أرباح تجارية [٢].

خلال فترة ما بين الحربين، شهدت الحركة التعاونية الزراعية توسعًا حقيقيًّا. وتضاعفت التعاونيات الزراعية، بفضل الدعم المالي والإداري للدولة، التي احتاجت إلى تعاونيات زراعية لتعزيز تنظيم الأسواق وخاصة في تجارة الحبوب والنبيذ. فأنشات المكتب الوطني للقروض الفلاحية لمساعدة المزارعين في تحديث مزارعهم، مما منح حياة جديدة للتعاونيات مع أعمال المبادئ الخاصة بالتعاون بين المزارعين لضمان الاستخدام الشائع لأدوات الإنتاج والتعبئة والتخزين، وتسويق أو تحويل منتجاتهم والمدخلات الأخرى.

توجد تعاونيات زراعية في العديد من مجالات الحليب والحبوب واللحوم والفواكه والجبن والخضروات والكتان، والسكر، والقطن، والفول السوداني. هناك أيضًا تعاونيات حرجية تدير الأخشاب وتستغلها وتسوقها وتنفذ أعمال زراعة الغابات نيابة عن مالكي الغابات الأعضاء. في إطار UCFF (اتحاد التعاون الحرجي الفرنسي) التابع لوزارة الزراعة الفرنسية، لا تخضع التعاونيات لإشراف الدولة، مما يضمن شفافية أنشطتها.

تدار التعاونيات من خلال مجلس إداري والجمعية العمومية ينتخب هذا المجلس مكتبًا ورئيسًا. بمقدار الثلث كل عام. يتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

يوجد الصندوق الوطني للإقراض الزراعي، يختص بمنح السلف للجمعيات المحلية المنتمية إليه؛ وذلك لاستخدامها في الأعمال الزراعية الإنتاجية وتعزيز الجمعيات، كما يقبل الودائع ويؤدي بعض الأعمال المصرفية ويستثمر الأموال الزائدة في شراء السندات أو المشاركة في صناديق التوفير، كما يقوم بدور الإشراف على الجمعيات المحلية في منطقته، ويحصل على السلف من الدولة، وتشرف الدولة على أعماله ويعين مديره وزير الزراعة، وقد بلغ عدد أعضاء البنوك التعاونية في فرنسا نسبة ٢٥% من عدد السكان. وتغطي البنوك التعاونية نسبة ٧٠% من الخدمات المصرفية في الأرياف.

لا تفكر التعاونيات الزراعية الفرنسية في الحوكمة نظرًا لعدم وجود مساهمين مهتمين بالدخل المالي حيث إن أعضاء التعاونيات مدفوعون بمشروع اجتماعي اقتصادي قادر على ضمان دخل طويل الأجل ومنافذ لإنتاج

المواد الخام الزراعية وتسويقها. التعاونيات غير مدرجة في البورصة وتهرب من ضغوط وتوقعات الأسواق المالية.

شهد عام ٢٠١٩ تحولًا في أدوار التعاونيات الزراعية إلى شركات متعددة الجنسيات تضم في عضويتها ثلاثة من كل أربعة مزارعين، وواحد من كل ثلاث علامات تجارية للأغذية، وتوظف أكثر من ١٨٠ ألف شخص، مع عمليات الاستحواذ المتتالية، وزاد حجم مبيعاتهم بشكل كبير. بحيث أصبحت لديها علامة تجارية واحدة من كل ثلاث علامات تجارية للأغذية في فرنسا. وبالرغم من أن النموذج الفاضل للتعاونيات، الذي كان من المفترض أن يتبع مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قد انحرف عن مساره. إلا أنه ما زالت التعاونيات الزراعية تتمتع بصورة ذهنية إيجابية في المجتمع الفرنسي وراء الخطاب الرسمي (نحن نعمل من أجل المنتجين)

٤-١-٩ التجربة المغربية في مجال التعاونيات الزراعية (إقليمية)

مرت التعاونيات الزراعية أو الفلاحية كما يطلق عليها في المغرب بعدة مراحل عبر تطورها التاريخي بدءًا من مرحلة إنشاء التعاونيات لأغراض سياسية من قبل سلطات الحماية عام ١٩٣٧، وحتى مرحلة تدخل الدولة في تسيير التعاونيات بعد استقلال الدولة خلال الفترة من عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٨٣ حيث تم اتخاذ عدة تدابير لتشجيع التعاونيات وتنميتها منها المرسوم الخاص بإنشاء تعاونيات زراعية داخل الإصلاح الزراعي وخارجه، وتقديم المنح والمساعدات الحكومية لتلك التعاونيات، وتوفير كوادر بشرية تقنية مؤهلة، ونتيجة لتلك الإجراءات تضاعف عدد التعاونيات من ٦٢ تعاونية زراعية وحرفية عام ١٩٥٧ إلى ٢٠٠٠ تعاونية عام ١٩٨٣، وبالرغم من ذلك فقد خلقت المنح المقدمة من الدولة للتعاونيات حالة من الاتكالية على الدولة، وجعلت تلك التعاونيات تابعة للدولة، وعاجزة عن تطوير مشروع تعاوني حقيقي يخدم أعضاءه، وبنهاية عام ١٩٨٣ بدأت الدولة تنسحب من العديد من القطاعات ومنها القطاع الفلاحي أو الزراعي مما انعكس على التعاونيات التي حرمت من العديد من الامتيازات الممنوحة لها، وكان ذلك بداية خلق تعاونيات مستقلة تعتمد على نفسها، وتتطلب جهودًا كبيرة لرفع المهارات للعنصر البشرى بها، كما تم إصدار قانون ٢٤ لسنة ٨٣ الموحد للتعاونيات (الشوظ، ٢٠١٦) والذي دخل حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٣ وأكد على استقلالية التعاونيات وتكوين العنصر البشرى وهيكلة الحركة التعاونية، واستطاعت التعاونيات من خلال هذا القانون تطوير نفسها وخدمة أعضائها، وتنويع مجالات أنشطتها، ولكن مع تسارع المتغيرات والأحداث

العالمية وتنوع المتطلبات المنتظرة من الجامعات أصبح هذا القانون الموحد لا يلائم الواقع والمتغيرات الجديدة وبناء عليه تم اقتراح تعديلات على هذا القانون، أما المرحلة الثالثة التي بدأت منذ عام ٢٠٠٠ وتميزت بزيادة الاهتمام بالتعاونيات من قبل الجهات المانحة، ووجود العديد من البرامج المصاحبة مثل المبادرة الوطنية، والمغرب الأخضر، وبرنامج أبحار والسكن الاجتماعي، وقد زاد عدد التعاونيات في عام ٢٠١١ ليصل إلى ٩٠٤٦ جمعية بواقع ١٠٤ تعاونية يتم تأسيسها شهريًا تساهم في خلق مزيد من فرص العمل ويوفر منتجات محلية (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤)، وإزاء المتغيرات الجيدة التي تحيط بالتعاونيات أصبحت الإمكانيات الموجودة لا تلائم التعاونيات حيث إن محدودية الموارد البشرية والمالية لا تلبي حاجات التعاونيين، بالإضافة إلى عدم ملائمة القانون الموحد للتعاونيات وتعديلاته وعدم مواكبته للتغيرات، لذا كانت هناك بعض الجهود التي بذلت في سبيل ذلك، ومن أهمها: توقيع اتفاقية بين وزارات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والسياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي في ١٥ من مارس ٢٠٢١. في إطار تنفيذ البرنامج الوطني الذي يهدف إلى تحديث ١٨٠٠٠ تعاونية فلاحية ورقمنتها لتشجيع ظهور طبقة وسطى من الفلاحين، وتحسين قابلية التشغيل وإدماج الشباب في المناطق القروية، كما تم إقامة منصة رقمية للاستشارات الفلاحية من خلال تلك التعاونيات (www.ODCO.gov,٢٠٢٢).

قام المكتب الوطني للاستشارات الفلاحية بالعمل على رقمنه أدوات الاستشارة الفلاحية من خلال ثلاثة محاور هي الخريطة الوطنية الرقمية، منصة الاتصالات الافتراضية، والمنصة الرقمية للاستشارات الفلاحية.

وقد عملت وزارة الفلاحة المغربية من خلال خطة ما يسمى (بالمغرب الأخضر) على توفير الإمكانيات المادية وغير المادية للمنظمات المغربية المهمة من تعاونيات وجمعيات ذات نفع عام اقتصادي لإنجاز مشروعات تتعلق بسلاسل الإنتاج، ويبلغ عدد التعاونيات الفلاحية في المغرب حاليًا نحو ٢٥،٧٠٠ جمعية، تبلغ نسبة الجمعيات الفلاحية التي أسستها النساء نحو ١٧% من عدد الجمعيات وبواقع ٦٤٤ جمعية ورأسمال قدره ٢٣,٦ مليون درهم، ومعظم النساء من القرى، كما يبلغ عدد الجمعيات التي أنشأها شباب نحو ٨٢٧ جمعية تمثل ٣٠% من عدد الجمعيات الفلاحية وبرأسمال ٣٥,٩٤ مليون درهم.

٤-١-١٠ أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية:

كشفت تجارب للتعاونيات الزراعية في مجموعة متنوعة من دول العالم عن المراحل والصعوبات التي تكبدتها تلك التعاونيات حتى تصل لتحقيق الدور المنشود منها بالإضافة إلى حجم الدور الذي لعبته الحكومة

في مساندة تلك التعاونيات ودفعها للنهوض، فعلاوة على التشريعات التي تحمي التعاونيات والعاملين بها وحماية أصولها وأموالها، كما أن هناك دافعًا من الدولة لإنجاح هذا القطاع المهم ليكون جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي، لذلك يمكن القول إن هناك عدة أمور من الضروري التأكيد عليها إذا كان هناك توجه حقيقي للاستفادة من التجارب السابقة وغيرها من التجارب في النهوض بالتعاونيات الزراعية ومنها:

١- ضرورة توفير الحرية للتعاونيات وعدم تدخل الدولة في شؤونها، ولكن ليست بنسبة ١٠٠%، وأن يكون تدخل الدولة في حالة الاضطراب المالي للتعاونيات.
٢- ضرورة وجود حد أدني من الوعي التعاوني المجتمعي.
٣- وجود قانون منظم وموحد يضمن للتعاونية الاستقلالية والكفاءة والفاعلية بحيث تكون مهمته تنظيم العلاقة بين التعاونيات وباقي الفاعلين مع ترك القواعد التنظيمية للتعاونية نفسها في ظل الالتزام بمبادئ التعاون.
٤- تحفيز القطاع الخاص وكبار المنتجين على الانضمام للتعاونيات ومساعدة صغار المزارعين.
٥- ضمان توازن العلاقات الداخلية بين كبار وصغار الأعضاء.
٦- عدم اكتفاء الدولة بإصدار التشريعات وإنما تدفع التعاونيات دفعًا للتشارك معًا في المنافسة على المناقصات في مواجهة القطاع الخاص.
٧- توفير الدعم الفني والإداري للتعاونيات مما سمح لها بالتوسع وتطور أنشطتها.
٨- الإفادة من التطور التكنولوجي والرقمنة في المجال التعاوني ساهم إلى حد كبير في حفض نفقات الإنتاج الداخلية.
٩- الدور الكبير للبنوك والمؤسسات المالية في دعم التعاونيات والارتقاء بها ومساعدة صغار المزارعين أسهم في استمرارية عمل التعاونيات مع صغار المزارعين ودعمهم.
١٠- مبدأ التكامل والتنسيق بين التعاونيات وبعضها يتيح الفرص للابتكار بين التعاونيات.
١١- دور المرأة والشباب في التعاونيات وفى القدرة على إنشاء تعاونيات زراعية وإدارتها والتوسع في أعدادها وخدماتها.

٤-٢ مستقبل التعاونيات الزراعية في مصر

أصدر التحالف التعاوني الدولي في عام ٢٠١٢م، وهي سنة الأمم المتحدة الدولية للتعاونيات، مخططًا لعقد تعاوني جديد، مع رؤية لجعل النموذج التعاوني رائدًا ومعترفًا به كنموذج للاستدامة، ونموذج الأعمال الذي يفضله الناس، وأكد الحلف آنذاك على أن التعاونيات "أتحاد مستقل لأشخاص يتحدون طواعية لتلبية احتياجاتهم، وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة، من خلال مؤسسة ذات ملكية مشتركة ويتم التحكم فيها بشكل ديمقراطي". وهو التعريف الذي تبناه الحلف من قبل في عام ١٩٩٥م (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

هذا إجمالاً ما يجب أن تؤول إليه التعاونيات الزراعية في مصر، تعاونيات تأتي مختلفة بعد إصلاحها وبناء قدراتها، تعاونيات مستقلة، قوية، قادرة، فاعلة، حديثة في أدواتها وتوجهاتها، محوكمة في إدارتها وأعمالها، تخدم أعضائها من المزارعين دون تمييز بينهم، وتوفر لهم احتياجاتهم من المدخلات والخدمات الزراعية والاجتماعية على المدى الطويل، وبطريقة مستدامة، تعاونيات مقياس نجاحها ليس الربح الذي تحققه، ولكن زيادة الرخاء لأعضائها.

والجدير بالذكر أن إستراتيجية التنمية الزراعية التي وضعتها الدولة المصرية في ٢٠٠٩ وتم تحديثها في ٢٠٢٠ لتتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ تضمنت أهم أهدافها تحسين مستويات المعيشة للريفيين، وتحقيق معدلات آمنة من الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر في الريف، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية، وتم وضع مجموعة من البرامج التنفيذية لترجمه أهداف تلك الإستراتيجية ومن أهم تلك البرامج البرنامج القومي للتنمية التمكينية والإصلاح المؤسسي والسياسات الزراعية، والذي يأتي على قائمة اهتماماته تطوير التعاونيات الزراعية لتعاونيات قوية حقيقيه تعمل في خدمة المزارع المصري، وتسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

إن مستقبل التعاونيات الزراعية في مصر مرهون بتحقيق مجموعة من الإصلاحات والتطويرات التي تتواكب ومتغيرات العصر وتتفق مع ما تمليه إستراتيجيات التنمية المستدامة العالمية والمصرية، وقبل عرض عناصر، ومفردات المستقبل المأمول للتعاونيات الزراعية في مصر تؤكد الدراسة على ما يأتي:

- التعاونيات الزراعية ليست قطاعًا خاصًا، أو شركات ومؤسسات تديرها الحكومة، بل هي نموذج من المؤسسات المستقلة ملكيتها تعاونية، ولها خصائصها، ومبادئها الراسخة.

- السمة الأساسية للتعاونية الزراعية هي أنها منظمة ديمقراطية "صوت واحد لعضو واحد"، تعمل على تقديم السلع والخدمات لأعضائها، ترتكز على توجهاتهم، وليس على رأس المال، أو توجه الحكومة، ولدى أعضائها القدرة على ممارسة الرقابة متى ما أرادوا ذلك (ماكفرسون، ١٩٩٤).
- ما يثار حول مدى تنافسية التعاونيات الزراعية، قد يرى بعض الاقتصاديين أن هذا النموذج التعاوني للأعمال أقل كفاءة من شركات المساهمة، ولديهم اعتراضان على هذا النموذج، الاعتراض الأول: أنه إذا ركزت التعاونية على احتياجات أعضائها الحاليين، فمن غير المرجح أن تتطور، أو يحدث لها تغير ملموس فيما تقدمه في المستقبل، أما الاعتراض الثاني فهو: أن النموذج الديمقراطي القائم على توافق الآراء يعني أن القرارات التجارية الصعبة المتمثلة في إغلاق الأنشطة والمشروعات المتعثرة، ونقل رأس المال إلى أنشطة مشروعات أخرى هي قرارات أكثر صعوبة، وللرد على ذلك تبين من نتائج البحوث التي أجرتها شركة ماكينزي الاستشارية (منظمة العمل الدولية،٢٠١٤)، على ٤٧ ألف تعاونية في الفترة ما بين ٢٠٠٥م ــ٢٠١٠م، مقارنة بعدد ٥٤ شركة مدرجة في البورصة، إن التعاونيات نمت تقريبًا بنفس معدل نمو الأعمال التجارية القائمة على المساهمين.

وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية، تبين أن المصارف التعاونية قبل أزمة عام ٢٠٠٨م كانت على نفس قدر منافسيها من الكفاءة، أو أكثر أو أقل منهم بقليل، وكانت أرباحها مماثلة لهم، وفي العديد من البلدان كانت المصارف التعاونية أكثر ربحية، لكنها كانت في كل مكان أكثر استقراراً من البنوك المملوكة للمستثمرين، فالتعاونيات الزراعية تحقق بانتظام فوائد اقتصادية لأعضائها تساوي أو تتجاوز عائدات شركات القطاع الخاص المماثلة لمساهميها (لوج وآخرون، ٢٠٠٥)، ففي الهند على سبيل المثال تدير تعاونية الأسمدة للمزارعين الهنود بنجاح العديد من مصانع الأسمدة، وتقوم بتوزع إنتاجها على ما يقرب من ٤٠ ألف جمعية تعاونية قروية، كما أنها تدير شركات فرعية خارج الهند، وتحول بانتظام إلى الهند أرباح سنوية تبلغ نحو ٢٠٠مليون دولار، هذا بالإضافة إلى وجود أدلة كثيرة في البلدان المتقدمة، على أن التعاونيات يمكن أن تضاهي إنتاجية الشركات التقليدية أو تتجاوزها[١].

[١] في الهند وعلى مدار خمسين عامًا مضت، تم تكريم IFFCO لتميزها في إنتاج الأسمدة، والفوز بالعديد من الجوائز لمساهمتها في حماية البيئة والاستدامة، وخلق بيئة عمل آمنة لموظفيها، والحفاظ على الطاقة، وتقليل البصمة الكربونية، وتميز تكنولوجيا المعلومات، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين الهنود.

وفي ضوء دراسة الأوضاع الراهنة للتعاونيات الزراعية، وما تعاني منه من تحديات، ومعوقات، وما تم دراسته من تجارب دولية، واستخلاص الدروس المستفادة منها، أمكن وضع تصور لما يجب أن تكون عليه التعاونيات الزراعية في مصر في المستقبل، والذي يتمثل فيما يأتي:

٤-٢-١ التعاونيات الزراعية قادرة على المحافظة على هويتها ومبادئها

التعاونيات الزراعية قادرة على مواجهة كل ما من شأنه الإخلال بهويتها التعاونية، ومبادئها الراسخة[١]، ملتزمة بما تقوم به الدولة من أعمال مثل، التسجيل، والتنظيم لمنظماتها ومؤسساتها، ولا تخضع أو تقبل بأي شكل، أو بأي درجة لأن تكون ضمن الكيانات شبه الحكومية، التي تسيطر عليها الدولة، أو تتدخل في شؤونها.

٤-٢-٢ تعاونيات زراعية فاعلة في تحقيق التنمية

التعاونيات الزراعية جهات فاعلة، في تحقيق تنمية القطاع الزراعي بكل روافده، وفى تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في الريف المصري، وقادرة على أن تكون قطاعًا ناشطًا في الاقتصاد القومي، والتنمية المستدامة.

٤-٢-٣ تعاونيات الزراعية تساهم في النهوض بالقطاع الزراعي

تعاونيات زراعية تدرك أن النهوض بالقطاع الزراعي، وتحقيق أعلى إنتاجية من وحدة المساحة، والمياه، والإرتقاء بمواصفات الإنتاج الزراعي، هو أحد مهامها التي تصب مباشرة في خدمة أعضائها، وهو ما يحقق لها الدعم والتأييد، وتحسن صورتها الذهنية لدى المجتمع الزراعي، والريفي.

٤-٢-٤ تعاونيات زراعية تقدم خدمة متطورة لإرشاد أعضائها

في دراسة ميدانية (عامر وآخرون، ٢٠١٦) لعينة عشوائية من مزارعي قرى المعمورة بمحافظة الإسكندرية تمت على عينة قوامها ١٦٨مبحوثًا، طالب فيها ١٦٧ مبحوثًا بتكرارات بلغت نسبتها نحو ٩٨.٢١٪ من

---

[١] الهوية التعاونية وفق تعرف التحالف التعاوني الدولي تتمثل في: المبادي التالية: العضوية الطوعية والمفتوحة، والديمقراطية، والمشاركة الاقتصادية للأعضاء، والإدارة الذاتية، والاستقلالية، وإتاحة التعليم والتدريب والمعلومات، والتعاون بين التعاونيات، والاهتمام بالجماعة.

العينة، بتوفير الأعداد الكافية، والمدربة من المرشدين الزراعيين، وهو ما يؤكد على ضرورة اضطلاع التعاونيات الزراعية في مصر بدور فاعل في تقديم خدمات الإرشاد الزراعي، المستحدثة، والمبتكرة، وتوفير الأعداد الكافية من المرشدين الزراعيين ذوى الكفاءة الفنية والإدارية، ولها في ذلك أن تقوم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بوزارة الزراعة، ومركز البحوث الزراعية، وغيرها من الجهات، بالإضافة إلى أن يكون تقديم الإرشاد التسويقي، والاستهلاكي أحد مهامها المهمة والضرورية في وقت أصبح فيه هذان النوعان من الإرشاد لا يقلان أهمية عن الإرشاد الزراعي.

٤-٢-٥ تعاونيات زراعية مستقلة ماليًا

التعاونيات الزراعية مستقلة ماليًا، وأقل اعتمادًا على التمويل الحكومي، وأن دعم الدولة لها يقتصر على الدعم غير المباشر، أو المباشر فيما تخصصه لها الدولة عندما تحقق نتائج محددة متفق عليها في مجال السياسات الاجتماعية والعامة، أو ما تقدمه الدولة لها لمواجهة ما قد تتعرض له من أزمات ومخاطر.

٤-٢-٦ تعاونيات زراعية تدير أموالها بالكفاءة الواجبة

إدارة أموال التعاونيات الزراعية أصبحت تحتل صدارة الحديث عن تطوير التعاونيات والارتقاء بدورها تجاه أعضائها، والمجتمع الريفي، بل والتنمية الزراعية والاقتصادية بصفة عامة، بعد أن أصبحت هذه الأموال عرضة للهدر والصراعات في مواطن كثيرة، بسبب ما تعرضت له التعاونيات الزراعية خلال فترات متعاقبة من أزمات في الفكر، والإدارة، أو كليهما، إلى أن بلغ الأمر حد مطالبة النقابة العامة للفلاحين والمنتجين الزراعيين القيادة السياسية بتجميد أموال التعاونيات الزراعية لخروجها عن دورها الذي أنشئت من أجله، وهو ما أثر على القطاع الزراعي بصورة سلبية، وتشكيل لجنة رقابية لفحص كامل أعمالها خلال الفترة الماضية، وتعيين لجنة لإدارتها، بما يحقق رؤية الدولة في التنمية الزراعية، والإفادة من هذه الأموال وضخها في المشروعات الزراعية القومية (اليوم السابع، ٢٠١٧).

مما لا شك فيه أن حماية أموال التعاونيات الزراعية في مصر وإدارتها بالكفاءة الواجبة، مطلب أساسي، ومدخل طبيعي لتطوير التعاونيات والارتقاء بدورها، إلا أنه يجب التأكيد على أن أموال التعاونيات الزراعية هي ملك أصيل لأعضائها من المزارعين، ورهن إرادتهم، أموال يحميها القانون، ويحاسب من يفشل في إدارتها، أو يتسبب في إهدارها، أو يتسبب في انحرافها عن مصارفها الطبيعة لخدمة أصحابها.

إن طرح خيار امتلاك التعاونيات الزراعية لبنك تعاوني متخصص، يمارس كافة الأعمال المصرفية لأعضائها، في ضوء حجم القطاع وأصوله وأمواله، وأعماله، وانتشاره في ربوع الريف المصري، وعدد

أعضائه، واحتياجاتهم ومتطلباتهم، وغير ذلك، هو في الواقع خيار يستحق الدراسة المتخصصة، التي تبحث في جدوى إنشاء البنك، وتحدد المتطلبات المالية، والفنية، والإدارية، والتشريعية اللازمة لوجود هذا الكيان المؤسسي، وهيكله، وآليات العمل به، وضمان تحقيق التكامل بين روافده على مستوى المحافظات والقرى، وتحقيق التكامل في وظائفه، في شكل أقرب ما يكون إلى علاقات البنك المركزي مع البنوك التجارية، هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة تنوع مصادر تمويل التعاونيات الزراعية في مصر، بحيث تشتمل على ما يأتي:

- حصص الجمعيات من الأرباح التي يحققها بنك التعاونيات (في حال إنشائه).
- مساهمات الأعضاء.
- مقابل الخدمات التي تقدمها الجمعيات.
- المنح والمساعدات، والقروض الخارجية.
- القروض التي تحصل عليها الجمعيات، أو يحصل عليها الأعضاء.
- الدعم الحكومي في صورة منح مباشرة.
- الدعم الحكومي غير المباشر، مثل تحمل الحكومة لفرق أسعار الإنتاج عن أسعار السوق أو التزام الحكومة بشراء المنتجات، الأمر الذي يمكن التعاونيات من تحقيق هامش ربح لها التصرف فيه إما بتوزيعه أو إعادة استثماره.

٤-٢-٧ تعاونيات زراعية توفر مدخلات الإنتاج لأعضائها

لا يكفي أن تقوم التعاونيات الزراعية بتوفير احتياجات أعضائها من المدخلات ومستلزمات الإنتاج، والمعدات، والعبوات، ووحدات تدوير المخلفات الزراعية، وغيرها، من خلال الشراء من الأسواق المحلية، وبالأسعار السائدة فيها، أو حتى مدعومة من الدولة، بل يجب أن تمارس دورها باقتدار، وأن تمتلك أدواتها فتسعى إلى إنشاء المصانع التعاونية المتخصصة المنافسة التي تستطيع إنتاج هذه الاحتياجات بالجودة، والسعر المناسب، على أن يتولى إدارة هذه المصانع إدارة مستقلة، متخصصة.

٤-٢-٨ تعاونيات زراعية تسوق منتجات أعضائها

لا يجب أن تترك التعاونيات الزراعية أعضاءها، وخاصة صغار المزارعين، من أصحاب الحيازات الصغيرة عرضة للاستغلال، وممارسات السوق غير العادلة، نظرًا لضعف إنتاجيتهم، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف قدرتهم على تسويق ما ينتجونه بالقدرة والكفاءة المطلوبة، بل يجب عليها أن تسعى لتفعيل الزراعات التعاقدية، لمختلف المحاصيل، كما تسعى لإنشاء شركات تجارة تعاونية مستقلة، متخصصة، يتوفر لها البنية

الأساسية، والتكنولوجية، والموارد البشرية، التي تجعلها قادرة على تسويق منتجات أعضائها مباشرة إلى الأسواق المحلية، و/أو من خلال أسواق تعاونية زراعية تمتلكها وتديرها تحت عنوان "من المزارع إلى المستهلك مباشرة، أو تسويقها خارجيًا، وفق أفضل ممارسات التجارية العالمية.

٤-٢-٩ تعاونيات زراعية ترتقي بمواردها البشرية

التعاونيات الزراعية قادرة دائمًا على الارتقاء بأعضائها، ومنتسبيها، واستقطاب العناصر المتميزة، والمحافظة عليها، فهي في حاجة ماسة لقوى عاملة مدربة تدريبًا جيدًا، ومسؤولين تنفيذيين منتخبين مؤهلين، وقادرين على تطبيق أفضل معايير الإدارة، والرقمنة، والحوكمة، والمنافسة التجارية، داخليًا وخارجيًا، وتمتلك من الأدوات ما يحقق لها ذلك.

٤-٢-١٠ تعاونيات زراعية حديثة

تعاونيات زراعية تدرك أن مصر تتجه بخطى سريعة نحو العصر الرقمي، وتدرك أن عدد أعضائها، وروافدها، ومشروعاتها، ومتطلبات التواصل الدائم معهم، وحجم أعمالها داخليًا وخارجيًا المتزايد خاصة مع إصلاحها وبناء قدراتها، يفرض عليها امتلاك التكنولوجية الحديثة، في كافة أعمالها، وبصفة عاجلة عليها أن تعمل على أن يكون لها مركز معلومات متطور، يدير شبكة حديثة من نظم المعلومات المتكاملة وقواعدها، والكافية لتغطى كافة أعمالها بالكفاية، والكفاءة المطلوبة.

٤-٢-١١ تعاونيات زراعية تحمي أعضائها من المخاطر

تعاونيات زراعية تمتلك أو تمساهم في منظومة للتكافل الزراعي تكون قادرة على توفير حماية الزراعة، والمزارعين من المخاطر بأنواعها، منظومة تستطيع التنبؤ بهذه المخاطر، وتخطط لاحتوائها، وتضع الآليات الكفيلة بتنفيذ قرارات إيجابية للتقليل من آثارها (عريقات وآخرون، ٢٠١٨).

٤-٢-١٢_تعاونيات زراعية داعمة للمشروعات الصغيرة

تعاونيات زراعية تشجع وجود القرى المنتجة، وتدعمها، وتدعم وجود المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فيها بصفة خاصة، وفى الريف المصري بصفة عامة، وتتبنى نتائج البحوث، والمبادرات

والابتكارات، وتنشئ حاضنات الأعمال اللازمة لنجاح هذه المشروعات، وتتعاون مع الجامعات والمعاهد العلمية، والجهات المتخصصة لتوجيه هذه المشروعات، ومتابعتها، وتقديم الدعم الفني لها.

٤-٢-١٣ تعاونيات زراعية داعمة للمرأة الريفية

تعاونيات زراعية محفزة، وداعمة لمشاركة النساء وعضويتهن فيها، من أجل تعزيز المساواة، وتعزيز استمرار المشروعات التعاونية الخاصة بالنساء ونجاحها، ومن الضروري العمل على بناء قدرات المرأة الريفية فيما يتعلق بالإدارة التعاونية، وإقامة المشروعات، مما يزيد من قدراتهن ومساعدتهن على التقدم والسير لما هو أبعد من أدوارهن التقليدية، والاندماج في العمل التعاوني ومشاركتهن كأعضاء في مجالس الإدارة.

٤-٢-١٤ تعاونيات زراعية جاذبة وداعمة للشباب

تعاونيات زراعية، تدرك أن بناء قدراتها، يظل مرهونًا بخلق فرص عمل جديدة للشباب، واستقطاب المؤهل منهم، والقادر على تحقيق ما تستهدفه من تحديث إدارتها، ورقمنتها، وحوكمة العمل بها، وزيادة قدراتها على التعامل مع المشروعات التجارية. تعاونيات قادرة على أن تكون بيئة عمل جاذبة للشباب الذين يمكنهم أن يساهموا بفاعلية من خلال إجادتهم للغات الأجنبية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتواصل الاجتماعي، والتسويق الإلكتروني.

٤-٢-١٥ تعاونيات زراعية داعمة للخدمات الاجتماعية

على التعاونيات الزراعية توسيع مشاركتها، ودعمها للخدمات الاجتماعية في مجتمعها، دعمًا للروابط الاجتماعية بين أعضائها، وبينها وبين مجتمعها، مما يحقق لها الدعم الشعبي، ويساهم في تحسين صورتها الذهنية، وذلك من خلال المشاركة في مشروعات مثل: المحافظة على البيئة من التلوث، كردم البرك والمستنقعات، وإنشاء الحدائق العامة، وتدوير المخلفات الزراعية، ودعم إنشاء النوادي الرياضية، والاجتماعية، والساحات الشعبية، ورصف الطرق الفرعية، وتمهيدها، ودعم النقل بين القرى والمراكز، وتوصيل مياه الشرب وترشيد استخدامها، وتنظيم الري الحقلي وتطويره، وتقديم الإعانات للأسر الفقيرة في القرية، وغير ذلك من خدمات اجتماعية.

الفصل الخامس

التعاونيات الزراعية في مصر متطلبات الإصلاح وبناء القدرات

٥-١ مقدمة:

مما لا شك فيه أن إصلاح التعاونيات الزراعية في مصر، وبناء قدراتها المادية، والبشرية، منطلق أساسي، ومطلب وطني، لإصلاحها وإعادتها إلى الطريق والنهج التعاوني السليم، واضطلاعها بدورها في خدمة أعضائها، دور ارتقائي، مخطط، فاعل، بجهود أعضائها، وبدعم حكومي، في المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري. إن الآمال العريضة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، يظل رهنًا بوجود تعاونيات زراعية قادرة على المشاركة بفاعلية في تحقيق هذه التنمية.

هذا ويجدر التأكيد على أن التعاونيات الزراعية ليست قطاعًا حكوميًا، أو قطاعًا خاصًا، بل هي قطاعًا ثالثًا مستقلًا جنبًا إلى جنب مع كليهما، تحكمه سمات ومبادئ عالمية راسخة، نصت دساتير مصر المتعاقبة على رعايته، وآخرها دستور مصر الحالي في مادته رقم (٣٧)، والتي نصت على: الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها، ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، كما يجدر التأكيد على أن اتباع التعاونيات لنموذج الشركات التجارية الحكومية أو الخاصة، يفقدها هويتها وسمتها التعاونية، بل على العكس فإن دراسة أفضل الممارسات العالمية للتعاونيات الزراعية تؤكد على أن إدارة الأعمال على الطريقة التعاونية يحقق لها ميزات تنافسية بالمقارنة بغيرها من الكثير من هذه الشركات.

وبالإشارة إلى ما تضمنته هذه الدراسة في فصولها السابقة، يتضمن هذا الفصل محاور إصلاح ومتطلباتها، وبناء القدرات التنظيمية، والمادية والبشرية للتعاونيات الزراعية في مصر.

٥-٢ محاور إصلاح التعاونيات الزراعية ومتطلباتها

٥-٢-١ متطلبات تتعلق بموقف الدولة من التعاونيات

إشارة إلى ما تم التأكيد عليه في مقدمة هذا الفصل فإن اهتمام الدولة المصرية بالتعاونيات الزراعية، وإدراكها لأهميتها في النهوض بالريف المصري، يجب أن يترجم إلى توجهات، وإجراءات حقيقية ملموسة،

تؤكد فيها الدولة على أن التعاونيات شريك أساسي في عملية التنمية، وأنها ملتزمة بما جاء في الدستور المصري، على أن يتضمن ذلك ما يأتي:

١. على الدولة أن تعترف بالتعاونيات الزراعية، كشريك ثالث مستقل إلى جانب القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وتدرك أن التعاونيات الزراعية هي أنسب أشكال المنظمات الأهلية القادرة على تحقيق أهداف التنمية الزراعية، والتنمية الريفية الشاملة، وأن على الدولة رعايتها، وحمايتها، وحماية ممتلكاتها، ودعمها، والاستجابة إلى ما من شأنه مساندتها في القيام بدورها، فهي لا تعمل بمعزل عن الدولة وأجهزتها، ولا تعمل بدون دعم الدولة المباشر، أو غير المباشر، المادي أو المعنوي، على ألا يتحول هذا الدعم إلى وسيلة لتهميش التعاونيات الزراعية، أو السيطرة عليها، أو التدخل في شؤونها.

٢. على الدولة أن تشارك الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ماليًا، وفنيًا في إجراء تقييم شامل، احترافي للتعاونيات الزراعية بأنواعها على كافة المستويات، من أجل استكشاف أوضاعها الحالية، وقدرتها المادية، والمالية، على أن يشمل إجراء تقييم شامل لمعرفة قدراتها المؤسسية، والإدارية، والبشرية، ورصد ما لديها من نقاط القوة والضعف، والفرص، والتهديدات (SWOT)، والوقوق على مدى التزامها بمبادئ العمل التعاوني وقيمه وآلياته.

٣. إن دور التعاونيات الزراعية في التنمية الزراعية والريفية لا يجب أن يتمثل فقط في تنفيذ الخطط والسياسات الزراعية، بل يجب أن يمتد إلى المشاركة الفاعلة في وضع هذه الخطط وصياغتها، والسياسات خاصة، وإن عدد التعاونيات الزراعية بأنواعها يزيد عن ٥٨٠٠ جمعية، يساهم فيها نحو ٤.٧ مليون عضو، فضلًا عن أن عدد سكان الريف يزيد عن ٥٨٪ من عدد سكان مصر.

٤. أن تشجع الدولة، وتحتضن حوار بين الأطراف ذات العلاقة بالتعاونيات الزراعية، لتبادل الأفكار، للوصول إلى تصورات حقيقية واضحة عن متطلبات، ومسارات إصلاحها وبناء قدراتها خلال الفترة القادمة.

٥-٢-٢ متطلبات تشريعية وقانونية

سعت الدولة في القانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٤م إلى إجراء عدد من التعديلات على القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠م، بلغت ١٢ تعديلًا استهدفت دعم التعاونيات الزراعية، وإعطائها بعض من الحرية الاقتصادية للقيام بأدوارها، فسمحت للجمعيات التعاونية الزراعية بإنشاء مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص على ألا تزيد نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذه المشروعات عن ١٢٪ من رأس مال المشروع، كما أتاحت لها أن

تؤسس منفردة أو مع جمعيات أخرى شركات مساهمة لإقامة مشروعات في مجالات الإنتاج الزراعي، وما يرتبط بها من أنشطة، كما سمحت للجمعيات التعاونية من خلال لوائحها الداخلية أن تحدد قيمة سهم العضوية، والحد الأدنى لرأسمال الجمعية، وأعطت صلاحيات أوسع للاتحاد التعاوني لاتخاذ قرارات كانت معطاة من قبل للجهة الإدارية، ملحق رقم (١).

على الرغم من ذلك إلا أن ما يمكن أن يطلق على هذه التعديلات، أنها تعديلات متواضعة غير كافية، بل هي تعديلات أصابت الخبراء وأصحاب الشأن التعاوني بدرجة كبيرة من الإحباط، حيث جاءت دون الآمال المرجوة نحو تحرير التعاونيات الزراعية من قيودها، وإقالتها من كبوتها التي تكاد أن تؤدى بها إلى النهاية، بينما تظل مطالبهم مستمرة لتبني قانون تعاونيات موحد، يشكل انتقالا حقيقيًا في الحركة التعاونية المصرية، وبصفة خاصة التعاونيات الزراعية، وفق المواثيق والمبادئ وأفضل الممارسات الدولية، قانون حديث يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، ويساهم في دعم بناء هياكل ونظم، وإدارة تعاونية زراعية متطورة حديثة، تؤدي إلى الارتقاء بدورها في إطار قانوني متكامل داخل الحياة الريفية والزراعية، والاقتصادية للدولة، وأن يتضمن ذلك ما يأتي:

١. إعادة صياغة العلاقة بين الجهاز الإداري للدولة، والتعاونيات الزراعية للحد من تدخله في أعمالها، والتأكيد على استقلاليتها، مما يتيح لها القيام بدورها، واتخاذ المبادرات، والتأقلم والاستجابة لاحتياجات أعضائها.
٢. النص على أن التنمية المستدامة، والاهتمام بشؤون المجتمع الريفي، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتحسين البيئة المحلية، وتشغيل الشباب، والمرأة المعيلة بالريف، من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ورعايتها، دور أصيل للتعاونيات الزراعية في نطاق ومناطق عملها.

٣. التأكيد على دور الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي في وضع إستراتيجيتة
٤. العمل التعاوني، وخططه التنفيذية، والإشراف، والمتابعة، والرقابة، والتقييم الذاتي لوحداته، ومجالس إدارتها، وضمان فاعلية الجمعيات العمومية للتعاونيات في ممارسة دورها الرقابي، والمشاركة في وضع السياسة العامة للقطاع الزراعي.

٥. منع التعددية في أجهزة الرقابة الحكومية، وتوحيد الجهة الإدارية الحكومية المختصة بالرقابة والإشراف على التعاونيات، على أن يقتصر دورها على تسجيل الجمعيات وإشهارها، والتأكد من التزامها بتطبيق القوانين واللوائح، الإدارية والمالية الخاصة بها، وكذلك التأكد من التزامها بالسياسة الزراعية للدولة.

٦. التأكيد على أهمية التعليم، والتدريب الفني، والإداري، في التعاونيات الزراعية، والأخذ بأساليب ومتطلبات التطور التكنولوجي "الرقمنة"، والحوكمة، ونشر الثقافة التعاونية، مع توفير المخصصات المالية المطلوبة، وفى هذا يجب أن يتضمن القانون اشتراط ضرورة إجادة القراءة والكتابة، واجتياز برامج تدريبية متخصصة من خلال الأكاديمية الوطنية للتدريب، وذلك عند الترشيح لعضوية مجالس الإدارة.

٧. النص على اشتراط إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التعاونية لدى جهة متخصصة قبل الموافقة على إنشائها، أو المشاركة في مشروعات القطاع الخاص المصري و/أو الأجنبي، بما يضمن توافر مقومات نجاحها.

٨. دعم الشخصية الاقتصادية للجمعيات التعاونية، ووضع معايير لإشهارها، ورفض تسجيل الجمعيات الضعيفة، مع السماح باندماج الجمعيات التعاونية الصغيرة، حيث يمثل صغر حجم بعض الجمعيات عقبة مهمة أمام قدرتها على القيام بدورها وتمويل أنشطتها.

٩. النص على ضرورة وجود كيان مصرفي متخصص للقطاع التعاوني الزراعي، يقوم بكافة الخدمات المصرفية للقطاع، وذلك بدراسة إحدى الخيارات التالية: السماح للتعاونيات بإنشاء بنك تعاوني متخصص/ السماح بإنشاء الصناديق التعاونية للادخار والاستثمار/ السماح للتعاونيات بالمساهمة في البنك الزراعي المصري.

١٠. السماح للتعاونيات بإنشاء المشروعات الزراعية، والريفية، والبيئية، ومشروعات التصنيع الزراعي بكافة أنواعها (مزارع الدواجن، والإنتاج الحيواني والأعلاف بأنواعها، والمجازر، والمحالج، والمضارب، ومشروعات التخزين، والنقل، وإنشاء البنية الأساسية للتسويق، والتصنيع الزراعي وغيرها من مشروعات)، كم يجب أن يتضمن القانون السماح لها بتجارة المنتجات والمستلزمات الزراعية داخليًا، وخارجيًا (استيرادًا، وتصديرًا)، لكل ما يتصل بمجالات أنشطتها مما يساهم في دعم الموارد المالية لها، ويزيد من قدرتها على القيام بدورها، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

١١. السماح للتعاونيات الزراعية بإنشاء مشروعات مشتركة مع الآخرين (محلية و/أو، أجنبية)، والمساهمة في رأس مال الشركات المساهمة التي تعمل في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي، كما يجب السماح لها

بالتعاون الفني، والتبادل التجاري مع هذه الشركات، والمنظمات التعاونية الأخرى، للإفادة من القدرات والإمكانيات والخبرات المتوفرة لديها.

١٢.استعادة التعاونيات الزراعية وتعويضها عن ممتلكاتها (أرضي/ عقارات/ مخازن) والتي تقرر إسناد مهمة إدارتها وتأجيرها لبنوك القرى وفقا لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦م، وكذلك إعادة أموال التعاونيات بفوائدها، والتي ساهمت بها في رأسمال بنك التسليف الزراعي، والتعاوني في عام ١٩٤٨م.

١٣. إلزام الاتحاد العام للتعاونيات، بمشاركة وحداته، وبدعم الجهة الإدارية، ومؤسسات الخبرة المتخصصة، بوضع النظم واللوائح المحاسبية المالية، والإدارية الداخلية بما يتفق مع القانون.

إن التشريعات والقوانين واللوائح التعاونية إذا ما جاءت معبرة عن القيم والمبادئ التعاونية الراسخة، فإنها تصبح قادرة على تهيئة البيئة المناسبة للتعاونيات، وتمكينها من ممارسة دورها بفاعلية وكفاءة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار متوازن بين الاستقلال والالتزام بتوجهات الدولة وسياستها.

٥-٢-٣ متطلبات تنظيمية وإدارية وفنية

يقصد بها المتطلبات التنظيمية، والإدارية، والفنية، الداخلية الخاصة بالبنيان التعاوني، الزراعي وتتضمن ما يأتي:

١. هيكلة البنيان التعاوني الزراعي، وتنقيته من الوحدات التنظيمية التي ثبت عدم فاعليتها، مع استحداث الوحدات التنظيمية المطلوبة، وتحديد مسؤوليات واختصاصات واضحة لتلك الوحدات، بما يساعد على منع التداخل، والتضارب في الاختصاصات والسلطات، وتحقيق التنسيق فيما بينها، وذلك من خلال:

- تحديد نطاق اختصاصات الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وتطويره لكي يتمكن من أداء دوره في تمثيل البنيان التعاوني الزراعي المصري، ووضع إستراتيجية العمل التعاوني، والخطط التنفيذية، ورسم السياسات، والتنسيق، والمتابعة، والتوجيه، الرقابة، ومراجعة أعمال التعاونيات، وميزانياتها، مع السماح بإنشاء فروع تابعة له بالمحافظات لمساعدته على أداء دوره وممارسة اختصاصاته في نطاق كل محافظة.

- قصر عضوية مجالس الإدارة على دورة واحدة مدتها ثلاث سنوات، مما يساهم في تجديد الدماء والفكر داخل مجالس الإدارات، وفتح المجال أمام الشباب، والمرأة، وتبادل الخبرات، تصحيحًا للوضع الراهن الذي يسمح بوجود القيادات نفسها في مناصبهم مدى الحياة، مما يحدث أزمات متعددة في القيادة والإدارة، والفكر التعاوني.

- من الضروري توحيد التعاونيات الزراعية وإلغاء التصنيف الثلاثي الحالي، ودمج الجمعيات التعاونية العامة للائتمان، والإصلاح، والاستصلاح في جمعية واحدة، ودمج الجمعيات المركزية في نطاق كل محافظة في جمعية مركزية واحدة على مستوى المحافظة.

- عدم السماح بوجود أكثر من جمعية تعاونية زراعية في القرية الواحدة بحيث تصبح هناك جمعية تعاونية واحدة متعددة الأغراض تمارس مختلف الأنشطة الزراعية بالقرية.

- على الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي البدء في إعداد دراسة فنية واقتصادية للوصول إلى الحد الأمثل للمساحة الزراعية في نطاق كل تعاونية، ووضع تصورات عملية يمكن تحقيقها لحل مشكلة صغر حجم المزارع، وتفتت ملكية الأرض الزراعية، لما لها من أثار سلبية كبيرة على إدارة الموارد المائية من ناحية، وعلى تطبيق سياسة تسويقية ناجحة للمحاصيل الزراعية من ناحية أخرى، والبحث في إمكانية وجود تعاونيات زراعية متخصصة، أو شركات تابعة تعمل في تسويق المحاصيل الزراعية، ومدى إمكانية وجود تعاونيات متخصصة في مجالات أخرى.

- دمج التعاونيات الزراعية الضعيفة في جمعيات أكبر، مع جواز دمج عدد من الجمعيات في أكثر من قرية في جمعية واحدة لإيجاد كيان اقتصادي أكبر، مع السماح لهذه الجمعية بأن يتبعها فروع في القرى المكونة لها.

- دمج الجمعيات الزراعية المتوقفة عن تقديم أي خدمات للمزارعين، ومنها على سبيل المثال جمعية البصل، والثوم، والميكنة الزراعية، والأرز، بهدف وقف استنزاف الموارد المالية، خاصة وأن العديد منها لا يمتلك مقار، بل يستأجر أماكن في مناطق متفرقة بمبالغ مالية إضافة إلى أجور العاملين بها.

٢. إدارة العمل التعاوني الزراعي

إن إدارة العمل بالاتحاد التعاوني الزراعي، ووحداته في مختلف المواقع، يجب أن تكون إدارة متخصصة، خبيرة، محترفة، تعمل وفق رؤية واضحة، وأدوار ومسؤوليات محددة، تستهدف تعزيز إنتاجية العمل، وتوفير شبكة متعاونة، وبيئة عمل رقمية حديثة، محوكمة، قوية داعمة لتشجيع الإبداع والابتكار، وتحسين الخدمة، وتعزيز التعاون والتواصل، ويتطلب إصلاح ونجاح هذه الإدارة تحقيق ما يأتي:

- وجود إدارة خبيرة مستقلة للتخطيط الإستراتيجي ضمن هيكل الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، تتولى إعداد الإستراتيجيات، والخطط التنفيذية، ومتابعة تنفيذها، وتقييمها.
- وجود مركز معلومات متطور يدير شبكة حديثة من نظم المعلومات المتكاملة وقواعدها، والكافية، تغطى كافة وحدات القطاع التعاوني، والأطراف والفئات المستفيدة، وخدماته، وأعماله، ومشروعاته الداخلية والخارجية.
- توافر الكفاءات الإدارية، والفنية المتخصصة للعمل بالتعاونيات، والفصل ما بين اختصاصات الإدارة المنتخبة (الذاتية)، والإدارة المهنية المحترفة (التنفيذية)، بما يمنع تداخل الاختصاصات وتضاربها، والسعي نحو استقطاب المهارات وتحقيق استقرارها بالتعاونيات.
- أن يراعى عند إنشاء المشروعات التي تمتلكها التعاونيات، أو تشارك فيها ضرورة ضمان استقلالية إدارة هذه المشروعات على أنها وحدات اقتصادية قائمة بذاتها.
- تعبئة الموارد المالية والبشرية، اللازمة للتدريب ورفع كفاءة العاملين في التعاونيات وقدراتهم، وأعضاء مجلس الإدارة، من خلال برامج مخصصة يتم تنفيذها من خلال الأكاديمية الوطنية للتدريب، لفترة إنتقالية تسعى فيها التعاونيات إلى أن يكون لديها مركز تدريب تعاوني، ومعهد، متخصص لتخريج كوادر تعاونية شابة متخصصة.

٥-٢-٤ حوكمة العمل في التعاونيات الزراعية

إن تطبيق حوكمة العمل في القطاع التعاوني الزراعي يتطلب وضع هدف إستراتيجي للحوكمة، ضمن إستراتيجية العمل التعاوني، تتمثل آلياتها في تشجيع الشفافية بين الجميع، والأخذ بسياسة الإفصاح، وإتاحة المعلومات، إلى جانب العمل على حل المشكلات والصعوبات، ومواجهة التحديات بشفافية، وبناء نظام شفاف للمراسلات والوثائق وتفعيله، ونشر التقارير العامة، والقرارات والوثائق بطريقة تضمن وصولها لجميع ذوي العلاقة بسهولة، وتوافر نظام «داخلي، وخارجي»، للإعلام بالأنظمة

والتعليمات المنظمة للعمل بشفافية تامة، ووضع آليات محددة، وواضحة لمساءلة جميع العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ووحداته دون تمييز، من خلال نشر مفهوم المحاسبة، وسبل تفعيلها، وتطبيق آليات قانونية، وإدارية، وقيم عمل، محددة للثواب والعقاب على كل العاملين دون أي تمييز، والعمل بشكل متزامن تجاه إصدار دليل الحوكمة في التعاونيات الزراعية، وقد يتطلب ذلك خلال فترة انتقالية التعاون مع جهة خارجية متخصصة في هذا الشأن.

٥-٢-٥ رقمنه التعاونيات الزراعية

إن رقمنه العمل بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، وكافة روافده، لم يعد ترفًا كما قد يراه بعض العاملين في هذا المجال، بل أصبح أحد أهم محاور التطوير إن لم يكن أهمها، في وقت لم يعد العودة إلى أنظمة العمل القديمة مقبولاً في ظل اهتمام الدولة، وخططها الطموحة في اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي، وأصبحت الرقمنة هي السمة، والطريق لقيام التعاونيات بدورها، وتواصلها مع الأعضاء، والمستفيدين، والمشروعات، ومؤسسات الدولة، وغيرها.

هذا وتؤكد الدراسة على أهمية أن يترجم ذلك في وجود هدف إستراتيجي، للتحول الرقمي ضمن إستراتيجية العمل التعاوني، ليكون داعمًا ومعززًا للتحول، وإنشاء الإدارة المختصة بالتحول الرقمي، فلا يستطيع أحد أن ينكر المزايا الكثيرة، والآثار العميقة لهذا التحول من رفع وتطوير وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتوفير الوقت والجهد، وتحسين جودة العمل، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية والروتين، ودقة البيانات، وسهولة تقديم الخدمات للمزارعين على مستوى الجمهورية وجودتها، تفعيلًا لمنظومة الكارت الذكي للفلاح، ولا يجب النظر إلى القول بصعوبة التحول في الوقت الراهن بسبب ضعف الإمكانيات المادية، والبشرية، فتبني المهام الصعبة هو الطريق إلى النجاح، خاصة وأن الدولة المصرية داعمة بكل قوتها وإمكانيتها لهذا التحول.

٥-٢-٦ المتطلبات المالية

دور التعاونيات الزراعية المأمول دور أساس في تحقيق النهضة الزراعية المصرية، وطرف فاعل في تحقيق حياة كريمة في الريف المصري، ووفقًا لما سبق الإشارة إليه من متطلبات الإصلاح والتطوير في التعاونيات الزراعية، يظل تحقيق هذه المتطلبات رهنًا بتوفير المتطلبات المالية خلال التدابير الآتية:

١. البحث في فرص إنشاء بنك التعاونيات الزراعية يقوم بكافة الأنشطة المصرفية للتعاونيات الزراعية (تمويل، ائتمان، ادخار، استثمار، إدارة الأصول، دراسات جدوى المشروعات، وغير ذلك من خدمات بنكية) على أن يطور البنك الزراعي المصري أعماله تجاه التعاونيات الزراعية خلال الفترة الانتقالية للإصلاح.

٢. ضرورة السعي نحو تنمية المراكز والقدرات المالية للتعاونيات الزراعية وتقويتها، وتوفير السيولة اللازمة لها لمباشرة أنشطتها، وذلك من خلال:

- دعم مالي مباشر من الدولة للتعاونيات الزراعية، خلال مرحلة انتقالية، يستهدف المشاركة في تكاليف متطلبات الإصلاح.

- دعم غير مباشر من خلال تفعيل الإعفاءات المالية الممنوحة للتعاونيات الزراعية، من إعفاءات من الضرائب، والجمارك، والرسوم.

- تخصيص جزء من المنح والمساعدات الدولية لدعم التعاونيات الزراعية لتنفيذ مشروعات تنموية تعاونية في القرى المصرية.

- النص بالقانون ولائحته على تعديل قيمة المساهمة في الجمعية التعاونية وفق دراسة تحيد قيمة المساهمة، وفرص قبول هذا التعديل، مع حفز أعضاء التعاونيات للمساهمة بأسهم إضافية لتدعيم التمويل الذاتي بالتعاونيات.

- السعي نحو قيام البنوك وشركات القطاع الخاص العاملة في المحافظات بتخصص جزء من مساهماتها في إطار مسؤوليتها المجتمعية إلى دعم الأنشطة التعاونية الزراعية، وتشجيع وتعزيز قيم ومبادئ التعاونيات، ودعم التدريب في المجال الإداري والمالي. التمويل الكامل لمشروعات التعاونيات الزراعية عبر المنح دون خطط واضحة، ودراسات جدوى دقيقة لهذه المشروعات، لا يساهم في تعزيز مبادئ المساعدة الذاتية والثقافة التعاونية داخل التعاونيات، بل على العكس من ذلك، فإن ذلك ربما يهدد بتحويل التعاونيات إلى كيانات غير فاعلة.

٥-٢-٧ المتطلبات الثقافية

١. أن يتبنى الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية مشروعًا إعلاميًّا يستهدف تحسين الصورة الذهنية للتعاونيات الزراعية، ورفع مستوى الوعي العام بطبيعتها، ونقاط قوتها، وقيمها ومبادئها، ومساهمتها في التنمية المستدامة، خاصة أن هذه الصورة قد اهتزت بشكل كبير خلال الفترة الماضية.

٢. أن يتبنى الاتحاد برامج التعليم المستمر، وتعليم الكبار للتعليم، ومحو الأمية لأعضائه، وتنمية مهارات التواصل، وتقوية العلاقات داخل الاتحاد، ووحداته، وأعضائه.

٥-٢-٨ التأمين التعاوني ضد المخاطر

البحث في قدرة التعاونيات الزراعية على المساهمة في إنشاء منظومة قادرة على توفير حماية الزراعة من المخاطر، بدعم حكومي مالي وفني، منظومة تتنبأ بهذه المخاطر، وتخطط لاحتوائها، وتضع الآليات الكفيلة بتنفيذ قرارات إيجابية لتخطي الصعاب والعقبات، وفي مقدمتها الخسائر المترتبة على وقوع هذه المخاطر، والتي تتعدد، وتتخذ أشكالاً مختلفة بحسب النشاط والمنطقة الجغرافية، وتشمل ما يأتي:

١. **مخاطر الإنتاج:** وتتمثل في التغير في الإنتاجية بسبب الآفات الزراعية، والمناخ، والتغير في المحتوى الجيني، وموسم الإنتاج، والتوقيت، وتشمل هذه المخاطر ما يأتي:

- **المخاطر المتصلة بالأحوال الجوية:** وتشمل: العجز الدوري، والأمطار الزائدة، والسيول، ودرجات الحرارة المرتفعة، والمنخفضة، والبرد، والصقيع، والعواصف، والرياح القوية.
- **الكوارث الطبيعية** بما في ذلك المتطرفة، وتشمل: الفيضانات، والجفاف، والأعاصير، والزلازل، والنشاط البركاني.
- **المخاطر البيولوجية والبيئية:** وتشمل، آفات وأمراض المحاصيل، والثروة الحيوانية المتعلقة، وتلوث المنتجات، وتدهور الموارد الطبيعية والبيئة، وتدهور عمليات الإنتاج والتجهيز.

٢. **مخاطر السوق،** وتشمل: تقلبات العرض، والطلب، التي تؤثر على الأسعار المحلية، والدولية للمدخلات، أو المنتجات، وتقلب، وتغير، وعدم إمكانية التنبؤ بأسعار السوق، كما تشمل مخاطر السوق تدني كفاءة

السوق وفعاليتها، وبخاصة ما يتعلق بنصيب المزارع في سعر السوق، وحصته من سعر المستهلك، وارتفاع الهوامش التسويقية، مقارنة بتواضع الخدمات التسويقية المقدمة.

٣. **مخاطر الإدارة والتشغيل**، وتشمل: القرارات الإدارية السيئة، خاصة كفاءة استخدام الأصول، واختيار المنتجات، والمشروعات، وسوء استخدام المدخلات، وضعف مراقبة الجودة، وأخطاء التنبؤ والتخطيط، وأعطال المعدات الثابتة، واستخدام العمالة، وتقاوي وبذور غير صالحة، وعدم القدرة على التكيف مع التغيرات في الأسواق، والتدفقات النقدية.

٤. **مخاطر السياسات العامة والمخاطر المؤسسية**، وتشمل: المخاطر، واللايقين في السياسات النقدية، والمالية، والضريبية، والسياسات التجارية، والتسويقية، ومخاطر التمويل، والائتمان، والتغيرات غير المؤكدة في الإجراءات التنظيمية والقانونية، وسياسات تملك الأراضي، ونظم الحيازة، والفساد الإداري والمالي.

٥. المخاطر السياسية، وتشمل: المخاطر الأمنية، (التهديدات التي تتعرض لها الممتلكات/ والحياة)، المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدولة، أو في البلدان المجاورة، ومخاطر التجارة، والتأميم، ومصادرة الأموال.

٦. **مخاطر أخرى**، وتشمل: مخاطر السرقة، والاعتداء، وغيرها.

٥-٢- ٩ متطلبات خاصة بدور المرأة في التعاونيات الزراعية

دعم مشاركة النساء وعضويتهن في التعاونيات الزراعية، وإدارتها، من أجل تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي، وتعزيز استمرار المشروعات التعاونية الخاصة بالنساء ونجاحها، وتعزيز مشاركتهن، مما يعزز الأداء المالي للتعاونيات وهذا سيشجع على المزيد من مشاركة المرأة، ومن الضروري العمل على بناء قدرات المرأة الريفية فيما يتعلق بالإدارة التعاونية، وإقامة المشروعات، من أجل تعزيز الأداء والعضوية، مما يزيد من قدرات النساء ويساعدهن على التقدم والسير لما هو أبعد من أدوارهن التقليدية، والإندماج في التعاونيات الزراعية. وبشكل عام، يتوجب على التعاونيات أن تبذل مجهودًا من أجل الوصول إلى النساء والمساعدة في زيادة مشاركتهن كعضوات، وأعضاء في مجالس الإدارة.

٥-٢-١٠ متطلبات خاصة بدور الشباب في التعاونيات الزراعية

إصلاح التعاونيات الزراعية، وبناء قدرتها، يظل مرهونًا بخلق فرص عمل جديدة لشباب، واستقطاب المؤهل منهم، والقادر على تحقيق ما تستهدفه من تحديث إدارتها، ورقمنتها، وحوكمة العمل بها، وزيادة قدراتها على

التعامل مع المشروعات التجارية، فعلى التعاونيات أن تتحول إلى بيئة عمل جاذبة للشباب الذين يمكنهم أن يساهموا بفاعلية من خلال إجادتهم للغات الأجنبية، وقدراتهم على الإبداع واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتواصل الاجتماعي، والتسويق الإلكتروني.

٥-٢-١١ الخدمات الاجتماعية للتعاونيات الزراعية

على التعاونيات الزراعية توسيع مشاركتها، ودعمها للخدمات الاجتماعية في مجتمعها، دعمًا للروابط الاجتماعية بين أعضائها، وبينها وبين مجتمعها، مما يحقق لها الدعم الشعبي، ويساهم في تحسين صورتها الذهنية، وذلك من خلال المشاركة في مشروعات المحافظة على البيئة من التلوث، كردم البرك والمستنقعات، وإنشاء الحدائق العامة، وتدوير المخلفات الزراعية، ودعم إنشاء النوادي الرياضية والاجتماعية، والساحات الشعبية، والمساهمة في تحقيق برامج تنظيم الأسرة، ورصف الطرق الفرعية وتمهيدها، ودعم النقل بين القرى والمراكز، وتوصيل مياه الشرب وترشيد استخدامها، وتنظيم الري الحقلي وتطويره ، وتقديم الإعانات للأسر الفقيرة في القرية، وغير ذلك من خدمات اجتماعية.

ومما سبق يبدو جليًا أن تطوير التعاونيات الزراعية هي عملية متعددة الأبعاد تتطلب رؤية إستراتيجية ومراحل تنفيذية محددة على مدى عدة سنوات، بدون هذا فإن التوجه إلى القيام ببعض التعديلات الجزئية لن يؤدي إلى نتائج فعالة نحو إصلاح التعاونيات الزراعية والنهوض بها.

ملخص الدراسة

تضطلع التعاونيات بدورٍ مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فعلاوة على مساهمتها في الحد من الفقر، تسهم أيضًا في خلق فرص عمل جديدة، وتحقق الاندماج الاجتماعي، ويظهر دورها الفاعل في اقتصادات الكثير من دول العالم.

وتعد التعاونيات الزراعية من أكثر أشكال التعاونيات نجاحًا في العالم، فهي تستحوذ على حصة سوقية تبلغ من ٥٠-٦٠% من إجمالي إيرادات القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي، ٣٣% من عمليات التصنيع والتسويق وتوريد المدخلات في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في أستراليا ونيوزيلاندا تستحوذ التعاونيات التسويقية في مجال الألبان على حصة سوقية تزيد عن ٦٠%،٩٠% على التوالي.

وفى مصر يبلغ عدد التعاونيات الزراعية نحو ٦ آلاف جمعية يساهم فيها نحو ٥.٣ مليون عضو برأس مال بلغ نحو ٣٧٦ مليون جنيه، ويعمل بها نحو ٣٥ ألف موظف في ٢٠٢٠/٢٠١٩، وعلى الرغم من قدم نشأة التعاونيات الزراعية في مصر وانتشارها الجغرافي الكبير وأهميتها الكبيرة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، فإنها تعاني من تراجع أوضاعها في ضوء تراجع دور الدولة وانسحابها من دعم المنتجين في الأنشطة المختلفة، فأصبحت مجرد كيانات حكومية موجودة عاجزة عن القيام بدورها في خدمة القطاع الزراعي والنهوض به بما يتوافق مع متطلبات التنمية الزراعية المستدامة، وفى هذا السياق تأتي هذه الدراسة انطلاقًا من دور معهد التخطيط القومي كمركز للفكر التنموي ومركز التخطيط والتنمية الزراعية كأحد مراكزه من المشاركة في وضع الحلول والمقترحات للنهوض بالتعاونيات الزراعية من أجل تنمية زراعية حقيقية في إطار تحقيق التنمية المستدامة في رؤية مصر ٢٠٣٠، ووفق التوجهات الحالية للدولة المصرية، وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يأتي:

أولاً: بالنسبة للوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر

- تزايد إجمالي أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من **٥٧٩٥** جمعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٦٠٣٥ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. نتيجة زيادة أعداد الجمعيات التعاونية التابعة للائتمان الزراعي من ٤٣٠٦ جمعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٤٥٠٥ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- هناك تزايد في إجمالي عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من ٤٧٩٣ ألف عضو عام ٢٠١٥/٢٠١٤إلى ٥٣٠٠ ألف عضو عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بسبب تزايد أعداد أعضاء الجمعيات التعاونية

للائتمان الزراعي، وبسبب تزايد أعداد الحيازات الناتجة عن تفتتها بسبب التوريث.

- تزايد رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من نحو ٢٢٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ لنحو ٣٧٧ مليون عام ٢٠١٩/٢٠٢٠). ويفسر ذلك بأن الجمعيات العمومية العادية وغير العادية بجميع أنواعها تتخذ قراراتها بزيادة رأس المال على فترات زمنية متفرقة لمواجهة الطلب المتزايد على الأسمدة والخدمات التي يحتاجها الأعضاء (خلاف وآخرون، ٢٠١٤)، أما الزيادات الطفيفة في رأس مال تعاونيات الإصلاح الزراعي فإنها ترجع لأنها تستثمر المتوفر لديها في مشروعات إنتاجية حقيقية مثل مصانع الأعلاف وإنتاج الدواجن والإنتاج الحيواني بموازنات استثمارية في صناديق خاصة.

- تستحوذ الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي على النصيب الأكبر سواء من حيث عدد الجمعيات التي تمثل نحو ٧٥% من عدد الجمعيات الزراعية، أو عدد الأعضاء الذين يمثلون ٨٢.٥% من عدد أعضاء الجمعيات، ورأس المال ٦٢% أو مساحة الأراضي التابعة لها التي تبلغ نحو ٦٨% من مساحة الزمام التابع للجمعيات الزراعية.
- قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ وحتى الآن هو الإطار التشريعي المنظم للتعاونيات الزراعية في مصر
- ضآلة كميات المسوق تعاونيًا من المحاصيل الأساسية، وفيما يتعلق بمحاصيل الخضر والفاكهة أيضًا، ولا تقوم الجمعيات بأي دور يذكر في ذلك ما عدا بعض الجمعيات مثل جمعية منتجي البطاطس.
- تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات المالية للمزارعين.

تناول الفصل الثالث من الدراسة استطلاع لرأي العاملين والمستفيدين من القطاع التعاوني الزراعي حيث شمل إجراء ثلاث استطلاعات للرأي تمثلت نتائجها فيما يلي:

أولاً: نتائج استطلاع رأي أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي حول المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية:

- **تمثلت أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التعاونيات في** ضعف البنية الأساسية والأصول المملوكة للتعاونيات بصفة عامة، من حيث عدم توافر المقار المناسبة أو المخازن والمساحات الفضاء التي يمكن أن تستخدم كمراكز تجميع لتسويق المحاصيل، فضلاً عن نقص الآلات والمعدات في معظم الجمعيات

الزراعية وتدهور حالتها مما أدى إلى عدم قدرة التعاونيات على منافسة القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمزارعين (٩٥%). قيود قانونية على دخول الجمعيات التعاونية في مشروعات داخلية، وخارجية، وعدم السماح للجمعيات الزراعية بممارسة أي نشاط تسويقي دون الرجوع إلى الجمعيات المشتركة على مستوى المراكز، إلى جانب تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بتعاقدات البيع والشراء، بما يحد من أنشطة التعاونيات، خاصة في التسويق الداخلي والخارجي (٩٠%). تخلي الدولة عن مساندة التعاونيات الزراعية ودعمها، وعدم تحديد دور واضح ومحدد لها في إطار خطط وإستراتيجيات القطاع الزراعي، بالإضافة إلى سلب اختصاصات الجمعيات التعاونية وإسنادها إلى مؤسسات أخرى، أدى إلى تقلص دور التعاونيات وتدهور أحوالها. تعدد التشريعات التعاونية وتعقيد البنية التشريعية لهذه المنظمات وخلق التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية، تعامل الدولة مع هذه الجمعيات على أنها جزءٌ من القطاع العام.

- وتمثلت مقترحات أعضاء الاتحاد التعاوني في ضرورة رفع الدولة يدها عن التعاونيات الزراعية، وإطلاق حريتها في إدارتها الذاتية، والقيام بتوجيهها بعيدًا عن أي تدخلات. والاهتمام بتقوية المراكز المالية للتعاونيات، برفع نسبة الأسهم، وتوسيع نطاق العضوية بحيث تشمل الحائزين، وغير الحائزين، دعم الإقراض التعاوني من خلال آلية الصندوق الدوار الممول ذاتيًا، على أن يتبع الجمعية المركزية، وتشارك فيه مختلف تعاونيات المحافظة لتمويل المشروعات الخدمية للتعاونيات لصالح أعضائها، وفقًا لدراسات جدوى هذه المشروعات. ضرورة التغلب على الثغرات في التشريع التعاوني، بما يتفق مع متطلبات سياسة التحرر الاقتصادي، وإدارة شئون الحركة التعاونية، وضع خطة قومية للتدريب والتثقيف التعاوني، وعقد المؤتمرات والندوات التعاونية.

ثانيًا: نتائج استطلاع رأي أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات التعاونية الزراعية محل الدراسة بمحافظة كفر الشيخ: تم استطلاع رأي ٢٤ من أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات الأربعة حول دور الجمعيات الزراعية ومدى وعي الأعضاء بمفاهيم التعاون.

- نحو ٥٠% من أعضاء مجالس الإدارة ليس لديهم معرفة عن مبادئ التعاون ولا يتم تطبيق أي منها، في حين أجاب ٢١% من أعضاء العينة بأنهم ليس لديهم معرفة عن هذه المبادئ، ولكن هذه المبادئ

لا تنطبق على جمعياتهم، ومن غير المنطقي أن يتم تطبيق تلك المبادئ في ظل الظروف الحالية للبلاد.

- تراوح عدد المرات التي تم الترشيح لعضوية مجلس الإدارة تراوح ما بين ٢-٤ مرات بحسب ٨٣% من الأعضاء، بينما أشار ٣٣.٣% إلى أن عضوية مجلس الإدارة هي عضوية دائمة.
- نسبة ما توفره الجمعية التعاونية من مستلزمات، ١٠٠% من الأعضاء أشاروا إلى أن الجمعيات توفر المستلزمات لكافة الأعضاء، ٧٥ ٪ من الأعضاء أن المستلزمات الحرة، (التقاوي، والأسمدة البوتاسية والفوسفاتية، والمبيدات) متوافرة بالجمعيات كما أنها متوافرة في القطاع الخاص، في حين أجاب نحو ٢٥٪ منهم بعدم توفر المستلزمات الحرة بالجمعية، وفسروا عدم توفرها إلى انخفاض مستوى القدرة التمويلية للجمعيات المحلية.
- أوضح نحو ١٠٠٪ من المبحوثين أن الإقراض النقدي الذي كانت تقدمه الجمعيات التعاونية الزراعية لم تعد تقدمه بعد، ووقوف البنك الزراعي المصري عن تقديم تمويل مباشر للتعاونيات المحلية بالنسبة لتمويل مستلزمات الإنتاج (تقاوي، وأسمدة، ومبيدات)، ولكن يقدم لأعضاء التعاونيات النوعية المتخصصة بضمان عضوية التعاونية، و(لم تكن أي من التعاونيات المدروسة منها).
- **مدى توفير التعاونية الزراعية للميكنة الزراعية لأعضائها:** أوضح نحو ٥٠٪ هذا، وأوضح اللقاء بأن هناك جمعيتين من الجمعيات الأربعة المدروسة لدى كل منها جرارًا زراعيًا، ولكن لا تتعد تغطية خدماته أكتر من ٢٠٪ من الأعضاء، بينما يحصل باقي الأعضاء على احتياجاتهم من الميكنة من القطاع الخاص.
- **مدى تقديم الخدمات الزراعية في المواعيد المناسبة:** أوضح ١٠٠٪ من أعضاء مجلس إدارات الجمعيات المدروسة أن الجمعية بأعضائها، ومجلس إدارتها على دراية تامة بمتطلبات ومواعيد الخدمات الزراعية، وأن الخدمات تقدم في مواعيدها، لأن الفلاح يعرف الميعاد المناسب، ويتقدم بالطلب على الخدمة، والجمعية توفرها في ميعادها المحدد، أما التأخير الذي قد يحدث أحيانًا في توريد الأسمدة المدعمة، يتم على مستوى جميع التعاونيات على مستوى الجمهورية تقريبًا حيث يزداد الطلب في أوقات الذروة أحيانا، مما قد يؤدي إلى تأخر تقديم الخدمة.
- **مساهمة التعاونية في الإنتاج الزراعي** أشار ٨٥% من أعضاء مجالس الإدارة أن الجمعيات تسعى بجدية لتوفير مستلزمات الإنتاج (تقاوي، أسمده، ومبيدات، ومغذيات نباتية، وهرمونات، وأسمدة حرة) تحت رقابة الجهاز الإداري التعاوني وأجهزة الرقابة بالدولة، كما أجاب ٧٠% أن التعاونية المحلية جادة

في توفير مستلزمات الإنتاج بقدر الإمكانيات التمويلية المتاحة، وما توجهه إليها الجمعيات المركزية، والعامة للائتمان، للمساعدة التمويلية الممكنة، ومدى توافر رأس مال التعاونية، أجاب ٦٥% من أعضاء مجالس الإدارة بأن مستلزمات الإنتاج الحرة يعتمد قيام الجمعيات بتوفيرها على درجة كفاءة وفاعلية كل جمعية وقدرتها المالية.

- **أسباب عدم مقدرة الجمعية التعاونية على تغطية المساحة المنزرعة أو الزمام الموجود بالقرية كاملًا،** أجاب ٧٨% من الأعضاء أن الطلب من قبل الفلاحين دائمًا ما يكون أكبر من المعروض من المقرر للزراعات من الأسمدة المدعمة، والتقاوي من البحوث الزراعية.
- **أعداد المستفيدين من خدمة ما من الخدمات التي تقدمها الجمعية التعاونية الزراعية،** أجاب ١٠٠% من أعضاء مجالس الإدارة أن الجمعيات محل الدراسة تقدم الخدمة لكافة أعضائها، وقد أوضحوا أن الوفاء بتحقيق كامل الخدمة لكافة أعضاء الجمعية يتوقف على نوع الخدمة المقدمة، فبالنسبة للأسمدة المدعمة توفر الجمعية ١٠٠٪ من الأسمدة النيتروجينية المدعمة، لأن أساس الصرف مبني على الحصر الزراعي الفعلي للمزارعين والحيازات، وأشار ٦٠% من الأعضاء إلى وجود رقابة صارمة على توزيع الأسمدة، كما أشار ٥٦% من الأعضاء إلى أن خدمات الزراعة الآلية، والخدمات التسويقية.
- **حجم المحاصيل التي تقوم التعاونية بتسويقها تعاونيًا وكميتها:** أوضح نحو ٨٠٪ منهم أن التعاونيات التي يمثلون عضوية مجلس إدارتها لم تقم بتسويق أي محصول تسويقًا تعاونيًا حاليًا، إلا أن نحو ٢٠٪ منهم أوضح أنه يتم تسويق القطن عن طريق دخول التعاونية مع مجموعات المزاد العلني للشركات مؤخرًا، والتي تديره وزارة قطاع الأعمال.
- **دور الجمعية التعاونية في تقديم الخدمات الاجتماعية لأعضائها:** أوضح ٨٠% من الأعضاء أن قانون التعاون ١١٧ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في ٢٠١٤ سمحت للتعاونيات بتقديم خدمات اجتماعية بسيطة لمساندة التعاونيات الضعيفة بما لا يزيد عن ٢٠٠٠ جنية من الاتحاد التعاوني الزراعي في العام، وبعض المساندات في الحالات الحرجة للأعضاء بقيم ضعيفة، ويحتاج دور التعاونيات في هذا المجال إعادة نظر.
- **الخدمات الإرشادية التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها،** أفاد ٨٠٪ من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأربعة بأن التعاونية الآن لا تقدم عملًا إرشاديًا يذكر في مجال الإرشاد النباتي والحيواني، لخلو التعاونيات من المرشدين الزراعيين.

- **الانخفاض الشديد في الوعي المعرفي بمواد عدة بالقانون رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠** ولائحته التنفيذية، وأن معظم الأعضاء يقعون في المرحلة العمرية من ٥٠-٧٥ عامًا وأكثر، كما أن المستوى التعليمي منخفض ٥٥% يحملون الشهادة الإعدادية، ٣٣% لا يحملون أي شهادات ما عدا شهادة محو الأمية، ٢ منهم يحملون شهادات ثانوية عامة، كما أن هناك صلات قرابة بين أعضاء مجالس الإدارة، واتضح ذلك من خلال أسمائهم. الأمر الذي يعني أن خصائص أعضاء مجالس الإدارة سواء العمرية أو التعليمية أو الثقافية في حاجة للتطوير، مما ينعكس أمره على التفكير التعاوني وتطوره.

ثالثا: نتائج استطلاع رأي مجموعة من الأعضاء المستفيدين من خدمات الجمعيات الزراعية محل الدراسة

تم استطلاع رأي ٤٠ عضوًا من أعضاء الجمعيات الزراعية الأربع محل الدراسة بمحافظة كفر الشيخ بواقع ١٠ أعضاء لكل جمعية، وذلك فيما يتعلق بخدمات الجمعيات، تراوحت حجم الحيازات للأعضاء المستفيدين من خدمات الجمعيات محل الدراسة بين ٥ قراريط – ٧ أفدنة.

- فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الجمعية أشار ٨٥٪ من الأعضاء المختارين أن الجمعية تناقص دورها في السنوات الأخيرة بعد تطبيق الدولة للإصلاح الاقتصادي، واقتصر دورها الحالي على بيع بعض الأسمدة، وتحرير مخالفات البناء، وعمل المحاضر، وأجاب نحو ٩٠% بانتهاء الدور الأساسي للجمعيات وهو الإرشاد الزراعي، وأصبح البديل عنه محلات القطاع الخاص التي تقوم ببيع مستلزمات الإنتاج، والتي تعتمد المعلومة فيها على خبرة البائع وبعض المترددين.
- لا يوجد تعامل بالأجل في الجمعيات حيث أصبح التعامل نقدي في حالة وجود الكيماوي بالجمعية، وهناك الكثيرون الذين لا يستطيعون استلام حصص الكيماوي الخاصة بهم بسبب ضيق ذات اليد، وعدم سماح الجمعية الشراء بالأجل؛ فيضطرون لترك حصصهم للجمعية ليقوم موظفي الجمعية ببيعها للقطاع الخاص.
- أشار نحو ٥٠٪ من الأعضاء إلى أن الجمعية توفر أسمدة ذات جودة عالية وبسعر مناسب للجميع، كما أجاب نحو ٤٠% بأن الأسمدة تصل للجمعية في الوقت المناسب، في المقابل أشار نحو ٦٠٪ من الأعضاء المستفيدين إلى أن هناك نوعًا من عدم العدالة في توزيع الأسمدة بين المتعاملين مع الجمعية، حيث يخضع ذلك للمحسوبية والمعارف، بينما أشار نحو ٩٠ ٪ إلى عدم كفاية المقررات السمادية المنصرفة لهم من الجمعية، ولجوئه إلى القطاع الخاص.

- تبين أن نحو ٧٠ ٪ منهم لا يعرفون مفهوم المبادئ التعاونية من ديمقراطية وخلافة، وذلك بعد إعلامهم بها، وأن نحو ٢٠% فقط من يعلم ببعض المبادئ التعاونية.
- **تمثلت المشكلات والمعوقات التي تواجه المتعاملين مع الجمعيات في:** محدودية خبرات أعضاء مجلس الإدارة في إدارة الأزمات، المحسوبية والانحياز لبعض الأقارب، والتمييز في أداء الخدمة (٩٠%)، العصبية في بعض مجالس الإدارة وتوريث الأقارب، ضعف البنيه التحتية للجمعيات من مقار، مخازن، ومحطات فرز وتدريج ووسائل نقل معدات زراعيه للجمع والحصاد، عدم قدرة الجمعيات على توفير التقاوي، انتهاء الدور التسويقي في الجمعيات تمامًا، عدم وجود تعاقدات بين الجمعية والزراع لتجميع المحصول وتسويقه إلا تعاقدات بين المزارعين والتجار في بعض المحاصيل، وأهمها البصل والقلقاس. محدودية الأنشطة الخدمية والإرشاد التعاوني، ومحدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي.

أما الفصل الرابع فتناول: رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة في ضوء أهم التجارب الإقليمية والعالمية.

تناول الفصل تجارب عدة دول تمثلت في التجربة اليابانية والهولندية والإثيوبية، والصينية والألمانية والتجربة المغربية حيث استعرضت منهجية التجربة وأهم الإجراءات التي اتخذتها التعاونيات حتى تحقق النجاحات والتطور، وتمثلت أهم الدروس المستفادة من التجربة في ضرورة توفير الحرية للتعاونيات وعدم تدخل الدولة في شؤونها، وأن يكون تدخل الدولة في حالة الاضطراب المالي للتعاونيات. ضرورة وجود حد أدني من الوعي التعاوني المجتمعي، وجود قانون منظم وموحد يضمن للتعاونية الاستقلالية والكفاءة والفاعلية بحيث تكون مهمته تنظيم العلاقة بين التعاونيات وباقي الفاعلين مع ترك القواعد التنظيمية للتعاونية نفسها في ظل الالتزام بمبادئ التعاون، تحفيز القطاع الخاص وكبار المنتجين على الانضمام للتعاونيات ومساعدة صغار المزارعين، ضمان توازن العلاقات الداخلية بين صغار الأعضاء وكبارهم. توفير الدعم الفني والإداري للتعاونيات مما يسمح لها بالتوسع وتطوير أنشطتها. الإفادة من التطور التكنولوجي والرقمنة في المجال التعاوني ساهم إلى حد كبير في حفض نفقات الإنتاج الداخلية. الدور الكبير للبنوك والمؤسسات المالية في دعم التعاونيات والارتقاء بها، ومساعدة صغار المزارعين أسهم في استمرارية عمل التعاونيات مع صغار المزارعين ودعمهم. مبدأ التكامل والتنسيق بين التعاونيات وبعضها يتيح الفرص للابتكار بين التعاونيات.

دور المرأة والشباب في التعاونيات وفى القدرة على إنشاء تعاونيات زراعية وإدارتها والتوسع في أعدادها وخدماتها.

أما الجزء الثاني من الفصل فتناول مستقبل التعاونيات الزراعية في مصر ووضع تصور لما يجب أن تكون عليه التعاونيات الزراعية في مصر في المستقبل وهي أن تكون: تعاونيات زراعية تقدم خدمة متطورة لإرشاد أعضائها، تعاونيات زراعية مستقلة ماليًا، تعاونيات زراعية تدير أموالها بالكفاءة الواجبة، تعاونيات زراعية توفر مدخلات الإنتاج لأعضائها، تعاونيات زراعية تسوق منتجات أعضائها، تعاونيات زراعية ترتقي بمواردها البشرية، تعاونيات زراعية حديثة، تعاونيات زراعية تحمي أعضائها من المخاطر، تعاونيات زراعية داعمة للمشروعات الصغيرة، تعاونيات زراعية داعمة للمرأة الريفية، تعاونيات زراعية جاذبة وداعمة للشباب، تعاونيات زراعية داعمة للخدمات الاجتماعية من واقع المسئولية المجتمعية.

أما الفصل الخامس بعنوان التعاونيات الزراعية في مصر متطلبات الإصلاح وبناء القدرات، فقد استعرض مجموعة من المتطلبات اللازمة لإصلاح التعاونيات الزراعية تمثلت في:

١- متطلبات تتعلق بموقف الدولة من التعاونيات

على الدولة أن تعترف بالتعاونيات الزراعية كشريك ثالث مستقل إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وأن تدرك أن التعاونيات الزراعية هي أنسب أشكال المنظمات الأهلية القادرة على تحقيق أهداف التنمية الزراعية، والتنمية الريفية الشاملة، وعلى الدولة رعايتها، وحمايتها، وحماية ممتلكاتها، ودعمها، والاستجابة إلى ما من شأنه مساندتها في القيام بدورها، فهي لا تعمل بمعزل عن الدولة وأجهزتها.

٢- متطلبات تشريعية وقانونية

ضرورة تبني قانون تعاونيات موحد، وفق المواثيق والمبادئ وأفضل الممارسات الدولية، قانون حديث يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، ويساهم في دعم بناء هياكل ونظم، وإدارة تعاونية زراعية متطورة حديثة، تؤدى إلى الارتقاء بدورها.

٣- متطلبات تنظيمية وإدارية وفنية

وتتضمن هيكلة البنيان التعاوني الزراعي، وتنقيته من الوحدات التنظيمية التي ثبت عدم فاعليتها، مع استحداث الوحدات التنظيمية المطلوبة، وتحديد مسؤوليات واختصاصات واضحة لتلك الوحدات، بما يساعد على منع التداخل، والتضارب في الاختصاصات والسلطات، وتحقيق التنسيق فيما بينها، ودمج التعاونيات الزراعية الضعيفة والمتوقفة عن تقديم الخدمات في جمعيات أكبر، بهدف وقف استنزاف الموارد المالية.

٤- إدارة العمل التعاوني الزراعي

يجب أن تكون إدارة العمل التعاوني إدارة متخصصة، خبيرة، محترفة، تعمل وفق رؤية واضحة، وأدوار ومسؤوليات محددة، تستهدف تعزيز إنتاجية العمل، وتوفير شبكة متعاونة، وبيئة عمل رقمية حديثة محوكمة، قوية داعمة لتشجيع الإبداع والابتكار، وتحسين الخدمة، وتعزيز التعاون والتواصل.

٥- حوكمة العمل في التعاونيات الزراعية

من خلال وضع هدف إستراتيجي للحوكمة، ضمن إستراتيجية العمل التعاوني، تتمثل آلياتها في تشجيع الشفافية بين الجميع، والأخذ بسياسة الإفصاح، وإتاحة المعلومات، إلى جانب العمل على حل المشكلات والصعوبات، ومواجهة التحديات بشفافية، وبناء نظام شفاف للمراسلات والوثائق وتفعيله، ونشر التقارير العامة، والقرارات والوثائق بطريقة تضمن وصولها لجميع ذوي العلاقة بسهولة، وتوافر نظام «داخلي، وخارجي»، للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل بشفافية تامة، ووضع آليات محددة وواضحة لمساءلة جميع العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ووحداته دون تمييز، من خلال نشر مفهوم المحاسبة، وسبل تفعيلها، وتطبيق آليات قانونية، وإدارية، وقيم عمل، محددة للثواب والعقاب على كل العاملين دون أي تمييز، والعمل بشكل متزامن تجاه إصدار دليل الحوكمة في التعاونيات الزراعية، وقد يتطلب ذلك خلال فترة انتقالية التعاون مع جهة خارجية متخصصة في هذا الشأن.

٦- رقمنه التعاونيات الزراعية

إن رقمنه العمل بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، وكافة روافده، لم يعد ترفًا كما قد يراه بعض العاملين في هذا المجال، بل أصبح أحد أهم محاور التطوير إن لم يكن أهمها، في وقت لم يعد العودة إلى أنظمة العمل

القديمة مقبولاً في ظل اهتمام الدولة، وخططها الطموحة في اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي، وأصبحت الرقمنة هي السمة والطريق لقيام التعاونيات بدورها، وتواصلها مع الأعضاء، والمستفيدين، والمشروعات، ومؤسسات الدولة، وغيرها. وأهمية أن يترجم ذلك في وجود هدف إستراتيجي، للتحول الرقمي ضمن إستراتيجية العمل التعاوني، ليكون داعمًا ومعززًا للتحول، وإنشاء الإدارة المختصة بالتحول الرقمي.

٧- المتطلبات المالية

البحث في فرص إنشاء بنك التعاونيات الزراعية يقوم بكافة الأنشطة المصرفية للتعاونيات الزراعية (تمويل، ائتمان، ادخار، استثمار، إدارة الأصول، دراسات جدوى المشروعات، وغير ذلك من خدمات بنكية) على أن يطور البنك الزراعي المصري أعماله تجاه التعاونيات الزراعية خلال الفترة الانتقالية للإصلاح، والسعي نحو تنمية المراكز والقدرات المالية للتعاونيات الزراعية وتقويتها، وتوفير السيولة اللازمة لها لمباشرة أنشطتها.

٨- المتطلبات الثقافية:

تبني مشروع إعلامي يستهدف تحسين الصورة الذهنية للتعاونيات الزراعية، ورفع مستوى الوعي العام بطبيعتها، ونقاط قوتها، وقيمها ومبادئها، ومساهمتها في التنمية المستدامة، وتبني برامج التعليم المستمر، وتعليم الكبار ومحو الأمية لأعضائها، وتنمية مهارات التواصل، وتقوية العلاقات داخل الاتحاد التعاوني المركزي الزراعي، ووحداته، وأعضائه.

٩- التأمين التعاوني ضد المخاطر

البحث في قدرة التعاونيات الزراعية على المساهمة في إنشاء منظومة قادرة على توفير حماية الزراعة من المخاطر، بدعم حكومي مالي، وفني، منظومة تتنبأ بهذه المخاطر، وتخطط لاحتوائها، وتضع الآليات الكفيلة بتنفيذ قرارات إيجابية لتخطي الصعاب والعقبات، وفي مقدمتها الخسائر المترتبة على وقوع هذه المخاطر، والتي تتعدد، وتتخذ أشكالاً مختلفة بحسب النشاط والمنطقة الجغرافية.

١٠- دور المرأة في التعاونيات الزراعية

دعم مشاركة النساء وعضويتهن في التعاونيات الزراعية، وإدارتها، من أجل تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي، وتعزيز استمرار المشروعات التعاونية الخاصة بالنساء ونجاحها، وتعزيز مشاركتهن؛ مما يعزز

الأداء المالي للتعاونيات.

١١- متطلبات خاصة بدور الشباب في التعاونيات الزراعية

على التعاونيات أن تتحول إلى بيئة عمل جاذبة للشباب الذين يمكنهم أن يساهموا بفاعلية من خلال إجادتهم للغات الأجنبية، وقدراتهم على الإبداع واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والتواصل الاجتماعي، والتسويق الإلكتروني.

١٢- متطلبات خاصة بالخدمات الاجتماعية للتعاونيات الزراعية

على التعاونيات الزراعية توسيع مشاركتها، ودعمها للخدمات الاجتماعية في مجتمعها، دعمًا للروابط الاجتماعية بين أعضائها، وبينها وبين مجتمعها، مما يحقق لها الدعم الشعبي، ويساهم في تحسين صورتها الذهنية، وذلك من خلال المشاركة في مشروعات المحافظة على البيئة من التلوث، كردم البرك والمستنقعات، وإنشاء الحدائق العامة، وتدوير المخلفات الزراعية، إلخ من الخدمات الاجتماعية.

الآثار المتوقعة للدراسة:

نتوقع أن تؤدي الدراسة إلى توجيه اهتمام الدولة بالتعاونيات الزراعية، والعمل على حل المشكلات والمعوقات التي تواجهها وتعوقها عن أداء أدوارها في تنمية القطاع الزراعي المصري. وأن تكون هناك رؤية موحدة ومحددة لتطوير التعاونيات الزراعية في مصر بما يتوافق والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

ملحق رقم (١)

مقترح تعديل بعض أحكام مواد قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠م وتعديلاته في ٢٠١٤م وسبب التعديل

رقم المادة	المادة قبل التعديل	التعديل المقترح	سبب التعديل
المادة (٥)	• تتكون الجمعيات التعاونية على مستوى أكثر من محافظة أو على مستوى الجمهورية بهدف توجيه التعاونيات وإرشادها، وترشيد إدارتها وتمكينها من تحقيق أغراضها والعمل على تحقيق الترابط وتنسيق الجهود المشتركة بين كافة مستويات البنيان التعاوني على الوجه التالي: • الجمعية العامة متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية، وتتكون من الجمعيات المركزية المتعددة الأغراض بالمحافظات. • الجمعيات النوعية على مستوى أكثر من محافظة أو على مستوى الجمهورية، وتتكون من الجمعيات النوعية التي تمارس ذات النشاط. • الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ويتكون من جميع الجمعيات العامة والمركزية.	تتكون الجمعيات التعاونية على مستوى أكثر من محافظة أو على مستوى الجمهورية بهدف توجيه التعاونيات وإرشادها، وترشيد إدارتها وتمكينها من تحقيق أغراضها والعمل على تحقيق الترابط وتنسيق الجهود المشتركة بين كافة مستويات البنيان التعاوني على الوجه التالي: • الجمعية العامة متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية، وتتكون من الجمعيات المركزية المتعددة الأغراض بالمحافظات (ائتمان). • الجمعية العامة للإصلاح الزراعي، وتتكون من الجمعيات المركزية للإصلاح الزراعي. • الجمعية العامة لاستصلاح الأراضي، وتتكون من الجمعيات المركزية لاستصلاح الأراضي التي تمارس النشاط على مستوى المحافظات. • الجمعيات العامة النوعية على مستوى أكثر من محافظة أو على مستوى الجمهورية ويقتصر تكوينها على الجمعيات العامة الأتية: • الجمعية العامة للمحاصيل الحقلية • الجمعية العامة للخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية • الجمعية العامة لمحاصيل الألياف والزيتون • الجمعية العامة للثروة الحيوانية. • الجمعية العامة للمحاصيل السكرية وتتكون من الجمعيات التي تمارس ذات النشاط • الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وتتكون من الجمعيات العامة والجمعيات المركزية	هناك جمعيات تشترك في الاختصاصات مثل الجمعية العامة للبنجر، والجمعية العامة للقصب، وهناك جمعيات تتخصص في المحاصيل الحقلية يمكن دمجها في جمعية واحدة مثل البصل والثوم والأرز، وهناك جمعيات القطن والمحاصيل الزيتية والكتان يمكن دمجها في جمعية واحدة، وهناك جمعيات عامة للخضر والفاكهة والجمعية العامة لمنتجي البطاطس والجمعية العامة المتحدة للمحاصيل البستانية يمكن دمجها في جمعية واحدة، مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية.
المادة (٦)	لا يجوز أن تنشأ في المنطقة الواحدة أكثر من جمعية تعاونية زراعية من نوع واحد، في البنيان الواحد، إلا بقرار من المحافظ المختص في نطاق المحافظة، وبقرار من الوزير المختص، إذا كانت منطقة عملها تشمل أكثر من محافظة، أو على مستوى الجمهورية، بعد أخذ رأي	لا يجوز أن تنشأ في المنطقة الواحدة أكثر من جمعية تعاونية زراعية من نوع واحد إلا بقرار من المحافظ المختص في نطاق المحافظة.	إلغاء الاستثناءات على مستوى الجمهورية والإبقاء على الاستثناءات داخل نطاق المحافظة بسبب الظروف الأمنية والقبلية.

رقم المادة	المادة قبل التعديل	التعديل المقترح	سبب التعديل
	الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي		
المادة (٨)	ويجوز للأشخاص الاعتبارية المساهمة في رأس مال المشروعات التي تنشئها الجمعيات التعاونية المنشأة وفقًا لأحكام هذا القانون بغرض تنمية الإنتاج الزراعي وبما لا يزيد على (٢٥%) من رأس مال تلك المشروعات دون أن يترتب على ذلك حقوق للمساهمين في العضوية سواء عضوية مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية للجمعية ويكون للسهم حق في الفائض يوزع بنسبة المساهمة في رأس المال، ويجوز للجمعيات التعاونية بعد موافقة الجمعية العمومية لكل منها وأخذ رأي الجمعية العامة ذات الصلة أن تؤسس شركات مساهمة فيما بينها وإقامة مشروعات استثمارية وتجاريه تعود بالربح على الجمعية التعاونية بغرض تنمية المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.	ويجوز للأشخاص الاعتبارية المساهمة في رأس مال المشروعات التي تنشئها الجمعيات التعاونية المنشأة وفقًا لأحكام هذا القانون بغرض تنمية الإنتاج الزراعي، وبما لا يزيد على (٤٩%) من رأس مال تلك المشروعات دون أن يترتب على ذلك أي حقوق للمساهمين في العضوية سواء عضوية مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية للجمعية، ويكون للسهم حق في الفائض يوزع بنسبة المساهمة في رأس المال، ويجوز للجمعيات التعاونية بعد موافقة الجمعية العمومية لكل منها وأخذ رأي الجمعية العامة ذات الصلة أن تؤسس شركات مساهمة فيما بينها، وإقامة مشروعات استثمارية وتجاريه تعود بالربح على الجمعية التعاونية بغرض تنمية المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون، وذلك وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية	تشجيع القطاع الخاص والشخصيات الاعتبارية على المساهمة في المشروعات التي تقيمها الجمعيات بشرط أن تكون الإدارة من حق الجمعية؛ لأنها تملك نسبة (٥١%) من أسهم المشروع.
المادة (١١)	تباشر الجمعية المحلية متعددة الأغراض نشاطها في مجالات الخدمات والإنتاج والتسويق والتنمية الريفية التي تتطلبها حاجات أعضائها في منطقة عملها وبصفة خاصة ما يأتي: ٢- تخطيط المشروعات المحلية الإنتاجية وتنفيذها طبقًا لإمكانياتها الاقتصادية بما في ذلك مشروعات التصنيع الزراعي أو الإنتاج الحيواني أو تربية الدواجن أو تربية النحل أو الصناعات الريفية البيئية أو استصلاح الأراضي.	تباشر الجمعية المحلية متعددة الأغراض نشاطها في مجالات الخدمات والإنتاج والتسويق والتنمية الريفية التي تتطلبها حاجات أعضائها في منطقة عملها وبصفة خاصة ما يأتي: ٢- تخطيط المشروعات المحلية الإنتاجية وتنفيذها طبقًا لإمكانياتها الاقتصادية بما في ذلك مشروعات التصنيع الزراعي أو الإنتاج الحيواني أو تربية الدواجن أو تربية النحل أو الصناعات الريفية البيئية أو استصلاح الأراضي وتوفير مستلزمات الإنتاج لتحقيق أغراض الجمعية ولخدمه أعضائها.	الجمعية المحلية من أهم أهدافها توفير مستلزمات الإنتاج، وهذا نقص في نص القانون.
المادة (١٤)	تقوم الجمعية المشتركة بمعاونة الجمعيات المكونة لها في جميع مجالات أداء وظائفها والقيام بإنشاء مشروعات لخدمة أعضائها من الجمعيات المحلية ولها على الأخص: أ) إنشاء ورش ثابتة أو متنقلة للقيام بعمليات إصلاح جميع أنواع الآلات والمعدات وصياننتها وعمرتها، والتي تمتلكها الجمعيات وأعضاؤها بما يحقق التشغيل الأمثل للآلات والإشراف على إدارة هذه	تقوم الجمعية المشتركة بمعاونة الجمعيات المكونة لها في جميع مجالات أداء وظائفها والقيام بإنشاء مشروعات لخدمة أعضائها من الجمعيات المحلية ولها على الأخص: أ) إنشاء ورش ثابتة أو متنقلة للقيام بعمليات إصلاح جميع أنواع الآلات والمعدات وصياننتها وعمرتها، والتي تمتلكها الجمعيات وأعضاؤها بما يحقق التشغيل الأمثل للآلات والإشراف على إدارة إدارة هذه الآلات	الجمعية المشتركة تقوم بخدمة أعضائها، ومن ضمنها توفير مستلزمات الإنتاج لخدمتهم.

رقم المادة	المادة قبل التعديل	التعديل المقترح	سبب التعديل
	الآلات وتشغيلها والتفتيش عليها. ب) إنشاء مشروعات تصنيع زراعي وصناعي ريفيه وإدارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الأعضاء.	وتشغيلها والتفتيش عليها. ب) إنشاء مشروعات تصنيع زراعي وصناعي ريفيه وإدارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الأعضاء، وتوفير مستلزمات الإنتاج لخدمة أعضائها.	
	تتولي الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها في أداء وظائفها وعلى الأخص: ٣- إنشاء مشروعات للتصنيع الزراعي والصناعات الريفية وإدارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الأعضاء.	تتولي الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها في أداء وظائفها وعلى الأخص: ٣- إنشاء مشروعات للتصنيع الزراعي والصناعات الريفية وإدارتها وتشغيلها وتوفير مستلزمات الإنتاج لصالح الجمعيات الأعضاء.	الجمعية المركزية تقوم بإعداد البرامج وفقًا لاحتياجات الجمعيات المشتركة فيها، وإرسالها إلى الجمعية العامة لتوفير الأسمدة على أرض الواقع، وبالتالي يجب أن يقنن هذا الوضع، كما أن من حقها التصدير والاستيراد وفقًا للقانون.
مادة (١٨)	يرد للجمعيات التعاونية بحكم القانون ممتلكاتها من المقار والمخازن والمنشآت والأثاثات ووسائل النقل والانتقال التي سلمت إلى غير التعاونيات الخاضعة لأحكام هذا القانون ويصدر قرار من وزير الزراعة بطريقة استيراد هذه الممتلكات التي كانت تشغلها هذه الجمعيات، وفي غير الحالات السابقة يتخذ وزير الزراعة إجراءات تدبير المقار والمخازن اللازمة للجمعيات، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.	يرد للجمعيات التعاونية بحكم القانون ممتلكاتها من المقار والمخازن والمنشآت والأثاثات ووسائل النقل والانتقال التي سلمت إلى غير التعاونيات الخاضعة لأحكام هذا القانون ويصدر قرار من وزير الزراعة بطريقة استيراد هذه الممتلكات التي كانت تشغلها هذه الجمعيات سواء كانت ملكها أو ملكًا لغيرها وكانت تشغلها. وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.	كانت هناك مقار ومخازن ملك وزارة الزراعة، وجهات أخرى استولى عليها القطاع الزراعي وفروعه بالمحافظات، ولم يتم ردها إلي الجمعيات بحجة أنها ليست ملكًا للتعاونيات.
المادة (١٩)	كما هي	إضافة البند تاسعًا (مستحدث) وهو النص التالي: " قيمة عمولة الخدمات التي تقررها الجمعية العمومية العادية ".	الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الجمعية ولها الحق في تحديد قيمة عمولة الخدمات التي يتم تحويلها إلي الحساب الجاري للجمعية.
المادة (٣٤)	الجمعية العمومية هي السلطة العليا، وتتكون على الوجه الآتي: ١.في الجمعية المحلية متعددة الأغراض على مستوى قرية أو أكثر تتكون من جميع الأعضاء فيها. ٢.في الجمعيات المشتركة والعامة المتعددة الأغراض تتكون من جميع	• الجمعية العمومية هي السلطة العليا وتتكون على الوجه الاتي: • في الجمعية المحلية متعددة الأغراض على مستوى قرية أو أكثر تتكون من جميع الأعضاء فيها. • في الجمعيات المشتركة والعامة المتعددة الأغراض تتكون من جميع	لأن هناك محافظات بها عدد قليل من الجمعيات المحلية المكونة للجمعية المركزية وأن القانون قد حدد اختصاصات الجمعية العمومية، وبالتالي عندما يكون عدد أعضاء الجمعية العمومية أكثر من مجلس إدارة الجمعية يكون هناك تحقيق للديمقراطية التي هي أحد مبادئ

رقم المادة	المادة قبل التعديل	التعديل المقترح	سبب التعديل
	أعضاء مجالس إدارة الجمعيات المكونة منها ٣. تتكون الجمعية العمومية للجمعيات المركزية من عضو واحد لكل جمعية من الجمعيات المكونة لها ينتخبه مجلس إدارة كل منها من بين أعضائه ٤. في الجمعية النوعية تتكون من جميع الأعضاء فيها، وإذا ضمت جمعيات فيمثلها من يختاره مجلس إدارتها من بين أعضائه.	أعضاء مجالس إدارة الجمعيات المكونة منها. • تتكون الجمعية العمومية للجمعيات المركزية من عضو واحد لكل جمعية من الجمعيات المكونة لها ينتخبه مجلس إدارة كل منها من بين أعضائه. فإذا قل عدد الجمعيات المكونة لها عن خمسين جمعية فتمثل بجميع أعضاء مجالس إدارتها. • في الجمعية النوعية تمثل الجمعيات الأعضاء في الجمعيات العمومية للجمعيات النوعية بصوت واحد عن كل جمعية عضو، فإذا قل عدد الجمعيات عن خمسين فتمثل بأعضاء مجالس إدارتها، أما في الجمعيات النوعية التي تتكون عضويتها من أفراد وجمعيات فتمثل الجمعيات الأعضاء في الجمعية العمومية بجميع أعضاء مجالس إدارتها.	التعاون (السويس ٨ جمعيات – الإسكندرية "١٥" جمعية) على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.
المادة (٣٩)	تعقد الجمعية العمومية اجتماعًا غير عادي بناء على طلب يوجه قبل الموعد المحدد للانعقاد بخمسة عشر يومًا على الأقل من مجلس الإدارة أو الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي أو ٢٠% من أعضاء الجمعية العمومية على الأقل.	تعقد الجمعية العمومية اجتماعًا غير عادي بناء على طلب يوجه قبل الموعد المحدد للانعقاد بخمسة عشر يومًا على الأقل من الجهة الإدارية المختصة أو مجلس الإدارة أو٢٠% من أعضاء الجمعية العمومية على الأقل.	وذلك بسبب عدم قدرة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي على دعوة الجمعية العمومية غير العادية لأية جمعية بسبب بعد المسافات في جميع أنحاء الجمهورية في مصر الحبيبة، وليس لديه معلومات عن عدد أعضاء الجمعيات العمومية.
المادة (٤٤)	"تتولي الإشراف على انتخابات مجالس الإدارة لجان يرأسها أحد أعضاء الهيئات القضائية يصدر بتشكيلها وتحديد مهامها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير العدل.... إلخ. وينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع من بين أعضائه هيئة مكتب من رئيس وسكرتير وأمين صندوق.	• " تتولي الإشراف على انتخابات مجالس الإدارة لجان يرأسها أحد أعضاء الهيئات القضائية. • وينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع من بين أعضائه هيئة مكتب من رئيس وسكرتير وأمين صندوق. • ويحتفظ لصغار الفلاحين الذين ينطبق عليهم تعريف الفلاح الوارد بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه بنسبة لا تقل عن ثمانين في المائة من مقاعد مجالس الإدارة في جمعياتهم. • استثناء الجمعيات التي يكون نشاطها الأساسي ثروة حيوانية أو النحل والحرير أو جمعيات استصلاح الأراضي والأراضي المستصلحة التي ليس بها من تنطبق على تعريف الفلاح ". وذلك لأن هذه الجمعيات سواء الثروة الحيوانية أو النحل أو الحرير غير مرتبطة بالحيازة	يمكن تحديد أسماء أحد أعضاء الهيئات القضائية بواسطة المحافظ داخل نطاق محافظته، ولتخفيف الأعباء على كاهل الأجهزة المختصة بالتعاون الزراعي بالوزارة

رقم المادة	المادة قبل التعديل	التعديل المقترح	سبب التعديل
		الزراعية كما أن الجمعيات الفئوية (مثل القضاة – الشرطة – ضابط... إلخ) ليس بها من تنطبق علية تعريف الفلاح الوارد بالقانون	
المادة (٤٦)	يشترط فيمن يكون عضوًا في مجلس الإدارة ما يأتي: ٢. أن يجيد القراءة والكتابة وتستثنى من ذلك الجمعيات التعاونية التي لم يتقدم للترشيح لعضوية مجالس إدارتها سوى من يلمون بالقراءة والكتابة. ٤. أن يكون حائزًا لأرض زراعية بمنطقة عمل الجمعية. ٥. أن يكون قد أدى ما عليه من ديون واجبة الأداء أو عهد مستحقة الأداء للجمعية أو لبنوك التنمية. ١٠. ألا يكون قد أسقطت عنه عضوية المجلس بالجمعية التي كان عضوًا بمجلس إدارتها بناء على تحقيق معه ينتهي إلى إدانته ما لم تكن مضت سنة على إسقاط العضوية. ١٣. لا يجوز أن يشترك في عضوية مجلس إدارة الجمعية عضوان أو أكثر ممن تربطهم صلة قرابة أو نسب حتى الدرجة الثانية.	• بند (٢): يشترط فيمن يكون عضوًا في مجلس الإدارة أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ. • بند (٤): أن يكون حائزا لأرض زراعية بمنطقة عمل الجمعية، ويستثني من ذلك جمعيات الثروة الحيوانية والنحل والحرير • بند (٥): أن يكون قد أدى ما علية من ديون واجبة الأداء أو عهد مستحقة الأداء للجمعية وألا يكون مدينًا لكافة وحدات البنيان التعاوني. • بند (١٠): ألا يكون قد أسقطت عنه عضوية المجلس في أي من وحدات أو مستويات البنيان التعاوني بناء على قرار صادر من الجمعية العمومية أو بناء على حكم قضائي نهائي بإدنته ما لم تكن مضت خمس سنوات على إسقاط العضوية ". بند (١٣): لا يجوز أن يشترك في عضوية مجلس إدارة الجمعية عضوان أو أكثر ممن تربطهم صلة قرابة أو نسب حتى الدرجة الرابعة، ويحتفظ بنسبة ٨٠% من مقاعد مجالس الإدارة للفلاحين في جمعياتهم الذين ينطبق عليهم تعريف الفلاح الوارد بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وتعديلاته.	• حتى يكون عضو مجلس الإدارة غير مدين لكافة وحدات البنيان التعاوني. • حتى يتم تخليط عضوية الإسقاط حتى تكون رداعه لمن يخرج على الإطار القانوني الوارد بالقانون. • لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأعضاء للاشتراك والمشاركة في مجالس الإدارة.

- **البنود غير الواردة في الجدول في المادة قبل التعديل تبقى كما هي في القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، وتعديلاته في القانون ٢٠٤ لسنة ٢٠١٤.**

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم البوشي، التفتيت الزراعي "مشكلة المشاكل"، جريدة التعاون، الأهرام الرقمي، المصدر: http://digital.ahram.org.eg/articles
- إيمان فريد أمين قادوس، دراسة لتطوير دور التعاونيات الزراعية المصرية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي بالقطاع الزراعي، **رسالة ماجستير**، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م.
- بيانات الإدارة العامة للتعاون الزراعي بمحافظة بني سويف، بيانات غير منشورة ٢٠٢١
- البنك الدولي، حماية الإنسان والاقتصاد، استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (Covid-١٩)، ٢٠٢٠
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، إصدار سبتمبر ٢٠٢١.
- جوليا نابولي، اليزابث هيسلند، تعاونيات الطاقة الشمسية وفرص كسب العيش في إثيوبيا، المفوضية السامية لشؤن اللاجئين، يونيو ٢٠٢١
- حنان رجائي، واقع رأس المال الاجتماعي داخل المنظمات الريفية "دراسة حالة لبعض المنظمات الريفية بمركز المراغة محافظة سوهاج" مذكرة خارجية رقم (١٦٥٧)، معهد التخطيط القومي، سبتمبر ٢٠١٧.
- خلاف، م. محمود، محمد، الجزار، سمير، محمد & فايزة (٢٠١٤)، دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعاونيات الزراعية في التمويل والائتمان الزراعي في مصر. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، ص ص١٥٧٥-١٥٨٩.
- دعاء ممدوح محمد سليمان، دور التعاونيات الزراعية في التجارة الخارجية، دراسة حالة الجمعية العامة لمنتجي البطاطس،، المجلة المصرية للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، العدد ٦٥، الإصدار الرابع، أغسطس ٢٠٢٠
- سعد نصار، بعض القضايا المعاصرة في السياسة الزراعية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٠٢٠.
- السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢١٤) معهد التخطيط القومي. أغسطس ٢٠٠٩ ص٢٠٠..
- السيد عبد العظيم الخشن، " إعادة هيكلة التعاونيات الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة جامعة عين شمس ٢٠٠٤.
- عبد الحميد أحمد العدوي، دور التعاونيات في أراضي الإصلاح الزراعي بجمهورية مصر العربية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ٢٠٠١.

- علي وآخرون ، تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثلاثون – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٢٠م.
- فوزي عبد العزيز الشاذلي، التسويق الزراعي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٩٩
- كامل صلاح الدين محمد، محمد إبراهيم محمد رأفت، دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر (دراسة حالة محافظة الشرقية)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الأول مارس ٢٠٢١.
- محمد حسن أحمد علي، خالد عزيز عبد السلام أحمد، تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٠
- محمد علي عميري، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خطوات إلى الأمام للقضاء على الفقر في تونس، مدونات البنك الدولي، ٢٠١٩/٥/٣٠
- محمود محمد خلاف وأخرون، دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعاونيات الزراعية في التمويل والائتمان الزراعي في مصر.
- مدحت أبوب، التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مجلة أحوال مصرية، العدد ٦٨، ربيع ٢٠١٨
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نموذج جديد للتعاونيات الزراعية في مصر، يحقق الانطلاق التنموي المطلوب، رأي في أزمة، سلسلة محركات التغيير، العدد ٣٢، أبريل ٢٠٢١
- معهد التخطيط القومي، أفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٧)، يناير ٢٠٠١.
- معهد التخطيط القومي، السياسات الزراعة المستقبلية في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم(٢١٤)، أغسطس ٢٠٠٩.
- منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة، التقرير السنوي لحالة الأغذية والزراعة "زيادة قدرة النظم الغذائية والزراعية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد، ٢٠٢١
- هناء حافظ عبد العليم، الملامح الرئيسة للتعاونيات الزراعية المصرية وسبل وتحسين أدائها، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠١٢م.

ثانياً: <u>مراجع باللغة الإنجليزية:</u>

- Artiom Volkov ١ Erika Ribašauskiene˙ ٢, Diana Šumyle˙ ١ , Tomas Baležentis٣* , Dalia Streimikiene and Mangirdas Morkunas ٣(٢٠١٩) Evaluating Public Policy Support for Agricultural Cooperatives
- Diab, H. M & Hend Mokhtar (٢٠٢٠) .Journal of Agricultural Economics and Social Sciences، ١١١١-١٠٩ ،(٣) .
- FAO. (٢٠٢١).The Outlook for Agriculture and Rural Development in the Americas: A Perspective on Latin America and the Caribbean ٢٠٢١-٢٠٢٢. https://hdl.handle.net/١١٣٦٢/٤٧٢٠٩

- FAO. (٢٠٢١).The Outlook for Agriculture and Rural Development in the Americas: A Perspective on Latin America and the Caribbean ٢٠٢١-٢٠٢٢. https://hdl.handle.net/١١٣٦٢/٤٧٢٠٩
- http://www.ica.coop/coop/principles.html
- ILO. ٢٠١٤. The Role of Cooperatives in Sustainable Development for All: Contributions, Challenges and Strategies. December, Kenya.
- Liu, Y., Ma, W., Renwick, A., & Fu, X. (٢٠١٩). The role of agricultural cooperatives in serving as a marketing channel: evidence from low-income regions of Sichuan province in China.
- M.E. Fulton ,Canada, K. K. Klein (Japan, , Z. Lerman (Israel), B.S. Baviskar (India) A. Harris (Canada)(٢٠١٦) International Agricultural Cooperatives , https://www.researchgate.net/publication/٢٥٩٩١١٤٦٤
- Ma, W., & Zhu, Z. (٢٠٢٠).: reducing cropland abandonment in China–Do agricultural cooperatives play a role?. Journal of Agricultural Economics, ٧١(٣), ٩٢٩-٩٣٥.
- Ma, W., Abdulai, A., & Goetz, R. (٢٠١٨). Agricultural cooperatives and investment in organic soil amendments and chemical fertilizer in China. American Journal of Agricultural Economics, ١٠٠(٢), ٥٠٢-٥٢٠
- Oleana Sakovska, (٢٠٢٠) Agricultural Cooperation: Experience of Foreign Countries for Ukraine, Baltic Journal of Economic Studies
- Sebhatu, K. T., Gezahegn, T. W., Berhanu, T., Maertens, M., Van Passel, S., & D'Haese, M. (٢٠٢١). Exploring variability across cooperatives: economic performance of agricultural cooperatives in northern Ethiopia. International Food and Agribusiness Management Review, www.ahewar.org/
- Mahmud,Othman &Fayed. (٢٠١٦). Requirements of Activation of the Extension Role of the Agricultural Co-Operative Associations in Elbeherah Governorate. Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, ٧(٤), ٤٧٧-٤٨٥.

Abstract

Agricultural cooperatives are considered one of the main pillars in achieving agricultural development and advancing the agricultural sectors, with their advantages and capabilities that make them close to rural people, as well as being a link between them and the state, and despite the progress of the cooperative experience in Egypt, agricultural cooperatives suffer from many challenges that have contributed to The weak level of its performance and the decline in its role in achieving development

The problem of the study is represented in the obstacles faced by agricultural cooperatives in Egypt, which are reflected in the low levels of performance of their economic and social functions and lead to a decline in their role in achieving agricultural development, and with the return of interest in the agricultural sector to achieve food security and consider it a safe haven in the face of crises and shocks, and that the advancement of this sector will not Only through effective agricultural institutions that truly contribute to the renaissance of this sector, it has become necessary to develop and activate the role of agricultural cooperatives and solve the problems and obstacles they face so that they can keep pace with the changes and the changing global environment.

To achieve the objectives of the study, a descriptive analysis of the performance of agricultural cooperatives was adopted, which was covered in two ways, the theoretical method, through published and unpublished data and research, and global reports, in addition to holding limited personal interviews (within the time and funding available to conduct the research) with cooperative representatives, officials and beneficiaries of their services to solicit their opinions. On the obstacles and ways to improve and develop agricultural cooperatives and promote them through the rapid rural meeting

The research consists of five chapters in addition to the introduction, research objectives and research problem. The first chapter dealt with agricultural cooperatives in the world, the second: the current situation of agricultural cooperatives in Egypt, the third: opinion polls on the role of agricultural cooperatives in Egypt, and the fourth: a future vision for the role of agricultural cooperatives in the next stage In light of the most important regional and global experiences, the fifth agricultural cooperatives in Egypt are the requirements for reform and capacity building.

The results of the research were represented in determining the most important requirements for the advancement of agricultural cooperatives within the framework of Egypt's vision ٢٠٣٠, which are requirements related to the state's position on cooperatives, legislative and legal requirements, organizational, administrative and technical requirements, special requirements for managing agricultural cooperative work, work governance in agricultural cooperatives, digitizing agricultural cooperatives, financial requirements, Cultural requirements, cooperative insurance against risks, the role of women in agricultural cooperatives, special requirements for the role of youth in agricultural cooperatives, special requirements for social services for agricultural cooperativesi

Keywords: cooperatives. agricultural associations. sustainable development

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

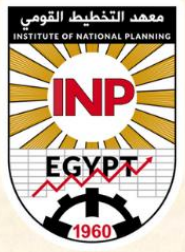

Planning and Development Issues Series

Requirements for the advancement of agricultural cooperatives in the context of Egypt Vision ٢٠٣٠

No. (٣٣٩) – ٢٠٢٢